أصداء حرب الكويت

ردود الفعل العربية على الغزو وما تلاه





أصداء حرب الكويت

ردود الفعل العربية على الغزو وما تلاه



محمد الرميحي

أصداء حرب الكويت

ردود الفعل العربية على الغزو وماتلاه





دار الساقي

الطبعة الأولى ١٩٩٤

ISBN 1 85516 783 2

بناية تابت، شارع امين منيمنة (نزلة السارولا)، الحمراء، ص ب ٠ ١١٣/٥٣٤٢ بيروت - لبنان
هاتف ٣٤٧٤٤٢ (٠١) فاكس ٦٠٢٢١٥ (٠١)

DAR AL SAQI

London Office : 26 Westbourne Grove, London W2 5RH, Tel: 071-221 9347 ; Fax : 071-229 7492

مدخل

في السياسة، التي تتضمن مزيجاً من التفاعلات الاجتماعة والاقتصادية والعسكرية والثقافية أيضاً، وبكل أبعاد هذا المزيج في الماضي والحاضر، لا يتوقف الكشف عن ردود الأفعال على حدث أو قضية ما عند حدود الكشف عن الأسباب المحدثة لها، تطبيقاً لقانون الفعل ورد الفعل الميكانيكي، وإنما يتجاوز الكشف ـ أو ينبغي أن يكون متجاوزاً ـ تلك الحدود الضيقة نافذاً إلى جوهر الأفعال، وجوهر ردود الأفعال، وآليات إحداثها لدى الفاعلين هنا وهناك. وبعبارة أخرى، فإن الكشف يطمح إلى إماطة اللثام عن الفكر الماثل وراء الفعل ورد الفعل، وبعبارة ثالثة فإن المستهدف من دراسة ردود الأفعال على كارثة الغزو العراقي للكويت وتداعياتها هو الكشف عن العقل الذي أفرز ردود الأفعال هذه.

وما دمنا بصدد دراسة ردود الأفعال العربية على غزو العراق للكويت، ومتوالية التفاعلات التي نشأت في أعقاب هذا الغزو ـ فإننا في الصميم نستهدف استكشاف العقل العربي، وبالطبع فإن غاية هذا الاستكشاف هي غاية نقدية وتقويمية، لنتعرف على الأسباب والدوافع ونستخلص العبر والدروس، ومن المفارقات أن نجد أنفسنا في مسار هذا الاستكشاف النقدي للعقل العربي الذي أفرز ردود الأفعال على الكارثة، نتوقف بالنقد أمام فصام لعقل عربي، قدم إنجازاً لامعاً في مجال نقد العقل العربي، بل اختص بالنقد العقل السياسي العربي، وهو ما كان عوناً لكل دارس للعقل العربي برؤية

نقدية، نعني بذلك المفكر وعالم الاجتماع العربي الدكتور محمد عابد الجابري، صاحب سلسلة «نقد العقل العربي»، والتي نختص منها في مضمار بحثنا كتابه الموسوم «العقل السياسي العربي»، فلقد فاجأنا إبان الكارثة بارتكابه لخرق واضح لما كان قد نقده وخطأه في مؤلفاته، فارتكب من خطايا الحوار ما يدخله تحت مظلة القبلية التي انتقدها كمحدد من محددات العقل السياسي العربي، أي القبيلة والغنيمة والعقيدة التي يحركها عقل جماعي يحكمه منطق الجماعة المؤسس على رموز خيالية، بمعنى ما يفرضه الغالب على المغلوب من أتاوات أو الفائض المأخوذ بالقوة.

نقول هذا لأننا سنبدأ بنبذ الآليات موقع الانتقاد مستعينين ببعض إنجازات محمد عابد الجابري، بل إن مدخلنا إلى دراسة ردود الأفعال العربية على أزمة الخليج هو نفسه مدخله الساعي إلى مقاربات في المنهج والرؤية انتهجها إبان توجهه لنقد العقل السياسي العربي. فهو يقول:

«لكل فعل محددات وتجلّيات، المحددات قد تكون دوافع داخلية بيولوجية أو سيكولوجية، شعورية أو لاشعورية، وقد تكون تنبيهات أو تأثيرات خارجية. أما التجليات فهي المظاهر والكيفيات التي يتحقق الفعل فيها أو من خلالها أو بواسطتها.

والسياسة فعل له هو الآخر محدداته وتجلياته، وهي فعل اجتماعي يعبر عن علاقة قوى بين طرفين يمارس أحدهما على الآخر نوعاً من السلطة الخاصة»[١]. إلى هنا نتفق مع الجابري لكننا نختلف معه عندما يقصر هذه السلطة على «سلطة الحكم»، فالسلطة أيضاً قد تأتي من تسلط نص ما، أو تراث، أو تاريخ، وبالطبع فإن للفعل السياسي وجهه الآخر هو رد الفعل، وهذا وذاك مصدرهما العقل السياسي الذي يحدده الجابري بأنه يقع بالضبط «بين من يمارس السلطة السياسية أو يشرع لكيفية ممارستها وبين من تمارس عليهم»[٢]. ونعود لنعترض على هذا التطبيق لمواقع العقل السياسي، الذي هو من واقع الحال عقول سياسية فهناك عقل للسلطة السياسية، وعقل سياسي

لمن هم خارج هذه السلطة، ولعله يكون من المفيد تقسيم هذا العقل أيضاً الى عقول، فهناك العقل السياسي للنخبة، وهناك العقل السياسي للشارع، وعقل الشارع بدوره هو الآخر عقول عديدة منها عقل الشارع المنظم الشرعي، أي عقل الأحزاب السياسية والجماعات العلنية، وعقل الشارع المنظم السري، في شكل أحزاب أو جماعات غير معلنة أو محظورة، وبعد ذلك يأتي عقل الشارع غير المنظم، وهذا بدوره عقول عديدة تبعاً للمحددات الثقافية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

ونحن إذن بصدد البحث عن إضاءة لآلية تفكير عقول سياسية عربية عديدة أفرزت ردود أفعال عديدة تجاه الكارثة، وما دام الأمر بهذا التركيب فإن منهج الدرس لا بد أن يكون واضحاً وبسيط الهيكلية ليحتوي - من ثم - هذا التعقيد في داخله، لهذا فإن المقترح بعد التمهيد هو القيام بنوع من المسح الزمني والجغرافي لردود الأفعال، يشمل ردود الأفعال في هذا البلد العربي أو ذاك، في المشرق العربي أو في المغرب العربي، وهذا بدوره يتضمن ردود أفعال النخبة والشارع، وقد يكون من الضروري إفراد معالجات خاصة لردود أفعال قطاع عربي بعينه، كقطاع ما يسمى بالحركة الأصولية العربية، أو بالأصح حركة الإسلام السياسي، نظراً لأن المنهج والدوافع - لدى هذا القطاع - ذات منابع لا يحددها كثيراً البعد الجغرافي أو الانتماء القومي، إضافة لبروز رد فعلها من حيث الانتشار أو ارتفاع الصوت أو عمق التأثير.

بعد ذلك، أي بعد التمهيد، ثم المسح، يأتي دور التحليل والاستنتاج، فلا بد من الوصول إلى استنتاج ما، فلو أن كارثة بمثل حجم كارثة غزو الكويت وتبعاتها، مرت دون أن توصلنا الى رأي ما، إلى درس ما، إلى رؤية ما، فإن الواقعة سيتكرر وقوعها، وإن بأشكال أخرى، أو في أماكن أخرى، فآلام البشرية كانت دائماً طريقاً لاكتشاف أساليب لتحاشي تلك الآلام، ولو لم يتمعن فيها الدارسون ليستخلصوا ما استخلصوه لكانت الآلام طريقاً واحداً إلى الموت، وسبيلاً مفتوحاً إلى الفناء، وأعتقد أننا ما زلنا أمة تقاوم الموت والفناء.



إطار

قبل أن ندلف إلى ساحة الرصد، لنتوقف بالتسجيل ـ قبل التحليل ـ أمام ردود الفعل العربية على احتلال الكويت، وحرب تحريره، لا بد من وضع إطار تهيئة لحشد أنماط ردود الأفعال المستهدف دراستها داخل هذا الإطار الذي يتكون من مفاهيم ومحددات تنتقي من حشد المعلومات الهائل حول ردود الأفعال على الكارثة ما يتسق مع الرغبة في استكشاف العقل الكامن وراء ردود الأفعال هذه والممارسات التي نتجت عنها، والتي تتجلى بدورها في خطاب معبر عنه بوسائل قابلة للتوثيق كالكتابة أو النقل الشفهي المستند إلى ثقات، فنحن إذن عبر هذا الإطار ـ نبحث عن استكناه العقل العربي في هذه الفترة من التاريخ العربي، ونبحث عن ملامح الخطاب العربي في هذه الفترة، ولعلنا نتوقف قليلاً أمام تشخيص الفعل قبل تحديد إطار عملية الرصد لرد الفعل.

فما هو كنه الكارثة؟ وما دلالاتها السياسية؟

يقول الدكتور سعد الدين إبراهيم: «تعتبر أزمة الخليج بحق «الفتنة الكبرى» الثانية في التاريخ العربي الإسلامي، فمنذ «الفتنة الكبرى» الأولى في منتصف القرن الهجري الأول، لم يمر العرب والمسلمون بمثل ما مروا به في أزمة الخليج التي بدأت فصولها الدرامية المعلنة يوم ١٩٩٠/٨/٢، عندما قام نظام صدام حسين في العراق بغزو دولة الكويت، وانتهت آخر فصولها العلنية بانهزام قوات النظام العراقي وانسحابها من الكويت يوم ١٩٩١/٢/٢٨»(٣).

ويقول الدكتور حليم بركات والذي أخذ موقفاً مؤيداً وداعماً للتصرف العراقي: «بعد اجتياح العراق للكويت في ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠، صعق الاجتياح العالم بسرعته وحجمه وتوقيته ونتائجه، كما لو كان زلزالاً وطوفاناً في آن معاً»(٤).

وكتب الدكتور حسن حنفي يقول: «هل عدنا إلى الصفر من جديد، كما عدنا بعد محمد علي وعبد الناصر؟ هل نحن في مخاض جديد يتعهده جيل قادم بعد أن تهرّأ كل شيء»(٥).

وكتب زكريا نيل: «دون شك هناك انكسار حدث في البناء العربي بعد غزو العراق للكويت، كان انكساراً حاداً وغير مسبوق في تاريخ قدسية الأوطان، ومن ثم حدث الانفراط العربي»(٦).

هذا بينما أسماها «فيليب جلاب» مأساة(٧). وردد فهمي هويدي كونها: «أزمة الخليج التي تبدو أعمق بكثير مما يبدو على السطح»(٨).

فتوصيف ما حدث من المؤيدين أو المعارضين أو الراصدين المحايدين تجمع على أن ما حدث في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ هو زلزال على سطح العلاقات العربية في العصر الحديث.

ورغم رؤيتنا لأن ما حدث كان كارثة صنعها الغزو العراقي للكويت، وما تبعه من تفاعلات فإننا سنمضي مع افتراضات الكتّاب المختلفين إلى حين، وسواء كانت واقعة الغزو وتوابعها زلزالاً أو طوفاناً أو فتنة كبرى أو عودة إلى الصفر أو انكساراً عربياً حاداً، أو حتى أزمة عميقة، فإن هذه التوصيفات كلها تشير إلى جسامة الخطب، وجلل الحدث، لكن الإشارة الأعمق تكمن في الانتباه إلى أن ما حدث كان مسبوقاً بشيء من جنسه، وإن اختلف في الكم أو تمايز في الكيف، «فالزلزال» كانت له نذر من عدم استقرار الأرض العربية، و«الفتنة الكبرى» هي محصلة لفتن أخرى أصغر منها، و «الانكسار» هو توسيع لشرخ في البناء العربي لا بد أنه كان موجوداً، وكما يقول الدكتور سعد الدين

إبراهيم، (مع انتباهنا إلى أن أي فعل ـ سياسي ـ أو رد فعل هو تجليات لفكر ما) يقول: «إن فكر أي مجتمع قومي هو سيرورة مستمرة، قد تتفاوت في زخمها من لحظة لأخرى، إلا أنها لا تنقطع أبداً»[٩]، وهو المعنى نفسه الذي قصد إليه الدكتور حسن وجيه في قوله: «لم تكن تفاعلات أزمة الخليج وليدة ذات هذه الأزمة بعينها، ولكنها كانت تمثل في واقعها ذروة تلك الأزمة المزمنة التي كان ولا يزال يعاني منها العالم العربي سواء على مستوى تفاعلات النخبة أو الرأي العام»[١٠]. ويتقدم الدكتور حسن وجيه أكثر فيتجه صوب غايتنا، إذ يقول: «وتظهر أعراض هذه الأزمة المزمنة من خلال الكم الهائل من السلبيات التي ترسخت في أنماط واستراتيجيات الحوار التفاوضي اليومي في العالم العربي وبنسبة متفاوتة بين البلدان العربية المختلفة والتي تتم عملية ممارستها في أغلب الأحيان بطريقة لا شعورية»[١١].

نحن إذن بصدد دراسة الأعراض الحادة لإدراك المرض المزمن، والذروة للوعي بالسهول والسفوح، والتجليات لكشف الكوامن، والمتاح بين أيادينا هو خطاب ردود الأفعال العربية وليد العقل السياسي العربي، ومن ثم فإننا نتوقف لصنع إطار درسنا من نقد هذا العقل، وملاحظة سلبيات هذا الحوار.

وكأساس نظري فإننا نتفق مع الدكتور محمد عابد الجابري في نقده للعقل السياسي العربي، الذي كان الحالة المزمنة التي تمخضت عنها كارثة الغزو ـ الحالة الحادة ـ الفعل ـ وردود الأفعال تجاهها.

والعقل السياسي العربي هو «عقل الواقع العربي» كما يقول الجابري، أي محددات الممارسة السياسية وتجلياتها في الحضارة العربية الإسلامية وامتداداتها إلى اليوم[١٢]، لكننا نضيف ما تجاهله الجابري في هذا التحديد الذي يعتبر الشق الداخلي أو المقيم في هذا الواقع، فهناك أيضاً الشق الوافد ـ المكتسب أو المقحم ـ عبر عمليات التثاقف التي مثلت لقاء الحضارات أو صدامها أو إزاحات بعضها بعضاً في علاقات التجاور أو التناحر أو الغزو التي

خبرها الجسم العربي عبر حدوده الشمالية والشرقية على وجه التحديد، إن مع أوروبا أو آسيا الفارسية، أو الخليط العثماني الزاحف من ضفاف البوسفور الأوروبية والآسيوية على السواء.

وبادىء ذي بدء، فإننا كعالم عربي وقبل فوران كارثة الغزو، وحتى اليوم فإننا ينطبق علينا ما يوصف في الأدبيات السياسية والاجتماعية المعاصرة بأنها «مجتمعات قبل رأسمالية» وتمثل من بين أصنافها خليطاً من المجتمعات التي ما تزال تحتفظ برائحة القبلية وروحها، وتتصل بخيط متين مع حضارات الشرق القديم، وهي إضافة إلى ذلك موشّاة بخيوط التثاقف التي تسلّل أغلبها إلينا عن طريق القهر مع ألوان الغزاة مختلفي الألوان والمشارب سواء أتوا من شمال أو شرق، مغول، تتار، عثمانيون، صليبيون وأوروبيون، ثم فيالق من موجتي الاستعمار الفرنسي والبريطاني.

من سبيكة هذا شأنها يتكون عقل سياسي خاص، عقل في أغلب تكوينه، وفي أعمق طبقاته هو عقل قديم، ولعلنا نستعير هذا التعبير من علم فزيولوجيا الأعصاب، حيث قشرة المخ السطحية هي الأحدث، وهي المعنية بالأفعال الواعية ومراعاة البيئة المحيطة والروادع الاجتماعية، بينما العقل القديم هو ما يكمن تحت لحاء المخ، أو قشرته الخارجية الرقيقة، ويختزن خلاصة الخبرات القديمة وبصمة التذكارات لسالف الحقب والدهور، وهذه الخلاصة وتلك البصمة تلعب دور الشيفرة التي تتجلى بموجبها ظواهر اللاشعور، من هنا نتفق مع الجابري في إيراده وتوظيفه لمفهوم «اللاشعور السياسي» عند رصده ونقده للعقل السياسي العربي.

ورغم أن مفهوم «اللاشعور» يعني في أغلب الأحوال عند علماء النفس ما يصدر عن الإنسان الفرد من سلوكيات غير مخطط لها، رغم كونها تهدف إلى تلبية حاجات كامنة وتتوجه لتلبية رغبات خاصة دفينة، وهي غير خاضعة لمراقبة «الأنا»، ومن ثم فهي لا شعورية، وتتجلى ـ عند فرويد ـ في الأحلام

وفلتات اللسان والأفعال اللاإرادية، رغم هذا كله، فإن النقيض أي الشعور بما هو خاضع لمراقبة الأنا، وصادر عن قرار وتصميم، أي الوعي، فإنه لا يخلو من الشروط التي تكتنف اللاشعور، بمعنى أن كل فعل شعوري فيه من تلقائية اللاشعور الكثير، خاصة عندما يكون هذا الفعل ـ الشعوري ـ الواعي ـ صادراً عن جماعة، قبيلة، أو حزب، أو حتى كتلة بشرية في حالة احتشاد ـ كما هو الحال في زخم التعبير السياسي لدى جمهرة من الناس، فإن ما يبدو مخططاً له هو كاشف عن الكامن في «اللاشعور الجمعي» على حد تعبير كارل جوستاف يونغ، وكاشف عن «اللاشعور السياسي» لدى الجمهرة متفقة المشارب من الناس ـ سواء في شارع سياسي منظم، أي حزب، أو شارع سياسي غير منظم ـ أي ردات الفعل العفوية للجماهير. وهذا اللاشعور السياسي قد يكون العنصر الأهم في دراسة ردود الفعل العربية ـ لدى الشارع غير المنظم خاصة ـ حيال غزو العراق للكويت، وما أعقب هذا الغزو، لأن هناك الكثير من ردود الفعل العربية ما يبدو محيّراً ويصعب استكناه «عقله السياسي» دون الوقوف على دقائق «لاشعوره السياسي»، أي أن الدارس لردود الفعل العربية حيال الغزو العراقي وعواقبه لا بد له من إعمال علم النفس السياسي لإدراك بعض أسرار ردود الأفعال العربية، ولقد رأى «ريجيس دوبري»(١٣) ذلك في وقت مبكر لدى دراسته للعقل السياسي عامة «وليس العربي»، فوصل إلى نتيجة أن الظاهرة السياسية لا يؤسسها وعي الناس، آراؤهم وطموحاتهم، ولا ما يؤسس هذا الوعي نفسه من علاقات اجتماعية ومصالح، بل تجد دوافعها فيما يطلق عليه اسم «اللاشعور السياسي» الذي هو عبارة عن بنية قوامها علاقات مادية جمعية تمارس على الأفراد والجماعات ضغطاً لا يقاوم، علاقات من نوع العلاقات القبلية العشائرية والطائفية والمذهبية والحزبية الضيقة التي تستمد قوتها المادية الضاغطة القسرية مما تقيمه من ترابطات بين الناس تؤطر ما يقوم بينهم، بفعل تلك العلاقات نفسها، من نعرة وتناصر أو فرقة وتنافر، فالنعرة القبلية العشائرية والتعصب الطائفي والطموح إلى الحصول على مغانم ومصالح، ظواهر تبقى نشطة أو كامنة في كيان الجماعات،

خاصة الكثير من الجماعات العربية بالمعنى السياسي، فالعلاقات الاجتماعية العربية ذات الطابع العشائري والطائفي ما زالت تحتل موقعاً أساسياً وصريحاً في حياتنا السياسية.

بدون كل هذه الأدوات قد يصعب حتى مجرد رصد ردود الأفعال العربية في تنوعها واضطرابها، وإقامة علامات فارقة أو مشتركة في طبيعة ردود الأفعال هذه التي تبدو بدون أدوات علم النفس الاجتماعي والسياسي محيّرة، كما يبدو لنا رد فعل الشارع المغاربي البعيد على سبيل المثال، أو الشارع الفلسطيني في الأرض المحتلة، وهو الواقع تحت شرط مماثل لقهر الغزو أي قهر الاحتلال.

بل إن هذه الأدوات النفسية، قد تكون لازمة لمحاولة فهم التجليات السياسية إبان كارثة الغزو، لعقل ناقد للعقل السياسي العربي، كعقل محمد عابد الجابري، اللامع الذي وقع في تناقض لا يفسره إلا تشريحه السابق للعقل السياسي العربي، أي أننا في حاجة إلى أدوات نفسية أيضاً، لتفسير تجليات أو ظاهرات العقل السياسي العربي لدى النخبة، وتطبيقاً على هذا، نتذكر مقالاً كتبه الدكتور محمد عابد الجابري أثناء الكارثة في جريدة الاتحاد الاشتراكي المغربية بتاريخ ١٩٩١/١/٢٧، بعنوان: «كلام... الآن فقط أصبح له معنى..» وفيه «من الخلل في إقامة الحجة»[١٤]، على حد تعبير الدكتور حسن وجيه، ما يذكرنا بأدوات الدكتور الجابري نفسه في نقد العقل العربي، وإن لزمت للتعامل مع «عقله السياسي» الذي أفرز هذه المقالة آنفة الذكر، والتي نوجزها في أنها: بدأت بمقدمة لتعريف التاريخ، كتاريخين أولهما ميت، فهو تراث، وثانيهما حي يُكتب في نقطة ما، في الماضي، متوجهاً إلى الحاضر، ولقد كانت بداية التاريخ الحي لدى الكاتب هي لحظة في يوم ٢٦ حزيران / يونيو ١٩٩٠ عندما كان الكاتب في بغداد يحضر ندوة بمناسبة مرور عام على وفاة ميشيل عفلق مؤسس حزب البعث العراقي الحاكم، وكان مدعواً إلى حفل عشاء حضره مسؤول عراقي كبير ومجموعة من المفكرين المغاربة

والمصريين، ودار كلام خلال العشاء حول واقع الوطن العربي وطرق تحقيق المشروع القومي العربي في التقدم والوحدة، وفي هذا الكلام أدلى المسؤول العراقي بتحليل للوضع من وجهة نظر القيادة العراقية، ويتلخص في أنهم «أي العراقيين» حاولوا بعد هزيمة ١٩٦٧ «تدشين طريقة جديدة في التعامل مع الغرب، قوامها بناء علاقات تعتمد على تبادل المصالح مع حد أدنى من الندية». لكن الغرب كان يرفض ذلك ويصر على التعامل مع العرب كما لو كانوا مُستعمَرين، والغاية ضمان تدفق البترول بالكمية والسعر اللذين يحددهما، ولقد أطاعه حكام عرب كثيرون، أما العراق فرفض فكانت النتيجة أن الولايات المتحدة صارت تستخدم حكام هذه البلاد لخنق العراق اقتصادياً، كما تستخدم الطائفية ضد حركة التحرر العربي، لهذا كان الواجب يقتضي تصحيح الوضع وذلك بطرح قضية التحرر العربي والإسلامي طرحاً سليماً بسلوك استراتيجية نضالية تضع الجميع أمام اختيار واحد لا غير: إما مع الاستعمار والصهيونية وإما مع التحرر العربي والنهضة العربية، كان ذلك حديث المسؤول العراقي الكبير الذي أصغى إليه الجابري قبل أكثر من شهر من غزو العراق للكويت، وهو ما يعتبره لحظة بدء التاريخ الحي لمسلسل الغزو وما تبعه، ويضيف الجابري إلى هذه اللحظة تصريحين للقيادة العراقية، أولهما لصدام حسين، يقول فيه: إنه إذا هاجمت إسرائيل منشآتنا الصناعية فإننا سنستعمل المزدوج الكيماوي ونحرق نصف إسرائيل، ومن الطريف أن هذا التصريح كان له رد فعل إيجابي ـ وقتها ـ لدى الصحافة الكويتية التي أوردت ذلك في مانشيتات عريضة مع تنويه على ثمانية أعمدة، أما التصريح الثاني الذي أورده الجابري، فهو لصدام أيضاً، وقد ألقاه يوم ٢٥ حزيران / يونيو ١٩٩٠، في الندوة التي كان قد حضرها الجابري في اليوم السابق على حديث العشاء آنف الذكر، وقد قال فيه صدام حسين: «فلسطين آتية إن شاء الله»، ويذكر الجابري من مكونات لحظة بدء التاريخ الحي للأزمة، أنه قال للمسؤول العراقي في معرض التعقيب على حديثه عن الجبهتين العربيتين المتضادتين: «كان هناك عمر بن الخطاب، فلما توفي جرت الأمور على غير

المجرى الذي كانت تجري عليه في عهده. وكان هناك جمال عبدالناصر، فلما توفي حدث ما نعرفه جميعاً». كان الجابري يريد طرح سؤال أوضحه في صيغة مباشرة بعد ذلك عندما سأل المسؤول العراقي الكبير عن «كيف نضمن الاستمرارية»؟ وبدا كأن المسؤول العراقي يصر على السكوت، فلما حاول الجابري أن يستنطقه تدخل أحد الحضور قائلاً للجابري حتى يكف عن ترديد السؤال: «الأخ عابد، رسالتك وصلت، يكفي، فلننتقل إلى موضوع آخر، وتبسم المسؤول العراقي». وعند هذه الابتسامة انتهى كلام العشاء الذي أصبح له معنى ـ في عرف الجابري ـ فيما بعد عند الغزو العراقي للكويت، ثم مع بدء الحرب التي استهدفت تحرير الكويت، وحتى يسوغ الجابري هذا المعنى الذي استخرجه من بطن الكلام أتى على ذكر ما لا يمكن تصديقه لكل عارف بالأمور في العراق، إذ كتب عن ملابسات هذه اللحظة، «وكانت القيادة العراقية آنذاك منهمكة، أو هكذا كان يظهر للناس ـ في مراجعة الدستور والإعداد للتعددية والحياة الديمقراطية»!

كان لا بد للجابري أن ينزلق إلى هذه المغالطة ليسوغ وصوله إلى المعنى الذي أراد الوصول إليه في نهاية مقاله، والذي حدده بالقول: «الآن، والآن فقط بعد اندلاع الحرب أخذت أعطي لكلام المسؤول العراقي كامل معناه.. لقد أصبحت أرى فيه الآن كلاماً جديداً بل مفتاحاً لإعادة كتابة تاريخ المسلسل الذي أدى إلى ما جرى ويجري، الآن «فلنرجع القهقرى» إذن، بعد أن وضعنا أرجلنا على موقع يمكّننا من قراءة الأمور الماضية والحوادث «الغابرة» قراءة أخرى، قراءة تعطي معنى آخر لدخول القوات العراقية للكويت، إذ يبدو الآن أن العراق لم يدخل الكويت من أجل ثروتها بل من أجل تدشين العمل في مشروع تحرري عربي جديد هو الذي شرحه المسؤول العراقي»!

وقبل أن نتطرق إلى القراءة التحليلية لخطاب الدكتور الجابري، نشير إلى أن النظام العراقي نفسه لم يكن يمتلك خطة واضحة فيما ادعى أنها أيديولوجية مواجهة للغرب لديه، ففي أعقاب غزوه للكويت أعلن أنه جاء

مناصراً انقلاباً، ثم تحول إعلانه إلى أنه سيمكث فترة وينسحب، ثم أعلن عن ضم الكويت للعراق تحت اسم المحافظة ١٩، فإضافة الى عنصر المراوغة يتبين أن هذا النظام لم يكن لديه رؤية واضحة لتبرير سلوكه.

ولقد توقفنا أمام نموذج الخطاب السابق للجابري كألمع نقاد العقل السياسي العربي حتى نبين أنه هو نفسه لم يفلت من دفعات وانزلاقات «اللاشعور السياسي» العربي الذي أتى على نقده منذ سنوات قبل الغزو العراقي للكويت، هذا اللاشعور المتخم بالمحددات التي مضى زمانها وما زالت تتحكم في العقل السياسي العربي، وهي: روح «القبيلة» بالمعنى الأنثروبولوجي أي القرابة في المجتمعات البدائية، وتبرير «الغنيمة» أي الفائض المأخوذ بالقوة، ثم الخضوع للمعتقدية أو «الأدلجة» دون موقف نقدي، وهذا بدوره يعني الجنوح بالعاطفة ـ ونبذ البرهان ـ في اتجاه تأكيد المعتقد، ومن ثم التكريس للرؤية أحادية الجانب التي لا سبيل إلى كشف زيفها إلا بقراءة شاملة تستخدم الأدوات النفسية لأنها تتعرض فيما يبدو لعقل جمعي قديم يتحكم فيه لاشعور جمعي هو لب هذا اللاشعور السياسي الذي لا يتجلى فقط في معطيات العقل السياسي الجمعي، بل الفردي أيضاً. ويتضح ليس فقط في العقل لدى العامة، بل أيضاً عند النخبة، وقد رأينا في مثال رد الفعل حيال «كارثة الغزو وعواقبها» عند الجابري كمفكر عربي من صفوة النخبة العربية ما يدلنا على مدى سطوة هذا «اللاشعور السياسي» الذي انتقده من قبل كمحدد للعقل السياسي العربي.

وإضافة لما سبق فإن النموذج السالف لا ينتهي بنا إلى التلامس مع المحددات البائدة للعقل السياسي العربي، بل تجاوزها إلى إظهار أخطاء الخطاب العربي أو خطاياه، ومن أبرزها ما ينتج عن الخلل في إقامة الحجة والبرهان داخل هذا الخطاب، ويفسر الدكتور حسن وجيه هذا الخلل بكونه خلطاً لما يفترض أنه عناصر علمية بذاتية المتحاور أو صاحب الخطاب «الذي لا يستحضر القدر الكافي من التجرد الموضوعي للحكم على الأمور

بالقدر المطلوب من الدقة بل يترك لحيز الذاتية الموجود بداخل كل إنسان المجال الأكبر لتفسير الحدث»[١٥] مثلما وقع في خطاب الجابري الذي ربط ادعاءه غزو القوات العراقية للكويت بتدشين العمل في مشروع تحرري عربي جديد وكخطوة في تحرير فلسطين دون أن يقيم ما يكفي من العلاقة بين السبب وأثره إلا ذلك الحديث المناور للمسؤول العراقي على مائدة عشاء وشراب وذلك الحوار الغارق في الظلال وكأنه يلجأ إلى التخاطر ولغة الملامح إذ يكتفي المفكر بابتسامة المسؤول ذات المغزى ـ الغارق في بطن الشاعر! ـ كإجابة عن سؤاله التوضيحي.

وخلل الخطاب النخبوي، كدالة على جانب من تجليات العقل السياسي العربي في وقفتنا المتمعنة أمام خطاب ـ رد فعل ـ الجابري يتمثل في إهدار جوانب بنائية مهمة في تشييد معقولية الخطاب وقدرته على الإقناع.

فالحديث عن اللحظة التاريخية الآتية من الماضي باتجاه الحاضر كان ينبغي ألا يعزى إلى ادعاء المشروع التحرري العربي ـ على افتراض صحته أو صدقه ـ بل كان ينبغي أن يتوقف بفضيلة الشك العلمي أو العقل النقدي ـ هبة المفكرين الأساسية ـ أمام احتمال تاريخي آخر لسيرورة الأمور يتمثل في «مطامع العراق التاريخية لتكوين إمبراطورية عراقية من ناحية» وهو ما اتضح في الماضي ـ محاولة عبد الكريم قاسم التوسعية على سبيل المثال ـ وتجلى في الحاضر بإعلان الكويت «المحافظة رقم ١٩»، كما أن ملامح التبسيط التاريخي الزائد، وغير العلمي، تتمثل في تجاهل تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي الطويل والمعقد واختزاله في عبارة صدام حسين العابرة: «فلسطين آتية إن شاء الله»، ففضلاً عن غوغائية هذا الخطاب، فإن الرؤية التاريخية لا بد أن تكون دالة على أن النظام العراقي لم يتصدّ لإسرائيل إلا بالكلام الفارغ من كل إرادة للفعل حتى عندما ضربت إسرائيل قلب العراق نفسه في غارتها على المفاعل النووي العراقي قبل غزو الكويت بنحو عشر سنوات!

أيضاً، فإن الفساد العلمي لخطاب المفكر العربي يتمثل في خاصية أخرى من خواص الخلل في إقامة الحجة لدى المتحدث، وهي لا معقولية ولا مصداقية من يستشهد بهم المتحدث ـ المحاور ـ صاحب الخطاب ـ في معرض حديثه، فإضافة لكونه مسؤولاً عراقياً كبيراً، أي مسؤولاً عربياً كبيراً عن أكثر الأوضاع السياسية مراوغة ومعاداة للديمقراطية ضمن الأنظمة العربية، فهو مضلّل وغامض العبارة، ولا يلتزم حتى بخطة مضمرة لسيرورة الغزو كما أشرنا من قبل، لكن المفكر العربي لم ير ذلك كله للوصول الى المعنى الذي ابتغاه بعاطفته وبلا شعوره السياسي أي بعقله السياسي القديم ـ الخاضع لكل المحددات البالية التي انتقدها قبل أن تمتحنه الأزمة.

لعل المثال السابق يأخذنا إلى منطقة نتبين منها أن ردود الفعل العربية على مسلسل الغزو العراقي وتوابعه، لا تكشف فقط عن العقل العربي لحظة الإتيان برد الفعل، بل هي تتجاوز ذلك للكشف عن كوامنه وخباياه وآلياته، ولقد كانت غايتنا من البدء بهذا الإطار أن نضع علامات مرشدة تمكننا من إنجاز عملية مزدوجة في تتبعنا لردود الفعل العربية حيال الكارثة، فهذه العلامات المرشدة تقودنا الى فعل الرصد بوعي حيثما نعدّد أنواع ردود الفعل العربية ومن ثم فهي تتضمن نوعاً من القراءة لردود الأفعال هذه حال رصدها، ومن خلال هذا الإطار فإنه يمكننا عمل تقسيم أولي لصب أنواع ردود الأفعال في مجرياتها تبعاً لتميزها النوعي، أو وجود عامل مشترك بين بعضها، وعند انتفاء ذلك التميز أو ذلك العامل المشترك فإن أيسر سبل الرصد ستكون بالحس الجغرافي أو بالتقسيم القطري، فثمة رد فعل يمني، وآخر أردني، وثالث مغاربي، ورابع مصري وسوري، وخامس خليجي، وسادس إسلامي أو أصولي، وسابع فلسطيني، وهكذا تتكون لوحة ردود الأفعال التي نبتغي عرضها «كموزاييك» تتباين الوحدات المكونة لها، لكنها في «بانوراميتها» تأتي شاهداً على رهان العقل العربي إبان الكارثة، وكاشفاً عن مكوناته التي تراكمت عبر التاريخ العربي، وتاريخ الأقطار العربية المختلفة والمتشابهة على

مدى طويل من السنين، فهي لوحة «موزاييك» لردود الأفعال العربية تجاه الكارثة، وصورة كاشفة للعقل السياسي العربي في لحظة من أعسر لحظات امتحانه.

* * *

ردود فعل
دول مجلس التعاون الخليجي

رغم أي نقائص بنائية، فإن الروابط التي تضم دول مجلس التعاون الخليجي الذي تم التوقيع على نظامه الرئيسي في ٢٥ أيار / مايو ١٩٨١ في أبو ظبي (عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة) جعلت منه تجمعاً إقليمياً يتفوق على ما حوله من تجمعات إقليمية نشأت هشة وتهاوى معظمها، ذلك أن دول مجلس التعاون الخليجي الست تتماثل معظم هياكلها السياسية والاقتصادية والديموغرافية مما قوى من الأواصر التي تجمعها، وحال دون تفكك هذا المجلس الذي نشأ في مواجهة تحديات التهديد والقلاقل من حوله، لكن التحدي الأكبر كان إبان كارثة الغزو التي عصفت بالمنطقة وكانت دول المجلس الست موقعاً مستهدفاً بالحريق الذي اشتعلت ناره مع اجتياح العراق العسكري لإحدى دول هذا المجلس، ومن ثم فإن رصد وقراءة ردود أفعال المجلس ودوله تجاه هذه الكارثة يمكن إجمالها فيما يلي:

كان رد الفعل الأول الملموس هو البيان الذي صدر عقب انعقاد المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في القاهرة على هامش اجتماعات مجلس الجامعة العربية في أعقاب الغزو مباشرة في ٣ آب / أغسطس ١٩٩٠. وكان يمثل رد الفعل الجماعي الأول لدول المجلس الست. وفي هذا البيان تشكل الإطار الذي تحركت خلاله معظم نشاطات المجلس فيما بعد وتتمثل في: المطالبة بالانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية إلى مواقعها قبل

١ آب / أغسطس ١٩٩٠، وعدم الاعتراف بنتائج العدوان العراقي، ومطالبة جامعة الدول العربية باتخاذ موقف عربي موحد تجاه العدوان.

ويبدو أن دول المجلس، منذ وقت مبكر من انفجار الكارثة، لم يكن لديها كبير ثقة في فعالية الجامعة العربية الكافية لحلحلتها، لهذا فضلت هذه الدول ألا توصد الباب أمام الجهود الدولية. لهذا أصدر وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي بياناً أكدوا فيه مفهومهم للفقرة السادسة من قرار مجلس الجامعة العربية الطارىء الذي يرفض التدخل الأجنبي في الشؤون العربية، بأن ذلك لا يستبعد الإجراءات الدولية الجماعية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها، وأن الالتزام بميثاق الأمم المتحدة والجامعة العربية يجعل من الأمم المتحدة الهيئة الدولية المعنية قانوناً بحفظ الأمن والسلم في العالم، وأن قرارات الأمم المتحدة وإجراءاتها لا تندرج تحت معنى التدخل الأجنبي لأنه منصوص على الالتزام بها في ميثاق جامعة الدول العربية.

وفي ٧ آب / أغسطس ١٩٩٠، في جده، انعقد الاجتماع الطارىء الثاني للمجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي مؤكداً على موقفه السابق الرافض للغزو والعدوان، ومكرساً للبحث في الخطوات التالية الواجب اتخاذها إذ بعد ذلك بيوم واحد، أي في ٨ آب / أغسطس ١٩٩٠، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش عن إرسال الولايات المتحدة لقوات أمريكية إلى المنطقة كجزء من قوة متعددة الجنسيات لحماية المنطقة من التهديد العراقي.

وفي ١١ آب / أغسطس ١٩٩٠، عقد رؤساء الأركان لدول مجلس التعاون الخليجي اجتماعهم في الرياض لإقرار خطط موحدة لجيوش دول المجلس وللتنسيق في استقبال القوات الغربية والعربية التي ستفد إلى المنطقة. ولقد أوضح هذا الاجتماع أن الكارثة لم توجه ضربة قاصمة لمؤسسات مجلس التعاون الخليجي التي ظلت فاعلة ومثال فعاليتها ذلك الاجتماع.

وفي ١٥ آب / أغسطس ١٩٩٠ عقد وزراء إعلام دول المجلس اجتماعهم الطارىء في جدة لتأكيد موقف دول المجلس ضد الغزو

ولمواجهة الإعلام العراقي الذي اتخذوا قراراً بقطع كل أشكال التعاون معه، كما تقرر في هذا الاجتماع بث نشرة يومية تلفزيونية تعدها الكويت وتذاع عبر تلفزيونات دول المجلس.

وفي ٢٢ آب / أغسطس ١٩٩٠ عقد وزراء دفاع دول المجلس اجتماعاً استثنائياً في الرياض لمناقشة الوضع العسكري بالإضافة لدراسة توصيات رؤساء الأركان في اجتماعهم السابق، وذكر أمين عام المجلس أن النقطة الأولى في هذه المرحلة هي دعم ومساندة الكويت والعمل معها لتخليصها من الاحتلال العراقي في الإطار الدولي، والنقطة الثانية تختص بإكمال المشاورات والتنسيق بين دول المجلس للاستفادة من التسهيلات الممكنة في منطقة الخليج لتحرير الكويت.

وفي ٦ أيلول / سبتمبر ١٩٩٠، في مدينة جدة، اجتمع وزراء خارجية دول المجلس في إطار استمرار التشاور بينهم لمتابعة الموقف، وأدانوا عدم انصياع العراق لإرادة المجتمع الدولي وميثاق الجامعة العربية وشددوا على ضرورة عودة الشرعية الى الكويت وانسحاب العراق، وحملوا النظام العراقي مغبة الاعتداء على المدنيين الكويتيين تحت الاحتلال وضرورة ضمان سلامتهم، كما نوقشت في هذا الاجتماع مسألة عقد قمة طارئة لدول المجلس لتكون أول قمة طارئة له منذ تأسيسه قبل تسع سنوات.

وفي ثنايا الكارثة اجتمع وزراء مالية كل من السعودية والكويت وقطر والإمارات لتدارس إمكانية المشاركة في نفقات القوات الدولية المرابطة في المنطقة التي اتفقت الإدارة الأمريكية وكل من السعودية والكويت على تحمل جزء منها.

كما أنه بناء على اجتماع مسؤولي مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول المجلس تقرر اعتبار الدينار الكويتي معادلاً لعشرة دراهم إماراتية لمنع انهيار العملة الكويتية وتحقيق فعالية اقتصادية لدول المجلس حتى تنجح في مواجهة الأعباء التي ألقت بها الكارثة على كاهلها.

وعلى المستوى العسكري التطبيقي فإن قوات درع الجزيرة (التي تشكلت عام ١٩٨٤ بهدف نجدة أي دولة عضو في مجلس التعاون الخليجي تتعرض للعدوان) شكّلت جوهر المشاركة العملية لدول المجلس في حرب تحرير الكويت، ورغم أن هذه القوات بحكم حجمها وقدراتها المحدودة لم تكن لديها الإمكانية للقيام بدور كبير، إلا أن وضعها في إطار القيادة السعودية وتدعيمها بالأفراد والعتاد تطبيقاً لقرار وزراء خارجية دول المجلس، قد جعل منها أكثر من رمز في عملية التحرير وفي تأكيد تضامن دول المجلس التي أثبتت الأزمة قدرتها الفائقة على الحفاظ على وحدة الصف عند الشدائد.

ما سبق كان على المستوى الرسمي، أما على المستوى الشعبي، فإن الشارع العربي في الخليج أظهر تضامناً موازياً تجلى في قدرة استيعاب أفراد الشعب الكويتي الذين شتتهم الاحتلال ضمن نسيج الشعوب الخليجية طوال امتداد الأزمة حتى التحرير. كما ساعدت التخوم الخليجية للكويت في عملية دعم المقاومة الكويتية في الداخل طوال فترة الاحتلال وحتى تمام التحرير.

ورغم الاحتضان الكبير للقضية الكويتية والتقبل الواسع المدى - على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري والشعبي - من قبل الدول الخليجية، فإن أصواتاً قليلة وشاحبة من بين أبناء دول مجلس التعاون الخليجي «ممن تربطهم روابط سابقة بالنظام العراقي، أو ارتباطات تنظيمية ببعض التجمعات العربية السياسية والأصولية»، اتخذوا مواقف مناوئة للكويت، بعضهم لأسباب فردية خاصة بوضعهم الداخلي، وقد أظهروا بعض التعاطف الصامت أو الحذر مع النظام العراقي، ولكن هؤلاء كانوا من الندرة والشحوب، بحيث لم يؤثروا في الموقف الإيجابي الشامل الذي وقفته الحكومات والقطاعات الشعبية في دول مجلس التعاون الخليجي.

رد الفعل المصري

يستطيع الراصد لردود الفعل العربية تجاه كارثة الغزو وتوابعها أن يفرد لمصر مساحة خاصة واضحة، وقابلة للإيجاز لفرط وضوحها، إن على مستوى السلطة، أو على مستوى الشارع بكل تدرجاته، من نخبة إلى عامة، ومن جماهير منظمة إلى جماهير لا تعرف التنظيم، ولعل أكثر ما كان يثير دهشة المراقبين في الأيام الأولى لاندلاع الأزمة، أي بعد غزو العراق للكويت مباشرة هو ذلك الصمت الذي ران على الشارع المصري واستمر لبعض الوقت، وكان موضع مقارنة مع الصخب الذي تفجر في شوارع عربية أخرى تميل عواطفها باتجاه بغداد، لكن العارف بطبيعة المصريين يدرك أنه صمت المصدوم الذي فوجيء بخرق فاضح للأصول، كان الخارق من ذوي القربى، ومن ثم كانت الصدمة، وكان الصمت، لكن ذلك الصمت سرعان ما تبدد وبدأت مروحة الألوان في التركيبة المصرية تسفر عن نفسها، وقد يكون جديراً بالملاحظة أن هذا الصمت الذي تبدّى على السطح كردة فعل أولي، لم يكن دلالة قاطعة على السكون فيما تحت السطح، خاصة لدى النخبة، فقد كان رد فعل قاطعاً وواضحاً لدى الباحثين ـ على سبيل المثال ـ في مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، ففي مساء الخميس «يوم الغزو» ٢/٨/ ١٩٩٠ اجتمع هؤلاء الباحثون لدراسة احتمالات ردود الأفعال والتداعيات على الموقف، ونتج عن ذلك الاجتماع ورقة «اطلع عليها كاتب هذه السطور فيما بعد»، وقد قدّمت للدوائر الرسمية المسؤولة في مصر حينذاك، ومجمل

تلك الورقة حساب دقيق للتداعيات السلبية على الموقف العربي وعلى مصر من جراء الاحتلال العراقي للكويت، كما تضمنت الدعوة بأن تأخذ مصر دور المبادرة في رفض هذا الاحتلال ومقاومته بالطرق المتاحة دون إبطاء أو تأخير.

وبالنسبة للشارع المصري بعامة فإنه كان ضد الغزو وانتهاك حرمة دولة عربية من قبل دولة عربية أخرى، وباستثناء بعض الاتجاهات السياسية اليسارية وكذلك قطاعات الإسلام السياسي والأخيرة بلورت رأيها - إلى حد ما - جريدة الشعب، فإن الشارع المصري كان ضد الغزو، وكانت هناك مواقف لافتة لمفكرين مصريين كبار لم يتنازلوا منذ أول لحظة عن هجومهم على الغزو وديكتاتورية الغازي، ومنهم الدكتور فؤاد زكريا وخالد محمد خالد، والدكتور اسماعيل صبري عبدالله، ولعل هذه الأسماء تعطي فكرة عن أن معارضة الغزو لم تكن وقفاً على لون بعينه بين مروحة الألوان الفكرية والسياسية في الشارع المصري، بل كانت هناك مواقف غير متوقعة في وقفتها ضد الغزو والغازي كموقف المرحوم الدكتور يوسف إدريس الذي عارض - بعد فترة من الصمت - الغزو، بل هاجم صدام حسين وادعاءاته، رغم أنه كان صديقاً شخصياً لصدام حسين وحاصلاً على جائزته في الأدب، لم يكن هناك في الشارع المصري غير قطاع من تيار الإسلام السياسي مؤيد لصدام حسين وادعاءاته التي لبست ثوب الإسلام فجأة لتضفي طابعاً دينياً على ما فعلته. أما اليسار وبعض المثقفين المصريين فإنهم بشكل عام أيضاً تبنوا ما يمكن وصفه بأنه موقف مركب، يرفض الغزو ويرفض في الوقت نفسه ما سمي بنوايا تدمير العراق، وبالنسبة للعامة فإنه رغم عدم توافر مقياس علمي يُعتمد عليه في تتبع آرائهم الا أن ما كان ينشر ويذاع يشف أيضاً عن رفض الغزو وتعاطف عامة المصريين مع الكويتيين الذين لاذ بعضهم بالقاهرة إلى حين التحرير.

من المنظور العلمي والقابلية للتوثيق فإن موقف السلطة المصرية كان هو المشهد الأبرز والقابل للتتبع والتدقيق، ويمكن أن نتوقف معه عند تلك

المحطات قبل تفسير كنهها، وهي الخطوة الأهم في تتبع الموقف المصري الذي كان مفاجأة مذهلة لتصورات صدام حسين وحساباته:

لقد بدأ الدور المصري قبل الانفجار الكبير والأخطر للكارثة ـ أي الغزو العراقي الفعلي للكويت ـ وبالتحديد عندما تقدم وزير الخارجية العراقي طارق عزيز بمذكرة احتجاج لأمين عام جامعة الدول العربية في ١٥/٧/١٩٩٠، حين أخذت الحكومة المصرية تناشد طرفي النزاع ألا يتخليا عن ضبط النفس، وقام الرئيس المصري بجولة في كل من العراق والكويت والسعودية من أجل احتواء الأزمة وضمان عدم خروجها عن الإطار العربي، وكان التأكيد المصري على الرئيس العراقي هو عدم اللجوء إلى العمل العسكري، ووقف الحملات الإعلامية وعقد لقاء مصالحة يتم من خلاله طرح وجهات النظر العراقية والكويتية بغية التصالح والوصول إلى حل يوفق بين وجهات نظر الطرفين، ورغم حصول مصر على تأكيدات عراقية بعدم اللجوء إلى استعمال القوات العسكرية، واطمئنان الطرف الكويتي للتأكيدات التي نقلها الرئيس المصري، إلا أن الاجتياح العسكري العراقي للكويت فاجأ المصريين كما فاجأ العالم، ورغم أن مصر الرسمية كانت تحس بلطمة شخصية من حنث النظام العراقي بوعوده التي قطعها على نفسه أمام مصر ممثلة في شخص رئيسها، رغم هذا فقد تذرعت مصر الرسمية بأقصى الصبر ولعبت دوراً في تأجيل صدور بيان وزراء خارجية الدول العربية إلى ما بعد زيارة الملك حسين لبغداد لعله يستطيع حلحلة الأزمة، وهو ما اتفق عليه مع الرئيس المصري أثناء زيارة الملك حسين المفاجئة والخاطفة لمصر، وقد تم تحقيق هذا الإرجاء لصدور البيان عبر اتصال الرئيس مبارك بكل من وزير الخارجية السعودي ومندوب الكويت بالإضافة الى عدد آخر من وزراء الخارجية، وبعدما تبين عدم جدوى الاتصالات مع العراق صدر بيان الخارجية المصرية في ٣/٨/١٩٩٠ وكانت دعوة الرئيس المصري لعقد مؤتمر قمة عربي عاجل، خلال ٢٤ ساعة إحساساً بخطورة الموقف وتدهور الأوضاع.

مع تصاعد الأزمة استجابت القيادة المصرية لطلب المملكة العربية السعودية بإرسال قوات عسكرية مصرية لحماية الأرض السعودية، كما أرسلت قوات أخرى لدولة الإمارات وأصبحت إمكانات مصر العسكرية واللوجستية في خدمة موقف الذود عن الطرف المعتدى عليه أو المرشح للعدوان حينذاك.

عندما بدا أن الصدام المرتقب والذي بات المحاولة الأخيرة لتحرير الكويت ستكون له آثار جانبية يمكن تحاشيها لو انسحب صدام من تلقاء نفسه، وجه الرئيس المصري ٢٧ نداء إلى صدام حسين يرجوه فيها باسم الأخوة العربية والإسلامية أن يعود لصوت الحق والعدل وأن يقدر الموقف تقديراً سليماً بعد احتشاد المجتمع الدولي ضد الغزو وتعاقب قرارات مجلس الأمن التي تدين العدوان وتطالب بالانسحاب غير المشروط وتزايد تدفق قوات التحالف الدولي، وحتى ما قبل اللحظة الأخيرة، لحظة بدء الحرب في ١٧ كانون الثاني / يناير ١٩٩١، ظل الرئيس المصري يوجه نداءاته إلى صدام حسين رغبة في إنقاذ الشعب العراقي مما ينتظره بل في إنقاذ ما بقي للأمة العربية من قدرة على التآزر، لكن كل تلك النداءات ذهبت أدراج الرياح التي كانت تدير رأس حاكم بغداد.

وحينما لم يكن هناك من سبيل لتحرير الكويت من الغزو العراقي إلا بالقوة فإن الجيش المصري المشارك ضمن جيوش التحالف كان لاعباً أساسياً في ساحة المعركة ـ خاصة جانبها البري ـ وكان أفراد القوات المصرية من العسكريين الأوائل الذين دخلوا الكويت المحررة حيث كان تقدمهم يعني تأكيداً لهذا التحرير.

ذلك هو بإيجاز دور مصر، فعلها ورد فعلها على الأزمة، وقد يقال إن مصر الرسمية شيء ومصر الشعبية شيء آخر، لكن المناخ الديمقراطي الذي تعيشه مصر على مستوى الصحافة، ووجود منابر يمكنها أن تعكس آراء الفرقاء من الرسميين والشعبيين، لم تظهر بوناً شاسعاً بين الفريقين، واذا كان أحد الشعراء العراقيين قد قال في مصر ـ على سبيل الهجاء «سادات كل أناس من

نفوسهم»، قاصداً أن حاكم المصريين هو تعبير عما بداخل المصريين، فإن هجاءه مجرد محاولة للنيل من حقيقة يعرفها علم الاجتماع السياسي وتكمن في أن السلطة ـ مهما تكن نوازعها ـ تحمل بشكل أو بآخر بعضاً من نوازع جماهيرها، ومن هنا يمكن الاعتماد على رد فعل مصر الرسمية كمؤشر لرد الفعل العام، يمكن تحليل مكوناته للوصول إلى خصائص «العقل السياسي المصري» الذي تجلى في رد الفعل ذلك، ولعل وضوح الموقف المصري يكون في حاجة إلى تعمق في تشريحه، لإيضاح دوافعه وآليات «لا شعوره السياسي» ومن ثم تفاعلات عقله السياسي، وهذا ما سنحاوله..

وإن كنا قبل الخوض في ذلك نفتح المجال لجملة اعتراضية في سياق الموقف المصري قطباها فرقاء في الإيديولوجيا لكنهم التقوا بشكل ما في رد الفعل تجاه الغزو العراقي للكويت وتوابعه، وهذان القطبان هما: تيار الإسلام السياسي في مصر، وثانيهما اليسار المصري، أو ـ على وجه الدقة ـ بعض قطاعاته.

بالنسبة لتيار الإسلام السياسي المصري، فإننا ندمجه في معالجة ردود الأفعال على الكارثة لدى حركة الإسلام السياسي العربية بعامة، ولعل إشارة واحدة تؤكد ما سبق أن أبديناه من مبرر لإدماج ردود فعل هذا التيار معاً، لأن مرجعيتهم ليست وطنية ولا قومية، بل تبدو «أممية»، (إن صح انطباق التعبير على هذه الحالة). فقد شرع الإخوان المسلمون في مصر بالاشتراك في وفد الوساطة الإسلامي الذي ضم ممثلين للعديد من الجماعات الإسلامية بالعالم الإسلامي، ولم يتمكن المستشار مأمون الهضيبي رئيس الهيئة البرلمانية للإخوان المسلمين في مصر، وكذلك المرشد العام للإخوان المسلمين الأستاذ حامد أبو النصر، لم يتمكنا من السفر واللحاق بهذا الوفد، فأناب المرشد العام للإخوان المسلمين ـ وهو مصري ـ المراقب العام للإخوان المسلمين ـ وهو أردني ـ للتحدث باسمه[١٦]، ولعل في هذه الإشارة ما يكفي لتبرير دمجنا لردود فعل تيار الإسلام السياسي معاً خارج الأطر القطرية للبلدان العربية.

أما اليسار المصري فقد شهد انقساماً في ردود أفعاله على الغزو وتوابعه تراوحت ما بين موقف التأييد للغراق بزعم مواجهته للإمبريالية، وكأمثلة المتخذين لهذا الموقف الدكتورة نوال السعداوي، وما بين الرافضين للغزو مع رفضه للحرب ضد العراق وممثلو هذا الموقف الذي يمكن وصفه بأنه مركب كانوا الكثرة ضمن اليسار المصري، وعن بعض ملامح هذا الموقف تتحدث شهادة للأستاذ محمود المراغي الذي كان عضواً في المكتب السياسي لتنظيم اليسار المصري المعروف «حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي» إضافة لاضطلاعه السابق برئاسة تحرير جريدة «الأهالي» التي يصدرها هذا الحزب(١٧).

ومما جاء في شهادة المراغي التأكيد على أن الموقف الحكومي في مصر كان ضد العدوان، وهذا ما عبرت عنه الصحف القومية، وقد اختلفت عنها بعض الشيء صحيفتا «الأهالي» ـ المعبرة عن حزب التجمع اليساري ـ و «الشعب» ـ المعبرة عن قطاع من تيار الإسلام السياسي ـ وقد أشار الأستاذ المراغي إلى أن الموقف الرسمي لحزب التجمع كان ضد الغزو، ولكنه أيضاً ضد التدخل الأجنبي، وفي داخل هذا الموقف كان هناك أقطاب مهمون في حزب التجمع مع الكويت وكانوا مؤسسين في لجنة التضامن مع الشعب الكويتي، ومنهم إسماعيل صبري عبدالله، وإبراهيم سعد الدين، ومحمود المراغي، إضافة لأعداد من أعضاء اللجنة المركزية والأمانة العامة، وأشار المراغي في شهادته إلى أن جدلاً كان يجري داخل أروقة حزب التجمع، فثمة من يرى أن الحل العربي لم تُتح له الفرصة بشكل جيد، وثمة من كان يشير إلى استحالة الحل العربي، وبالنسبة لليسار المصري عموماً، فإنه كان هناك خلافاً في وجهات النظر، فالناصريون كان منهم على سبيل المثال فريد عبدالكريم الذي كان يقف مع العراق ويرى فيما حدث بعداً وحدوياً، لكن هذا الرأي لم يكن رأي كل الناصريين، فهناك من الناصريين ومن اليسار عموماً، من كان يرى في الغزو خطراً على فكرة القومية العربية عندما يقوم بلد

عربي بغزو بلد عربي آخر. ولعل سبب الخلاف يرجع إلى اختلاف الرؤية أو أنه يرجع إلى أن هناك كثيرين كانت لديهم علاقات خاصة وقديمة مع بغداد سواء للمصلحة أو نتيجة للاقتناع، أما الذين وقفوا مع الكويت فليسوا جميعاً أصحاب علاقة سابقة معها، فإبراهيم سعد الدين وإسماعيل صبري عبدالله لم يذهبا إلى الكويت للعمل، وكانت زياراتهما إما لندوات أو استشارات، ورغم ذلك فقد وقفوا ضد نظام صدام، وكانوا أعضاء في لجنة التضامن مع الشعب الكويتي، المسألة لم تكن عاطفية إلا بالنسبة لأجزاء من الشارع المصري، إذ كان هناك عدة ملايين من المصريين في العراق وأيضاً في الكويت، لكن الخلاف داخل اليسار بشكل عام كان ناتجاً عن رؤى عقلانية، فمن كان مع الكويت كان ذلك من منطلق الفكرة العربية لأن واقعة الغزو كانت غير مسبوقة، كما أن الذين كانوا ضد التدخل الأمريكي كان لهم منطلقهم من حيث احتمالات الدخول في فترة هيمنة تذكرهم بالاستعمار القديم!

كانت هذه بعض الخطوط الأساسية في شهادة الأستاذ المراغي التي تلقي الضوء على قطاع مهم من رد الفعل المصري وهو قطاع اليسار.

ونعود الآن للموقف العام الذي يعكس رد الفعل المصري حيال الغزو العراقي وتوابعه.

يبدو أن حسابات صدام حسين كانت مبنية على أساس أن مصر وهي أكبر قوة في المنطقة سوف تقف إلى جانبه وتدعمه أو على الأقل سوف تكون في موقف حيادي، وبالتالي ستتمكن قبضته من احتواء الكويت وربما التسلل أيضاً إلى المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، وفي هذه الحال فما من دولة عربية ستجرؤ على الوقوف ضد هذه الخطوة، فمصر ـ القلب الاستراتيجي ـ للوطن العربي ستسكت عن العراق لكونها عضواً في مجلس التعاون العربي، والعراق هو الجناح الشرقي لهذا المجلس، ثم إن الثروة المفاجئة من بترول الخليج الواقع في القبضة العراقية سيذهب جزء منها إلى مصر تطبيقاً للشعار العراقي الدعائي عن «تحقيق العدالة الاجتماعية العربية»

وكان صدام حسين ـ على الأرجح ـ يعتقد أن مصر لن ترفض ذلك نتيجة لكونها في مسيس الحاجة لما يخرجها من أزمتها الاقتصادية التي طال أمدها، وكانت المفاجأة ـ بكل معنى الكلمة ـ لصدام حسين هي رفض مصر للرشوة ولاقتسام الغنائم المغتصبة، وهذا الموقف لمن يتأمله يكشف عن أبعاد تاريخية لعقل سياسي تكون في مصر عبر تاريخ طويل وهو ينبذ منطق الغنيمة ومنطق القبيلة في التفاعلات السياسية العربية/ العربية، ولعل عودة إلى التاريخ القريب، والقريب نسبياً، تدلنا على هذه السمة المصرية التي تجعل منها دولة إقليمية مركزية، دون مبالغة نتيجة لشعورها التاريخي بمسؤولياتها الكبرى تجاه مصالح الإقليم كله رغم ضيق ذات اليد في كثير من الأحيان، ولنتأمل هذه المحطة التاريخية:

.. في عام ١٩٥٤ وصل نوري السعيد رئيس وزراء العراق إلى القاهرة ليعرض على جمال عبدالناصر فكرة إقامة حلف عسكري يرتبط بالغرب للدفاع عن الشرق الأوسط،وكان رد جمال عبدالناصر هو أن الدفاع عن المنطقة يجب أن يرتكز على قاعدة ميثاق الضمان الجماعي العربي، وفي إطاره، ومن ثم لن تسمح مصر بإقامة مثل هذا الحلف، ولإيضاح معنى الدولة المركزية في هذا الشأن فإن المملكة العربية السعودية ممثلة في الملك سعود آنذاك أبرقت سيلاً من الرسائل إلى عبد الناصر للتنسيق مع القاهرة ـ رغم كل اختلاف في شكل نظام الحكم وتوجهاته ـ ذلك أن السعودية استشعرت الخطر من انضمام العراق لحلف يضم تركيا وباكستان ويفترض أن تنضم اليه دول الشرق الأوسط كلها، ومن ثم وعلى حد تعبير الملك سعود في إحدى رسائله إلى عبدالناصر آنذاك «هذه المسألة (يقصد الحلف المشار إليه) أحدثت فجوة في صفوف العرب، والتجافي العراقي غير محدود، وربما كان وراء هذا ما هو أعظم مما يضر بمصالح العرب».

ومع تأكد دخول بغداد في حلف عسكري خارج الإطار العربي أعلنت مصر في بيان لها دعوة لاجتماع الجامعة العربية وناشدت نوري السعيد

حضور هذا الاجتماع لأنها لا تزال تؤمن بالتعاون بين العرب جميعاً وبعيداً عن النفوذ الخارجي، ورفض نوري السعيد الحضور وظل المؤتمر منعقداً من ٢٢ كانون الثاني / يناير حتى ٦ شباط / فبراير ١٩٥٥ وحاول عبدالناصر كرئيس للوفد المصري ورئيس مؤتمر الحكومات على مدى ١٥ جلسة أن يحتوي الخلافات العربية ويقرب بين وجهات النظر لصالح التضامن العربي والتنبيه الى أن المصلحة القومية العربية ينبغي أن تكون فوق كل مصلحة شخصية أو قطرية لكن دون جدوى. وانتهى المؤتمر لكن المحاور العربية كشفت عن وجهها اذ بقيت مصر صاحبة توجه قومي عربي ووقفت معها السعودية وسوريا، بينما كانت بعض البلدان العربية تناور لكسب الوقت، وبعضها الآخر يقف في موقف المترقب حتى يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود في سلم المصالح والمغانم.

تلك المحطة التاريخية البعيدة القريبة إنما تدلنا على خط سير القطار السياسي المصري الذي بلغ محطة كارثة الغزو العراقي للكويت، فكرر موقفه الرافض للغزو، فكأنما التاريخ يكرر نفسه، المحاور نفسها، والتوجهات نفسها، بينما تبقى مصر بالشعور أو اللاشعور السياسي، مدركة لدورها القيادي كقلب استراتيجي في المنطقة عليه مسؤولية تجاه الجسد كله، بينما كان العراق رغم تغيّر الأقنعة ـ من نوري السعيد إلى عبدالكريم قاسم إلى صدام حسين ـ عامل تمزيق وفرقة للنظام العربي الذي كان الخاسر الأكبر في الأزمة، وثمة شهادة كويتية[١٨] تمثل رصداً عيانياً لرد فعل مصر ـ على اختلاف ألوان الطيف فيها وسيادة اللون الأساسي المؤكد على ما سبق أن ذهبنا إليه في الصفحات السابقة ـ ويتبلور في الإحساس التاريخي المصري بالدور العادل في المنطقة، فقد جاء في التقرير المقدم لسمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء عن نتائج مهمة وفد المؤتمر الشعبي الكويتي الذي طاف خلالها بعديد من البلدان العربية كانت مصر بينها التي وصل إليها الوفد يوم ١٩٩٠/١٢/٦، ولنلاحظ أن توقيت الزيارة يشغل موقعاً بين الغزو والتحرير

فهو دال على رد الفعل المصري على الحدثين معاً، وذلك مسح للقراءة العامة للمواقف في مصر كما عاينها الوفد: اللجنة المصرية للتضامن مع شعب الكويت كانت بالطبع مع الحق الكويتي وقد برز من بين الأسماء ـ إضافة لما سبق ذكره ـ الدكتور إبراهيم صقر والسيد أحمد الجمال تأكيداً على ما ذهب إليه الأستاذ محمود المراغي في شهادته على هذه اللجنة وإقراراً بتنّوع المنتمين إليها، وكان مجلس الشورى ورئيسه الدكتور مصطفى كمال حلمي في صف الكويت أيضاً، كذلك كان رئيس جامعة عين شمس وعمداء الكليات فيها، ووقف شيخ الأزهر ومفتي الديار المصرية مع الكويت، وكان موقف الرجلين رائعاً، أما محمد حسنين هيكل فكان واضحاً أن له تحفظاته التي صاغها في أنه يتصور أن الملك فهد قادر على إقناع صدام حسين بالانسحاب من الكويت، وكان يتصور أن العدوان العراقي وليد ساعته. أما عن الأحزاب المصرية، فكان موقفها مع الحق الكويتي، كل من حزب الوفد وحزب الأحرار، بينما كان الحزب الناصري معنياً بوجود ما أسماه القوات الأجنبية ورفض وجودها في النزاع، وإن أسفر الهجوم على كل من السعودية والكويت عن تعاطفهما مع العراق، أما الحزبان ذوا المواقف المتباينة فهما: حزب التجمع الذي اختلفت قياداته بدرجة أو بأخرى وإن عبّر رئيسه خالد محيي الدين عن رفضه للغزو العراقي للكويت، والإخوان المسلمون كما عبّر عنهم بعض قادتهم، فإنهم كانوا يقولون برفض العدوان مع عدم ترحيبهم بتدخل القوات الأجنبية رغم عدم وجود تصور واضح لديهم عن أي شكل لحل عربي أو إسلامي.

ومن مكونات هذا المسح للساحة المصرية كما عرضها التقرير، فإن الصورة الأعم لرد الفعل المصري تميل كفتها رسمياً وشعبياً باتجاه الكويت. وقد يكون ذلك تجسيداً لمقولة الإدراك الواعي «واللاشعوري السياسي أيضاً» لدى مصر والمصريين بموقعهم التاريخي في المنطقة كفعالية للاستقرار لا للتوسع.

رد فعل سوريا ولبنان

لعل أكثر المواقف لفتاً للانتباه حيال الكارثة هو الموقف السوري الذي أسفر منذ اللحظات الأولى عن رفضه لمنطق الغزو، وحرصه على عدم الوقوع في الفخ الذي نصبه صدام حسين وهدف من ورائه تسنم قيادة الأمة العربية وتحويل أنظار الشعوب العربية نحوه. ومن ثم كان التنسيق السوري مع مصر هو حجر الزاوية في بناء المعارضة العربية الفاعلة ضد مغامرة صدام حسين، ولعل عنصر المفاجأة ـ لدى البعض ـ حيال رد الفعل السوري على الغزو، كان في الديناميكية التي أدهشت الذين توقعوا شكلاً إستاتيكياً يتسق مع تصور إستاتيكي لنظام يتبنى أيديولوجية البعث العربي، وينتمي للنظام العالمي القديم (إن صح أن هناك نظاماً عالمياً جديداً).

يعبر عن هذه المفاجأة ما سمعه كاتب هذه السطور في مقابلة مع الأستاذ جبران كوريه الناطق الصحفي باسم القصر الجمهوري السوري، إذ قال: «إن الغرب ـ عموماً ـ كان يتوقع أن يوجه بندقيته إلى هدفين سيجدهما معاً، هما صدام حسين وحافظ الأسد، لكن حافظ الأسد فاجأهم بأنه وقف خلف هذه البندقية لا أمامها». وكان وقوف الأسد في هذا الاتجاه إدراكاً مبكراً لعجز الحل العربي منفرداً عن رد العدوان العراقي وهو ما عبر عنه الرئيس الأسد بتوجيه سؤال صريح الى كثير من القادة العرب أثناء مؤتمر القمة الطارىء عن قدرتهم على رد العراق عن الكويت وكانت إجابتهم بالنفي.

وما يقال عن أن الموقف الرسمي يعكس الرأي الشعبي ـ مع استثناءات نادرة كبعض التهليلات التي انطلقت على الحدود السورية عند إطلاق بعض الصواريخ العراقية على إسرائيل ـ ما يقال عن تجانس الرسمي والشعبي في ردة الفعل السورية على الغزو العراقي وتوابعه، هو قول تؤكده شهادات عديدة نورد منها شهادتين للسفير الكويتي في سورية إبان الغزو «الأستاذ أحمد الجاسم»[١٩]، وشهادة محمد مساعد الصالح عضو اللجنة الشعبية الكويتية التي طافت بالبلدان العربية لشرح الموقف الكويتي[٢٠]، وأكده التقرير المقدم لسمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء عن هذه الجولة[٢١].

هذا ويمكن إيجاز التفاعل السوري وتعقّبه على مرحلتين:

* المرحلة الأولى ـ قبل حديث الحرب ـ وقفت سوريا ضد الغزو في بياناتها الرسمية وفي اجتماع الجامعة العربية وبدا الشارع السوري مصدوماً كالصدمة التي حلت بالشارع المصري. ومع تطور الأمور باتجاه المنزلق الخطر خاصة بالنسبة لسوريا التي تقف على خط مواجهة مباشر مع إسرائيل بينما حالة الحرب العربية الاسرائيلية ساكنة لكنها غير منتهية راح الموقف السوري يزداد زخماً كعنصر فاعل وهام في المرحلة التالية.

* المرحلة الثانية ـ مرحلة الحرب ـ وظهور بوادرها:

كان التصريح الرسمي على الدوام هو أن النظام العراقي افتعل هذه الحرب ويريد بها إنهاك الوطن العربي وتبديد طاقاته في معارك تثير الفرقة على الساحة العربية، بعدما أشعل من قبلها الحرب مع إيران مبدداً طاقات مالية وبشرية هائلة للعراق وللأمة العربية كان يمكن وضعها في مواجهة العدو الإسرائيلي لذلك كانت مشاركة سوريا في إرسال قواتها إلى منطقة الخليج استجابة لأشقائها كي تقوم بواجبها القومي تجاههم.

- وقد صرح العماد مصطفى طلاس وزير الدفاع السوري في ١٩٩١/٢/٨: أن الهدف الوحيد للقوات السورية ضمن قوات الحلفاء هو الدفاع عن السعودية حيث توجد الأماكن الإسلامية المقدسة.

- وجاء على لسان السيد عبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري في ١١/٢/ ١٩٩١: إن صدام حسين ارتكب جريمة احتلال الكويت ضارباً عرض الحائط بكل المواثيق والأعراف الدولية، وإن ضم الكويت للعراق بالقوة يعطي المبرر لإسرائيل لمواصلة نهجها العدواني والتوسعي ضد الشعب الفلسطيني.

- كما أن وزارة الأوقاف السورية أعلنت في بيانها في ١٩٩١/١/٢٠:

إن لجوء الرئيس العراقي إلى اتخاذ الشعارات الإسلامية كمسوغ لفعلته التي يدّعيها على أساس ديني ما هو إلا محاولة مفضوحة يستنكرها ديننا الحنيف، جر من خلالها العراق وجيشه وشعبه إلى أتون حرب ظالمة، أصابت الأمة العربية والإسلامية بأفدح الأخطار والويلات.

- وقد بعث عبد القادر قدورة رئيس مجلس الشعب برسالة الى رئيس مجلس النواب الأردني في ١٩٩١/١/٢٢ تقول:

إن سوريا لا تستطيع أن تقبل بمبدأ الاجتياح والضم، فهي دولة تواجه الاحتلال والضم من قبل العدو الاسرائيلي، وإذا كانت الحكومة العراقية جادة في مواجهة العدو الإسرائيلي كما تدعي فهل تكون الجدية بوضع الجيش العراقي في الكويت وتوجيه بضعة صواريخ إلى فلسطين تجني فيها إسرائيل ثماراً من تكديس المزيد من السلاح في ترسانتها الحربية وممارسة الابتزاز السياسي والمالي والمعنوي على دول العالم.

- أما فاروق الشرع وزير الخارجية السوري فقد صرح في ١٩٩١/٢/٧: إن العراق قد أسدى خدمة لإسرائيل بأن حوّلها إلى ضحية من جراء إطلاق عدة صواريخ عليها.

وأيضاً فإن نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام صرح في ١٠/٢/ ١٩٩١ قائلاً: إن الصواريخ التي يطلقها النظام العراقي على إسرائيل قد

حققت لإسرائيل كل ما كانت تسعى إليه من دعم بالمال والسلاح والتأييد الدولي.

موقف سوريا بعد انتهاء الحرب والترتيبات الأمنية

إن سوريا بالاشتراك مع مصر ودول مجلس التعاون الخليجي ساهمت في وضع الترتيبات الأمنية للمنطقة، وتمثل موقفها كما يلي:

- صرح رئيس البرلمان السوري: إن سوريا ستبقى ملتزمة بصيانة المصالح القومية العربية، وعلى النهوض بمسؤولياتها اليوم مثلما فعلت في الماضي وستفعل في المستقبل.
- أما وزير الخارجية السوري فقد أعلن في ٩١/١/٢٦ بأن حل أزمة الخليج يجب أن يؤدي إلى حل النزاع في الشرق الأوسط.
- كما صرح أيضاً في ٩١/٢/١١: إن موقف سوريا ينطلق من أن الصيغة الأمنية في الخليج يجب أن تنبع من دول المنطقة وليس من خارجها.

وكان وزير الدفاع السوري قد صرح في ٩١/٢/٨:

بأنه ينبغي بعد انتهاء الحرب في الخليج عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة، كما ينبغي أن يقوم في المنطقة سلام وطيد عادل يراعي مصالح كافة الأطراف.

وقد أدلى وزير الخارجية السوري في ١٩٩١/٢/١٤ بتصريح لوكالة رويتر أكد فيه على أن سوريا ومصر ودول مجلس التعاون الخليجي ستناقش خطة خاصة بالأمن في منطقة الخليج في فترة ما بعد الحرب في اجتماع يعقد في القاهرة في ١٩٩١/٢/١٥.

وكان أن تم اجتماع القاهرة في ١٩٩١/٢/١٥ على مستوى وزراء خارجية سورية ومصر ودول مجلس التعاون الخليجي، تدارسوا فيه التنسيق

والتعاون فيما بين دولهم لمرحلة ما بعد تحرير الكويت في كافة المجالات وخاصة الأمنية والسياسية والاقتصادية.

ويلي ذلك إعلان دمشق في ١٩٩١/٦/٥:

تمّ فيه التوقيع بالأحرف الأولى للتنسيق والتعاون بين الدول العربية ووقعه وزراء خارجية كل من مصر وسوريا والسعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر وسلطنة عمان والكويت.

وقد التقى فيه الرئيس السوري حافظ الأسد بالوزراء العرب وأكد لهم أن سوريا ستظل إلى جانب جميع الأشقاء العرب في العمل من أجل القضايا القومية للأمة العربية، وعبر عن ارتياحه لعودة الكويت وانتهاء القتال في الخليج.

- وفي ١٩٩١/٣/١٠ صدر بيان الرياض عن وزراء خارجية الدول الثماني، أكدوا فيه: أن العمل سيكون وفق ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة وأن التعاون سيكون وفق احترام وتعزيز الروابط التاريخية والأخوية وعلاقات حسن الجوار والالتزام باحترام وحدة الأراضي والسلامة الإقليمية والمساواة في السيادة وعدم اكتساب الأراضي بالقوة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ولعل الموقف السوري كان هو القرار الأصعب في مواجهة التربية السياسية السائدة أو التي سادت ردحاً طويلاً وكان يتم خلالها التكريس لدعوى الثورية ـ اليسارية منها خاصة ـ وإن كان ذلك على حساب القوانين والأعراف الدولية. فمما لا شك فيه أن النظام السوري بذل جهداً قوياً للإحاطة برنين الشعارات التي أطلقها صدام حسين عن إعادة توزيع الدخل القومي العربي، والتلويح بالوحدة عن طريق القوة، ومقارعة الإمبريالية، وهذه كلها مفردات متداولة في كثير من أركان الشارع السياسي السوري لكنها خارج حالة العدوان العراقي، ومع ذلك كان لا بد للنظام أن يتدرع بأقصى قوة للإقناع لفرز هذه الشعارات في جوهرها الحقيقي وفصلها عن الاستغلال

الغوغائي في امتلاك الشارع وإقناعه حتى أوشك رد الفعل الرسمي أن يكون هو نفسه رد الفعل الشعبي باستثناء بعض المواقف المترددة لبعض المثقفين السوريين الذين اتخذوا ما يسمى بالموقف الثالث أي الذي لم يكن تأييداً مطلقاً ولا رفضاً مطلقاً، لكنه كان خليطاً من رفض غزو بلد عربي لبلد عربي آخر وفي الوقت نفسه رفض ما يسمى بتدمير العراق من قبل الولايات المتحدة، ولقد كان هذا الموقف خافتاً حتى لا يكاد يتعرف عليه إلا المتابع للإيقاع الداخلي للشارع السوري.

وثمة متابعة حية، في أعقاب الأزمة مباشرة، عاينها على الأرض السورية أعضاء المؤتمر الشعبي الكويتي الذين زار وفد منهم دمشق في ١٩٩٠/١١/٢٦، وتسير هذه المتابعة على نمط ما توفر من معطيات سابقة حول وقوف سوريا الرسمية والشعبية الى جوار الحق الكويتي، لكن قد يكون مناسباً إيراد رد فعل بعض القوى غير السورية الموجودة على الأرض السورية والذين قابلهم الوفد وقد كانت مواقف هذه القوى كالتالي[٢٢]:

* جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني «خالد الفاهوم» أظهر رفضه للغزو ورفضه لموقف عرفات وأشار إلى خطأ الموقف الكويتي السابق على الغزو بالانحياز لعرفات.
* المعارضة العراقية من الحزب الاشتراكي والقوميين المستقلين والحزب الشيوعي والحركة الإسلامية في العراق «مثلها السيد أبو إسراء» والجبهة الكردستانية العراقية، وقد أجمع هؤلاء على رفضهم لنظام صدام وتمنوا انسحاب الجيش العراقي من الكويت وعدم اندلاع الحرب.

ورغم هذا الاستعراض السالف لردة الفعل السورية إلا أنه كانت هناك ملاحظة حول الإعلام السوري وهي أنه لم يكن واضح الموقف في الفترة الأولى المبكرة، وقد يكون مرد ذلك الى التربية السياسية التي كان يتبناها هذا الإعلام، وقد وجد نفسه في موقف معقد وعليه اتخاذ موقف يتناسق مع الموقف الأمريكي في بعض جوانبه، لكن هذه الارتباكة سرعان ما تلاشت

واتسق صوت الإعلام السوري مع الموقف السوري الكلي المؤيد للكويت.

وقد يكون مناسباً بمنطق الجغرافيا، وتتبعاً لخط سير وفد المؤتمر الشعبي الى سوريا التي زار منها لبنان أن نمر على الموقف اللبناني من خلال معطيات تقرير هذا الوفد.

وقد يكون حرياً بالتنويه أن أول شخصية عربية رسمية أعلنت رفضها الواضح للغزو العراقي لدولة الكويت جاءت من لبنان ممثلة في شخص رئيس وزرائه سليم الحص، كما أن مواقف لبنان الرسمية كانت رافضة للغزو، وهذا ما أوضحته ـ إضافة للمواقف اللبنانية المعلنة ـ مقابلة الوفد للرئيس إلياس الهراوي في ١٩٩٠/١١/٢٩، كما أن قطاعات عريضة من الصحافة اللبنانية كانت صريحة في وقوفها مع الحق الكويتي، وكان يمثل هذه القطاعات نقيب الصحفيين اللبنانيين محمد بعلبكي، لكن كان هناك أيضاً من يحمل تعاطفاً تجاه الجانب العراقي، ومثال ذلك طلال سلمان رئيس تحرير جريدة السفير اللبنانية.

أما ما يمكن قوله عن الجماهير اللبنانية فإنها كانت بين الصدمة التي أصابت كثيرين ممن يعملون أو يعمل عوائلهم في الكويت والخليج، ومن ثم كانوا ضد الغزو. إضافة لردود الفعل الأخرى التي كانت مرجعيتها هذه الدرجة أو تلك من الانتماءات السياسية سواء للأحزاب اللبنانية أو التجمعات الفلسطينية على أرض لبنان، ومن ثم كان هناك مناصرو عرفات المتبنون لموقف التأييد للعدوان العراقي ومعارضوه الرافضون لهذا العدوان ولموقف عرفات معاً.


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

موقف منظمة التحرير الفلسطينية

كان موقف منظمة التحرير الفلسطينية من احتلال الكويت ثم الحرب التي نتجت عن ذلك مربكاً بحق. ورغم أنه كان في مجمله العام منحازاً إلى العراق. أو هكذا بدا الأمر على الأقل من خلال تصريحات رئيس هذه المنظمة السيد ياسر عرفات إلا أن التناقضات والتضاربات في البيانات مع اختلاف الرؤى الفلسطينية ترك أثراً سيئاً سواء على الفلسطينيين المقيمين داخل الأرض المحتلة أو الفلسطينيين المقيمين في الخليج.

لقد كانت العلاقة بين الكويت والفلسطينيين ذات طابع خاص، فقد كان يعيش في الكويت نفسها أكثر من ٤٠٠ ألف فلسطيني موزّعين على كافة المرافق الحياتية والوظيفيةفيه، وهذا ما كان له تاثير كبير على القرار السياسي الكويتي، كما جعل الكويت باستمرار من أكثر المتحمسين للقضية الفلسطينية.

ولم يتوقف الأمر على كمية المساعدات التي قدمتها الحكومة الكويتية بصورة مباشرة لمنظمة التحرير والمساعدات للمؤسسات وللأسر داخل الأراضي المحتلة أو التحويلات المالية للعاملين الفلسطينيين بها، ولكن أيضاً فإن حركة فتح كان قد بدأ التخطيط لعملياتها من الكويت في مطلع الستينات حينما كان ياسر عرفات نفسه يعمل في الكويت.. ويقول الأستاذ أحمد السقاف في كتابه «صيف الغدر» وهو يحكي عن استضافته لياسر عرفات في

منزله عام ١٩٨٦ عندما كان يزور الكويت: «رحبت به واستقبله الإخوة الكويتيون استقبالاً يليق بمقامه كقائد للثورة الفلسطينية، ورئيس لدولة فلسطين، ثم أمطروه بأسئلة محرجة جداً، واتهموا المسؤولين في المنظمة بالاهتمام بالسياحة والتنقلات بين بلدان العالم، والتمتع بحياة الفنادق الفخمة. وانزعج أبو عمار، وأراد أن يرد رداً مقنعاً، فإذا به يقول: «اعلموا يا إخوة أن منظمة التحرير الفلسطينية بنتُ الكويت، وأن ياسر عرفات ابن الكويت، فإذا كان لديكم نقد فوجهوه للكويت لأننا جميعاً في منظمة التحرير قد انطلقنا من هذه الأرض، ولم يقتنع الإخوة بهذا الرد»[٢٣].

لقد كان المأزق الفلسطيني واضحاً منذ البداية. فقد كانت المنظمة تعتمد سياسياً وإعلامياً واقتصادياً على المعونات التي تأخذها من بلدان الخليج. وهي معونات سخية تصل إلى حوالى مليار دولار سنوياً. وهي من ناحية أخرى تطمح إلى أن يكون لها علاقة متميزة بالعراق، وأن تكون بغداد هي عاصمتها السياسية بعد أن فقدت بيروت، وبعد أن اكتشفت أن تونس عاجزة ـ أو غير راغبة ـ في أداء هذا الدور.

والمأزق الثاني هو الذي واجه الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات شخصياً فقد اكتشف أنه لا يستطيع أن يأخذ موقفاً محايداً إزاء هذه الأزمة العنيفة. أو بالأحرى لا يستطيع تعويم الدور الفلسطيني حتى ـ كما تعوّد دائماً ـ ينجو به من الغرق في بحر الخلافات العربية فهو يدرك أنه أكثر الأطراف ضرراً بحدوث أي انقسام عربي. ورغم ذلك فوفق ما يجمع المراقبون وحسب ما آلت إليه الأمور فقد تصرف بشكل خاطىء منذ بداية الأزمة إلى نهايتها.

لقد اختلفت المواقف الفلسطينية حسب اختلاف الجماعات والمنظمات المختلفة المكونة لها بل إن الاختلاف حدث داخل المنظمة الواحدة بحسب موقعها الجغرافي وانتمائها إلى أحد العواصم العربية. وهي في النهاية مواقف لم تكشف عن نوع من الوعي السياسي بقدر ما كشفت عن بعض عوامل الانتهازية السياسية التي لم تستطع أن تخفي دوافعها الحقيقية.

ويمكننا من خلال الرصد السريع أن نلقي نظرة على المواقف الفلسطينية المختلفة لعل هذا الرصد يقودنا فيما بعد إلى العوامل التي حكمت آليات الموقف الفلسطيني وأدت إلى ما صار عليه:

أولاً ـ منظمة التحرير الفلسطينية:

١ ـ في أول رد فعلي على الغزو كان تحفظ دولة فلسطين في مجلس جامعة الدول العربية في القاهرة على القرار الذي أصدره المجلس والذي تضمن إدانة العراق والمطالبة بانسحابه الفوري من الكويت. وكان التعليل الفلسطيني لهذا التحفظ أن هذه الإدانة سوف تفتح الباب للتدخل الأجنبي.

٢ ـ تكرر الموقف الفلسطيني أثناء انعقاد القمة العربية في القاهرة في ١٠/ ٩٠/١٠ لذا جاء تصويتها ضد قرار القمة بإدانة الغزو وأعلنت منظمة التحرير فيما بعد أنها لم تعترض على هذا القرار، وأنها فقط قد رفضت التصويت وذلك من أجل تهدئة الأوضاع وحتى يتم اتخاذ قرارات مقبولة من كل الأطراف العربية.

٣ ـ اقترح الرئيس ياسر عرفات تكوين لجنة عربية تكون مهمتها السفر إلى بغداد والتفاهم مع الرئيس العراقي وهو الاقتراح الذي رفضه الرؤساء العرب.

٤ ـ خضع الموقف الفلسطيني بعد ذلك لموجات من التضارب والمزايدات. واختلفت مواقف منظمة التحرير باختلاف العاصمة التي تصدر منها. فقد أصدر الشيخ أسعد التميمي أمير منظمة الجهاد الإسلامي في بيت المقدس فتوى يعتبر فيها مرتداً عن دين الإسلام كل من ساند الأنظمة الرجعية في الدول العربية ووصف ياسر عرفات مبادرات صدام حسين بربط الانسحاب من الكويت بالانسحاب الإسرائيلي والسوري من لبنان، بأنها جاءت لتضع المنظمة في إطار

الحل الصحيح والمشرف. كما أن عملية الغزو تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية داخل العائلة العربية. ودعا بيانه إلى انتفاضة شعبية عارمة تنادي بسقوط الأنظمة الرجعية والخائنة.

ولكن هذا الخط الفلسطيني نفسه اختلف تماماً في العاصمة السعودية - الرياض - عندما أكد سفير دولة فلسطين بها أن ما وصم به الموقف السياسي لمنظمة التحرير كان أبعد ما يكون عن الحقيقة، وأن الموقف السياسي للمنظمة هو أنها تؤيد حلاً يضمن سلامة أراضي وأمن العراق والكويت والسعودية والمنطقة العربية بأسرها (؟!!) وأنها ترفض حل الخلافات العربية بالقوة، كما أنها تحترم توجه المملكة السعودية لحماية ذاتها ودرء الخطر عن أراضيها.

٥ - رأى المراقبون السياسيون في التحركات الفلسطينية اللاحقة بعد ذلك أنها تحاول إرضاء جميع الأطراف وزاد من تورطها اتسام بياناتها بالغموض أحياناً وبالتناقض في أحيان أخرى وبات واضحاً أن الاحتلال العراقي للكويت قد أوقع الرئيس عرفات في مأزق بين مؤيديه ومعارضيه على السواء.

٦ - حاولت بعض القيادات الفلسطينية تصحيح المسار وتحسين صورتها على المستوى العربي ومحاولة إبراز أن عدم تفهم الموقف الفلسطيني أساء للشعب الفلسطيني ذاته ولكن هذه التحركات الفلسطينية لم تعد تنطلي على دول الخليج. فقد أمر العاهل السعودي الملك فهد بوقف معونة قدرها خمسة وسبعون مليون دولار كانت المملكة تمنحها لمنظمة التحرير الفلسطينية سنوياً نتيجة لما وصفه الملك فهد بخديعة ياسر عرفات له. وأن هذا الإجراء يأتي في إطار العقوبات التي فرضتها السعودية على المنظمة بالرغم من أن السعودية كانت تعد القضية الفلسطينية واحدة من أهم قضاياها.

ثانياً ـ المنظمات الفلسطينية الأخرى:

١ ـ عارضت الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية والقيادة العامة والنضال الشعبي والتحرير العربية والتحرير الفلسطينية وجود القوات الأجنبية في المنطقة وأصدرت البيانات التي تحث الجماهير على مواجهتها وانفردت حركات الجماعة التي يتزعمها أبو موسى من موقعها في دمشق بانتقاد الولايات المتحدة وياسر عرفات معاً.

٢ ـ أصدر الأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية «أبو العباس» أمراً قتالياً للكوادر وأعضاء ومقاتلي وأصدقاء وأنصار الجبهة بضرب المصالح الأمريكية وخونة الأمة العربية.

٣ ـ أعرب ناطق باسم ما يسمى بالجبهة الإسلامية لتحرير فلسطين في عمان عن تأييد الجبهة لدخول الجيش العراقي للكويت وطالب بتنظيف الخليج ـ على حد تعبيره ـ من الحكام المستبدين أتباع أمريكا وبريطانيا.

ثالثاً ـ الفلسطينيون داخل الأرض المحتلة:

١ ـ تواصلت في أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة مظاهرات التأييد للعراق في تصديه للدفاع عن الأمة العربية وكرامتها وشرفها. وذكرت وكالات الأنباء أن المتظاهرين قد أجمعوا على أن صدام حسين هو الزعيم العربي الوحيد الذي إذا قال فعل. بل وأطلقوا عليه اسم «ناصر الجديد» وأنه هو وحده القادر على التصدي لإسرائيل.

٢ ـ بعثت القيادة الموحدة للانتفاضة في الضفة الغربية وغزة ببرقية تأييد للقيادة العراقية ضد القادة الرجعيين المناصرين للسياسات الأمريكية في الخليج.

٣ ـ أعلن فيصل الحسيني ومجموعته وهو الممثل غير الرسمي لمنظمة

التحرير في الأراضي العربية المحتلة أن مبادرات صدام حسين لإنهاء كافة صور الاحتلال بالشرق الأوسط تفتح المجال لتطبيق قواعد القانون الدولي.

رابعاً ـ الفلسطينيون في الخارج

١ ـ رأى بعض الفلسطينيين في خارج الدول العربية أن حرب الخليج هي معركة عربية ـ عربية، بدأت باحتلال العراق للكويت، مما استدعى الاستنجاد بالقوى الأجنبية، بينما رأى البعض الآخر أنها استمرار لمعركة طويلة مستمرة بين العرب والغرب.

٢ ـ كان الرأي الغالب بين العديد من المثقفين مثل حليم بركات ـ لبناني لصيق بالشعارات الفلسطينية في أمريكا ـ وهشام شرابي على سبيل المثال، أن عملية تطويق العراق قد بدأت قبل غزوه للكويت، ورغم اعترافهم أن الغزو العراقي كان خطأً كبيراً من حيث إنه مغامرة غير مدروسة وخالية من معرفة دقيقة بالواقع العربي والعالمي، إلا أنهم يرون أن القيادة العراقية قد وقعت بسهولة في الشرك الذي أعدته أمريكا لها، حين أوحت أنها لن تتدخل في الخلافات العربية، وهم بهذا يؤيدون التفسير التآمري للتاريخ.

٣ ـ توجه المركز الفلسطيني للدراسات السياسية الذي يرئسه د. هشام شرابي بنداء إلى الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، لاتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع ما يشاع عن القيام بأعمال انتقامية ضد الفلسطينيين في ١٩٩١/٢/٢٦، وذلك على أثر تقارير نشرت ونسبت إلى ولي العهد ورئيس الوزراء الكويتي الشيخ سعد الصباح قال فيه «إن بعض الفلسطينيين في الكويت ساعدوا وتعاونوا مع القوات العراقية»[٢٤].

٤ ـ شنت الصحف الموالية للفلسطينيين طوال فترة الاحتلال والحرب

وخاصة جريدة القدس التي كانت تصدر في لندن هجوماً عنيفاً ومتواصلاً ضد الكويت، وكان خطها العام مؤيداً للعراق ومعادياً لتحركات كل الدول الخليجية.

ويذكر كاتب هذه السطور أنه إبان أيام الاحتلال العراقي حدثت مجزرة قُتل فيها مجموعة من الشباب الفلسطيني في القدس، وكتبت ونحن في غياهب السواد ضد هذا التصرف في الجريدة التي كنت رئيس تحريرها والناطقة باسم الكويت، وكتبت جريدة القدس تدين ذاك الاعتداء وتحث صدام حسين على مواصلة الاحتلال!

العوامل التي أثرت على الموقف الفلسطيني:

عانت الثورة الفلسطينية من العديد من الانقسامات السياسية والفكرية وكانت هذه الظواهر هي امتداد لما يحدث في الساحة العربية. وكانت الحاجة ملحة دائماً الى وجود هوية فلسطينية تحدد اتجاهات حركة المنظمات المختلفة. ويبدو أن الانتفاضة رغم طول مدتها.والمعارك التي خاضتها لم تنجح تماماً في بلورة هذه الهوية الفلسطينية، وكانت الحاجة ملحة إلى دفعة جديدة للقضية الفلسطينية تعيد طرحها من جديد بأسلوب غير الأسلوب العربي التقليدي في الطرح. وجد البعض أن هذا الأمر قد حدث إبان الأزمة، وما جرى فيها من تطورات وشمل أكثر من ظاهرة منها:

١ - أصبح صدام حسين بطلاً قومياً يتصدى من وجهة النظر الفلسطينية لأعداء القضية، والعراق يمثل البلد العربي الوحيد الذي يملك القدرة العسكرية والرغبة السياسية اللتين يمكّنانه من تحدي إسرائيل.

٢ - تشير بعض المصادر الإعلامية إلى أن اندفاع المنظمة للوقوف بجانب العراق كان رد فعل لانفتاح دول الخليج على حركة حماس بداخل الأرض العربية على حسابها وهو ما يعني فقدان المنظمة لعناصر أساسية في دعمها.

٣ ـ ترسب لدى العديد من القيادات اعتقاد خاطىء بأن خروج العراق منتصراً قد يصنع وجوداً عراقياً فلسطينياً جديداً يشكل قوة إقليمية عربية جديدة تعيد تشكيل خريطة المنطقة. وقد أخطأت هذه التوقعات بالطريقة نفسها التي أخطأت بها المنظمة من قبل في كل من الأردن ولبنان. فقد أدى هذا الموقف إلى انتهاز إسرائيل الفرصة وجلبت إلى أرض فلسطين الآلاف من المهاجرين الروس مما زاد من تفاقم المشكلة.

٤ ـ اعتقدت المنظمة أن وجود حوالي ٤٠٠ ألف فلسطيني يعيشون على أرض الكويت يمكن أن يكونوا قوة ضاغطة وأن يمثلوا دعماً للموقف العراقي، ولكن الغزو زاد من محنة هؤلاء العاملين وانقطعت الرواتب التي كانوا يمدون بها أهلهم في الأرض المحتلة.

٥ ـ استقطبت العراق العديد من القيادات الفلسطينية فقد منح حق اللجوء السياسي للثلاثي الفلسطيني «حبش، أبو نضال، أبو العباس» في الثاني من أيلول / سبتمبر ١٩٩٠ أي بعد شهر واحد من الغزو.

لقد خلق الموقف الفلسطيني بحساباته الخاطئة موقفاً صعباً بالنسبة للفلسطينيين العاملين في دول الخليج، وبالنسبة لسكان الأرض المحتلة الذين كانوا يعتمدون على المعونات والرواتب التي تصل إليهم من هذه الدول، والأهم من ذلك أنها أظهرت الموقف الفلسطيني ضعيفاً ومتهافتاً ومليئاً بالخلافات وهو الذي قاد في النهاية إلى توقيع الاتفاق الذي أطلق عليه «غزة ـ أريحا».

موقف الأردن

من الصعب فصل الدور الذي قام به الأردن قبل وبعد حرب تحرير الكويت عن بقية الأدوار التي قام بها في مجمل السياسة العربية منذ الخمسينيات حتى الآن. فهذا الدور تحكمه هواجس عدة فرضت على الأردن قدراً دقيقاً من توازن المصالح.. ويمكن أن نجمل هذه الهواجس فيما يلي:

١ - هاجس الموقع: فالأردن بحجمه الصغير وإمكاناته المحدودة يقع وسط ثلاثة جيران أقوياء بينهما خلافات دائمة، إسرائيل من الغرب وسوريا من الشمال والعراق من الشرق. والصراعات لم تخفت يوماً واحداً بين هذه الدول، وكان على الأردن أن يكون له دائماً سياستان: واحدة معلنة تتماشى مع السياسة العربية العامة، وأخرى خفية يحاول من خلالها إيجاد درجة من الأمان له. ويذكر بطبيعة الحال بأن الأردن كان من أوائل البلدان الذي كان له اتصالات سرية وخفية مع إسرائيل قبل أن يطرح أي نوع من اتفاقيات السلام معه من أي طرف عربي.

٢ - هاجس السكان: يدرك الأردن دوماً أنه بلد ضرورة تم إنشاؤه إرضاء للأطراف العربية الغاضبة، وللفصل بينها لذلك فقد أخذت تركيبته السكانية طرفاً من كل تناقضات الموقع الجغرافي. وزاد من حدة هذا الأمر وجود أعداد كبيرة من الفلسطينيين الذين يشغلون جانباً مهماً

ومؤثراً من النشاط الاقتصادي ولا يحسون بانتماء حقيقي إلى بلد البدء الذي تأسّس عليه الأردن.

٣ ـ هاجس الاقتصاد: فالإمكانات الضئيلة للأردن وكونه منطقة عبور تجارية جعلته حريصاً دائماً على سريان شرايين التجارة من خلال شبكة الطرقات المارة به إلى العراق والسعودية ودول الخليج، كما أن اعتماده على المساعدات الاقتصادية من مصادر عربية وغربية حكمت سياساته وتوجهاته دائماً. لذا فإن التبعية هي سمة مميزة وحاكمة للعلاقات الأردنية سواء كانت عربية أو غربية.

لقد تجسدت كل هذه الهواجس وما خلفته من إرهاصات في أتون ما عرف بأزمة الخليج في أوضح صورها. وإذا كان التخبط بسبب هذه الأزمة قد ساد النظام العربي بأكمله. فإن هذا التخبط كان مضاعفاً في الحالة الأردنية، فقد مرّ بمراحل من محاولات التخفي والإنكار ـ والتظاهر بالقيام بدور الوساطة ثم إلى التأييد العلني والصريح ثم التراجع عن كل هذه المواقف ومحاولة التبرير في كتاب طويل نشر باسم الملك حسين وأطلق عليه «الكتاب الأبيض»(٢٥).

ويقول الدكتور فهمي جدعان إن الملك حسين منذ البداية قد شجع وأيّد صدام حسين على القيام بعملية الغزو لعدة أسباب، منها ادعاؤه بإحساسه الشديد بالإهانة التي تعرض لها في الكويت حين قام بآخر زيارة لها، وأن أمير الكويت جعله ينتظر على السلم! ويقال إنه كان قد قطع زيارته للكويت وعاد إلى الأردن مباشرة، ولا أحد يعلم مقدار دقة هذه القصة من الصحة، ولكنها متداولة في الأردن منذ تاريخ الزيارة في عام ١٩٨٨، كما أنه كانت هناك علاقة شخصية وقوية تربط الملك حسين بالرئيس صدام، واعتماد الأردن على البترول الذي يأتي إليه من العراق، أضف إلى ذلك قضية خلافية أخرى، وهي ما قيل من أن صدام قد وعد الملك حسين بأن يكون ملكاً على الحجاز وأن تعود هذه المنطقة مرة أخرى إلى حكم الهاشميين.

ويؤكد التقرير الذي كتبه الوفد الكويتي من خلال لقائه مع الملك حسين، الموقف التفصيلي للملك حسين من أزمة الكويت والشروط التي وضعها من أجل إنهاء الأزمة، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية[٢٦]:

١ ـ لو أن الكويت أسقطت الديون ودفعت لصدام المال الذي طلبه وتساهلت قليلاً في قضية الحدود لما حصل الاجتياح.

٢ ـ شكا من المعاملة التي عومل بها قبل الغزو حين زار الكويت طالباً المساعدة لإنعاش الاقتصاد الاردني فقد قيل له (كما زعم) لماذا تبني الجامعات وتنفذ برامج التنمية؟

٣ ـ شكا من حملات التجريح في الصحف الكويتية.

٤ ـ رفض الاجتياح العراقي للكويت ورفض الوجود الأجنبي في الجزيرة العربية.

٥ ـ أكّد على وجوب عودة الشرعية إلى الكويت.

ويذكر التقرير أيضاً أنه في لقاء الوفد الكويتي مع رئيس الوزراء الأردني طاهر المصري فقد هاجم الأخير بعنف مجلس التعاون الخليجي وقال إن الجماهير العربية قد نظرت إليه باعتباره فرزاً بين الذين يملكون والذين لا يملكون.

ويمكن أن نوضح أولاً وجهة النظر الأردنية في النظر إلى أزمة الخليج قبل أن نرد عليها بالوقائع اليومية التي حكمت سلوك النظام الأردني إبان الغزو. وقد ظهر هذا الموقف التبريري واضحاً في موقف أحد أعمدة هذا النظام وهي الدكتورة ليلى شرف التي كانت تشغل منصب وزيرة الإعلام في الأردن سابقاً وأصبحت بعد ذلك عضواً في مجلس الأعيان[٢٧].

تبرّر ليلى شرف هذا الخلط الذي ساد الموقف الأردني بـ «الاختلاف الذي حصل بين الموقف الرسمي الأردني والموقف الشعبي. ومع أن

الاختلاف كان اختلافاً في الظلال ومفاصل التركيز إذا ما درس بعمق وتمحيص إلا أن التعبير الشعبي العاطفي الاندفاعي جعله موقفاً متطرفاً مغايراً للموقف الرسمي، بل جاراً إياه إلى ما سمي «التطرف» الذي اتهم به الموقف الرسمي..».

وضعف التبرير هنا هو محاولة إتباع الموقف الرسمي إلى الموقف الشعبي ومحاولة قلب الحقائق بجعل الأخير يؤثر في الأول، وهو الأمر غير الصحيح كما تدلنا عليه مجريات الأمور وما تكشف عن أسرار الأزمة. فالموقف الرسمي في الأردن من خلال تقصي تاريخه الحديث مؤثر وفعال في التوجهات التي يتخذها الشارع الأردني، وتأثير الأخير على الأول قليل ونادر.

ولكن الموقف الرسمي يطرح مبرراته في النقاط التالية:

١ - الخوف من عودة التدخل الأجنبي المباشر في الشؤون العربية.

٢ - تفسّخ النظام العربي وافتقاده إلى الدور الفعال في حل مشكلاته وفي قراره المستقل بشؤونه الوطنية والإقليمية والقومية.

٣ - الوعي بنتائج الدمار للبنية التحتية لبلدين عربيين هما العراق والكويت بسبب دخول آلة الحرب الغربية في المنطقة.

٤ - الخوف من أن ينتج عن الحرب خلل اقتصادي يهدد الاقتصاد العربي بأكمله بالتراجع الخطير وربما بالانهيار.

٥ - فقدان السيطرة على الموارد الطبيعية بسبب التدخل الأجنبي وانعكاس ذلك على الارادة العربية واستقلال القرار السياسي العربي الجماعي.

كل هذه الأسباب التي ساقتها ليلى شرف لتبرير موقف النظام الأردني، جعلته يتصرف إزاء الأزمة وفق مبدأين أساسيين ردّدهما بعد ذلك:

المبدأ الأول: القناعة بعدم وجوب احتلال أراضي الغير بالقوة.

المبدأ الثاني: إبقاء الأزمة داخل الإطار العربي ببعدين رئيسيين:

١ - البعد التفاوضي السلمي عن طريق التفاوض بين أطراف الأزمة.

٢ - البعد العسكري عن طريق تكوين قوة عربية مشتركة تفصل بين الجهتين المتنازعتين.

وتعتقد الإدارة الأردنية أنها كان يمكن لها أن تنفذ هذا الأمر وأن تقدم حلاً عربياً للأزمة لولا تسارع الأحداث وصدور قرار بالإدانة من جامعة الدول العربية الذي جعل العراق يتراجع عن كل دعوة بالتفاهم والانسحاب.

وهناك مبررات أخرى تسوقها الدكتورة ليلى شرف لتبرير الموقف الشعبي ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

١ - تسارع أحداث الأزمة جعل قضية احتلال العراق للكويت تتراجع في ذهن الشارع الأردني كي تحل بدلاً منها قضية الصراع ضد القوى الأجنبية. وهكذا تحول الصراع من كويتي - عراقي إلى عربي - أجنبي.

٢ - طرح العراق لشعارات تداعب الوعي العربي وأحلامه القومية مثل التصدي لإسرائيل وربطه بين الانسحاب من الكويت والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة.

٣ - رفع العراق شعار الإسلام ورفع علم الله أكبر بكل ما يحمله في الثقافة الجماعية للأمة من ذكريات المجد والانتصار.

٤ - طرح العراق مشكلة التنمية الاقتصادية العربية والاستفادة العربية الجماعية من الثروات الطبيعية في جو من الإحباط الاقتصادي.

ولم يختلف موقف المثقفين الأردنيين كثيراً عن هذه الآراء، فقد اندفعوا جميعاً إلى مواجهة التدخل الأجنبي، قافزين بذلك فوق المشكلة الحقيقية التي سبّبت هذا التدخل وهي الاحتلال العراقي لبلد عربي آخر هو الكويت، بل والتضحية بالكويت كدولة عربية مستقلة.

وبديهي أن هذا الموقف المضطرب قد استدعى مبررات أكثر اضطراباً واهتراءً. وبعيداً عن المحاولات التبريرية من جانب النظام الأردني، ومحاولة النظر الموضوعي لاختلاف درجات الموقف باختلاف درجات الأزمة يمكن رصد العلاقات البارزة في سياق موقف الأردن في العديد من المراحل يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل أساسية:

أولاً ـ تجاهل مشكلة احتلال الكويت ودعم الموقف العراقي.

ثانياً ـ توجيه الأنظار بعيداً عن مركز الصراع وتصعيد نغمة التهديد الاسرائيلي للأردن.

ثالثاً ـ محاولة ايجاد موقف وسط لا يغضب العراق ولا يهدد مصالح الأردن.

أولاً ـ تجاهل مشكلة احتلال الكويت ودعم الموقف العراقي:

١ - تشير كل الدلائل إلى أن الملك حسين كان يعلم مسبقاً بنيّة الغزو العراقي للكويت، وقد ذكرت ذلك مجلة النيوزويك الأمريكية ووردت أحاديث قريبة من هذا الأمر في تلميحات القادة العراقيين والأردنيين.

٢ - اتخذت الصحف الأردنية جميعها موقفاً مؤيداً في اليوم التالي مباشرة للغزو أي في الثالث من آب / أغسطس عام ١٩٩٠. وادّعت هذه الصحف أن التحرك العراقي كان هدفه الأول هو الحفاظ على ثروة البترول العربية حتى ترفع الأمة رأسها وتعزز قدراتها. ويلاحظ أن الصحف الأردنية قد طرحت هذا الشعار قبل أن يطرحه النظام العراقي نفسه. وقد أكدت صحيفة الدستور الأردنية في افتتاحيتها لذاك اليوم... أن ما حدث في الكويت حدث وأصبح الوجود العراقي حقيقة واقعة[٢٨].

٣ - صدر بيان من مجلس رؤساء النقابات المهنية في الأردن وصف فيه

يوم الغزو العراقي للكويت بأنه يوم تاريخي في حياة الأمة العربية.

ويجب أن نذكر في هذا السياق أن موقف الحزب الشيوعي الأردني المحلول كان متميزاً، فقد رفض زعيمه يعقوب زيادين الغزو العراقي منذ اليوم الأول، وكتب في العديد من صحف الخليج ضد هذا الأمر، واشترك في أكثر من ندوة تدين العدوان[٢٩].

٤ - شن الملك حسين هجوماً على الكويت وبقية دول الخليج في حديثه إلى التلفزيون الامريكي بعد أسبوع من الغزو[٣٠] لأنها كانت السبب في انهيار أسعارالنفط الذي لم يؤثر على العراق فقط ولكنه أثر على المنطقة كلها، وأن هذا الأمر هو الذي دفع العراق للقيام بالغزو ويعد هذا أول اعتراف من الملك بشرعية الغزو العراقي ومخالفة للادعاءات التي زعمت فيما بعد أنه كان ضد احتلال أراضي الغير بالقوة.

وكذلك أعلن ولي العهد الأردني الأمير حسن بن طلال في مقابلة مع محطة تلفزيون .C.N.N أن هناك الكثير من العوامل التي تجعل الاحتلال وارداً، فهناك دولة غنية وصغيرة بجانبها دولة كبيرة فقيرة ومسلحة، وكان ولي العهد الأردني يقصد بذلك العلاقة بين الكويت والعراق، ولم ينتبه أن هذا المنطق نفسه يمكن أن يبرر اعتداءات إسرائيل على الأردن.

٥ - نشطت الدبلوماسية الأردنية من أجل دعم الموقف العراقي. وقام رئيس وزراء الأردن مضر بدران بزيارة لسوريا بعد أسبوع من الغزو أي في يوم ١٩٩٠/٨/٩ لحث سوريا على مؤازرة العراق وإعادة فتح خط أنابيب النفط العراقي الذي يمرّ عبر الأراضي السورية والذي أغلق في وقت سابق إبان الحرب العراقية الإيرانية. كما أجرى الملك حسين اتصالات عاجلة مع رؤساء وحكام مصر وسوريا وليبيا وقطر والبحرين واليمن لعقد قمة مصغرة في جدة. ويزعم الملك حسين أن مؤتمر القمة العربية الذي عقد في القاهرة هو الذي أجهض هذه القمة المصغرة المقترحة،

والحقيقة أن سبب الإجهاض الحقيقي هو الموقف العراقي المتصلّب الذي رفض تقديم أي مبادرات أو أي أساس للتفاوض والمساندة المباشرة أو الخفية من بعض الأنظمة العربية ومن بينها النظام الأردني.

تقول السيدة مارغريت تاتشر رئيسة الوزراء البريطانية إبان الأشهر الأولى للاحتلال، في مذكراتها المنشورة، إنها كانت متألمة من موقف الملك حسين ملك الأردن والذي لم يكن فقط يسمح بخرق الحصار على العراق من خلال التسهيلات التي يقدمها في ميناء العقبة، بل وأيضاً يبرر الاحتلال العراقي للكويت. وتقول السيدة تاتشر: «عندما جاء «الملك» لمقابلتي في ٣١ آب / أغسطس ١٩٩٠ بدأ الحديث مبرراً ما فعله العراقيون، فقلت له إنني أعجب من تبريرك لما هو واضح، إنه اعتداء سافر من جانب العراقيين، وأضفت أن الملك لا يجب أن يحاول التفاوض نيابة عن العراقيين، بل عليه تنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي تفرض الحصار ضده، ولقد كنت واضحة في هذا الأمر».

وتضيف السيدة تاتشر «ولكن لم يكن أي كم من الضغط على الملك حسين ليجعله يغير من موقفه الذي بناه على حسابات أنه لا يستطيع أن يقف ضد صدام حسين.. ويبقى»[٣١].

٦ - تغيرت لهجة النظام الأردني بعد ذلك. على أثر مشاعر الغضب التي عمّت العديد من دول العالم ضد العدوان وحاول الملك حسين امتصاص مشاعر النقمة العالمية على موقفه فأصدر بياناً يوم ٩٠/٨/٨ أي بعد يوم واحد من حديثه التلفزيوني يعلن فيه أن الأردن لا يعترف بضم الكويت إلى العراق، وأنه ما زال يعترف بنظام الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت وحكومته التي كانت قائمة قبل الغزو.

٧ - رغم هذا البيان الواضح إلا أن الأردن عاد وتحفظ على قرارات اجتماعات القمة العربية التي عقدت في القاهرة وأدانت الغزو العراقي

وأكدت على سيادة الكويت والاستجابة لمطلب المملكة العربية السعودية بإرسال قوات عربية مساندة. وأكد الملك حسين في خطابه أمام القمة أن للعراق ديناً في أعناق الأمة العربية حين حارب عنها وخرج منتصراً وكان يقصد بذلك حربه مع إيران ثم أعلن أنه لن يرسل أي قوات أردنية إلى السعودية ما لم تسحب الولايات المتحدة قواتها.

ثانياً ـ محاولة لفت الأنظار عن مركز الصراع وتصعيد نغمة التهديد الإسرائيلي للأردن:

١ - كان الأردن يدرك أن أي صراع عسكري بين العراق وإسرائيل سوف يدفع الأردن ثمنه. وكان الملك حسين يردّد دائماً قول موشيه أرينز من أن إسرائيل سوف تردّ على الفور إذا عبرت القوات العراقية الحدود إلى الأردن.

٢ - حذر متحدث رسمي أردني إسرائيل من استغلال الموقف الحالي في الخليج والقيام بشن عدوان على الأرض وشجب التصريحات الإسرائيلية بأنها مستفزة ووضع الأردن قواته في حالة تأهب كامل من ١٩٩٠/٨/٢ أي منذ اليوم الأول للغزو.

٣ - طرحت الصحف الأردنية تكوين كتلة واحدة ـ تضم الأردن والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية تؤازرها إيران في مواجهة العدو المشترك.

ثالثاً ـ محاولة إيجاد موقف وسط لا يغضب العراق ولا يهدد مصالح الأردن:

١ - رغم إعلان الأردن أنه يحترم قرارات الأمم المتحدة بفرض الحصار على العراق إلا أن العراق استمر في استخدام ميناء العقبة الواقع على ساحل البحر الأحمر لخرق الحصار الدولي المفروض عليه.

٢ - ألغى الأردن جميع الرسوم المفروضة على وسائل النقل والبضائع

المنقولة عبر الأردن إلى العراق وكانت قيمتها حوالى ٥٠٠ مليون دينار أردني. وأكد ولي العهد الأردني أنه لا يستطيع تنفيذ العقوبات ضد العراق لأنها سترهقه اقتصادياً وبرّر إلغاء هذه الرسوم بأنها لتسهيل الحركة التجارية بين البلدين.

٣ - قرر الأردن إغلاق سفارته في الكويت وبذلك فقد ألغى فعلياً قراره بعدم الاعتراف بعملية ضم الكويت إلى العراق واكتفى بالسفارة الأردنية في بغداد مؤكداً تحديه السافر للإرادة الدولية التي رفضت إغلاق سفاراتها والتصدي لمطلب العراق بهذا الشأن وهو ما أطلق عليه تعبير «حرب السفارات».

٤ - حاول الأردن إقناع العالم برغبته في أن يسود السلام في المنطقة، وأعلن الملك حسين أنه سوف يقوم بمبادرة دبلوماسية قبل أن تشتعل الحرب في المنطقة، وحاول من خلال جولة كبيرة في العديد من الدول العربية والأجنبية شملت إحدى عشرة دولة أن يركز على ثلاث نقاط:

النقطة الأولى: تبرير الموقف الأردني المؤيد للعراق في محاولة لتخفيف حدة الغضب الدولي الذي تتعرض له بلاده.

النقطة الثانية: محاولة طرح مبادرات جديدة للوصول إلى تسوية سياسية تتجنب الحل العسكري.

النقطة الثالثة: محاولة تشكيل جبهة دولية تقف مع العراق ضد التدخل الأجنبي في المنطقة.

٥ - طرح مبادرة سلمية لتسوية الأزمة بالاشتراك مع منظمة التحرير الفلسطينية تقضي بانسحاب متزامن بين القوات العراقية من الكويت والقوات الأجنبية من المنطقة.

وإرسال قوة عسكرية عربية إلى الكويت وبدء مفاوضات تستمر من

٦ شهور إلى سنة بين الكويت والعراق حول المشاكل المعلقة بينهما. ولم تلق هذه المبادرة أي استجابة ودية.

ـ تداعيات الموقف الأردني أثناء حرب تحرير الكويت:

لم يتغير موقف الأردن أثناء الحرب عنه كثيراً أيام أزمة الاحتلال. فقد ظل على درجة التحيز الواضح نفسها إلى الجانب العراقي وعبر عن ذلك وفق مبدأين أساسيين:

المبدأ الأول: أن الحرب من جانب التحالف ضد العراق هي حرب ظالمة وغير عادلة وهدفها الأساسي هو تدمير العراق وتغيير موازين القوى في الشرق الأوسط.

المبدأ الثاني: الربط بين مشكلة احتلال الكويت ومشكلة الشرق الأوسط وأن الحل يجب ألا يقوم على عدم الفصل بينهما.

وقد مرّ الموقف الأردني بالعديد من المراحل المتتالية:

أولاً ـ ردّ فعل الأردن تجاه حرب تحرير الكويت:

١ ـ أصدر البرلمان الأردني في ثاني أيام الحرب ١٩٩١/١/١٨ بياناً أدان فيه ما وصفه بالعدوان على العراق، وطالب دول العالم الإسلامي بضرب المصالح الأمريكية والدول الحليفة معها.

٢ ـ اندلعت المظاهرات المؤيدة للعراق في عمان، وتوجهت بصورة خاصة إلى السفارتين الأمريكية والمصرية في عمان لبيان موقف «الشارع» الأردني.

٣ ـ أكد مفتي المملكة الأردنية أن العدوان تشنه قوى الكفر ضد العراق، وأن كل ما صدر من فتاوى تبيح هذه الهجمة هي باطلة.

٤ ـ توالت الوفود العراقية التي تزور الأردن. بدأها سعدون حمادي رئيس وزراء العراق وقتها، ثم وفد برلماني عراقي، ودعت كل المباحثات

التي أجراها الأردن مع الجانب العراقي دول العالم إلى رفض قرارات مجلس الأمن وخاصة القرار ٦٧٨ الذي يسمح باستخدام القوة لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي.

٥ - توالت تصريحات المسؤولين الأردنيين ضد الحرب وأكدت أكثر من مرة أنها منحازة أكثر إلى معسكر السلام وأن الأردن حريص على علاقاته مع الولايات المتحدة وإن لم يؤكد بالدرجة نفسها حرصه على العلاقات مع الكويت.

٦ - بعث الملك حسين يوم ٩١/٢/١٤ برسالة إلى مجلس الأمن الدولي دعا فيها إلى وقف الأعمال العسكرية في حرب تحرير الكويت. كما انتقد التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لقتل النساء والأطفال ومحاولة تخريب البنية الأساسية في العراق.

٧ - اتهم الأردن قوات التحالف بقتل مدنيين أردنيين في هجوم شنته الطائرات على الحدود الأردنية العراقية وأكد وزير الإعلام الأردني أن الأردن لن يذعن للضغوط الأمريكية ويغيّر سياسته بشأن حرب تحرير الكويت.

٨ - أعلن الأردن الحداد العام لمدة ثلاثة أيام في أعقاب قصف القوات المتحالفة لملجأ «العامرية» والذي قالت السلطات العراقية إن مئات المدنيين قد لقوا مصرعهم فيه.

ثانياً ـ رد فعل الأردن لتداعيات ما بعد حرب تحرير الكويت:

١ - دافع الأردن عن عدم التزامه بقرار المقاطعة الدولية للعراق بحاجته إلى النفط وواصل مدّ العراق بالذخائر التي يحتاج إليها ونفى الاتهامات السعودية التي كشفت هذا الأمر بأن هذه الذخائر كانت متوجهة للعراق منذ عام ١٩٨٢ و١٩٨٣.

٢ - رحب الأردن بالمبادرة التي أعلنها العراق حول استعداده للتعاون من أجل تطبيق قرار مجلس الأمن ٦٦٠ ودعا بقية الدول إلى التجاوب مع المبادرة العراقية آملاً أن تتوصل إلى حل جميع قضايا المنطقة حلاً عادلاً.

مما سبق يتبين لنا أن هناك ملاحظات عدة حول الدور الذي قام به الأردن في سياق الاحتلال العراقي للكويت. ويمكن أن نجملها في النقاط لتالية:

١ - رغم كل ما أعلنه الأردن عن رغبته في إيجاد حل عربي، وعن وقوفه على الحياد فإن كل الدلائل تقول إنه كان مع الغزو العراقي للكويت وإنه يعتبره أمراً واقعاً.

٢ - تحكمت الهواجس الأمنية في السياسة الأردنية بحيث جعلته يتخلى عن التوازن التقليدي الذي اتسم به دوماً، دوره وموقعه، وجعلته ينحاز لما ظن أنه جار قوي وغني قادر على حمايته ومدّه بالمساعدات المالية التي يمكن أن تساعده على الخروج من أزمته الاقتصادية.

٣ - نشطت الدبلوماسية الأردنية لترويج وجهة النظر العراقية في الأزمة وحاولت قدر الإمكان تأجيل قرار الحرب حتى يمكن تحويل الاحتلال العراقي للكويت إلى أمر واقع.

٤ - رغم كل هذا فقد دفع الأردن ثمناً باهظاً لهذا الموقف وللمقاطعة التي فرضت على العراق وقد تمثل ذلك في إلغاء الدعم الحكومي المخصص للمواد الغذائية كما خفضت نسبة الإنفاق الحكومي إلى ٢٥٪.

٥ - تعرّض الأردن من جرّاء ذلك إلى وقف الدعم الخليجي الذي كان يقدم لبلاده والذي بلغ ٥٠٠ مليون دولار بالإضافة إلى عودة الآلاف من العمالة الأردنية التي كانت تعمل في بلدان الخليج.



موقف اليمن

كان موقف اليمن من احتلال الكويت ثم حرب التحرير مثيراً للحيرة، ومخيباً للآمال في نظر دول الخليج العربي بوجه عام، والكويت بشكل خاص، فاليمن يعتبر جزءاً من الجزيرة العربية وله حدود مشتركة مع كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان. وهو من الدول القليلة التي تتلقى دعماً مباشراً، ومستمراً من دول الخليج مساهمة منها في إعمارها وتنميتها وتنفيذ المشروعات الحيوية فيها لسنوات طويلة. ويمكن أن نحلل الدوافع التي جعلت اليمن يتخذ موقفاً ـ في مجمله العام ـ منحازاً للعراق ضد الكويت إلى عدد من العوامل:

١ ـ الخلافات الحدودية القديمة بين اليمن والسعودية، وما تركته من مشاكل مطمورة تحت سطح الأحداث، ويبدو أن الاجتياح العراقي لأرض الكويت ومزاعمه حول تعديل حدوده الأصلية، قد وجد صدى وهوى في نفوس حكام اليمن.

ففي لقاء بين الوفد اليمني الذي رئسه أبو بكر العطاس رئيس وزراء اليمن في الرابع عشر من كانون الثلني / يناير ١٩٩١، وبين الرئيس صدام حسين، قال القاضي الأرياني الذي كان عضواً في الوفد لصدام: نريد أن ننقل اليمن بجوار العراق، وقد آمنه صدام على ذلك، وبطبيعة الحال فإن هذا الاقتراح يلغي المسافة الشاسعة التي تفصل اليمن عن العراق، أي إلغاء المملكة العربية السعودية[٣٢].!!

وفي هذا اللقاء تنكشف أيضاً حقائق التنسيق الدبلوماسي بين بغداد وصنعاء بشأن تحركات سياسية تتخذ فيها العاصمة اليمنية صفة الوسيط الزائف فيما تعلن لصدام بصراحة أنها طرف في الصراع ومحسوبة على الموقف العراقي وتمضي إلى أبعد من ذلك حين تأخذ أوامرها من صدام بشأن أي تحرك إقليمي أو دولي وتستأذن بالاتصال بالجهات المعنية بالصراع في الخليج.

٢ - محاولة اليمن أن يكون جزءاً فاعلاً من مجلس التعاون العربي وألا يكون حلقة من حلقاته الضعيفة، ويذكر أن اليمن كان يحمل في أعماقه مرارة خاصة من أنه لم يدع ليكون شريكاً في مجلس التعاون الخليجي.

٣ - هناك خلاف دائم بين اليمن ودول الخليج حول أسلوب المساعدات التي تقدم إليه، وقد شكا اليمن أكثر من مرة أن هذه المساعدات لا تقدم في المشروعات التي يعطيها الأولوية في خططه، ويبدو أن اليمن كان يريد هذه المساعدات في شكل أموال سائلة الأمر الذي رفضته دول الخليج أكثر من مرة. وتحولت عنه إلى مساعدات في شكل منشآت ومشاريع.

وقد تعرض الأستاذ أحمد السقاف لهذا الموضوع في كتابه «صيف الغدر» عندما وصف اللقاء الذي تم بين وفد الكويت الذي كان يزور اليمن ليشرح الملابسات التي أحاطت بالغزو، وبين الرئيس اليمني علي عبدالله صالح، فقد زعم الرئيس اليمني أن هناك مبالغة في الحديث عن مساعدات الكويت لليمن، وأنها لا تتجاوز مبلغ ثلاثمائة مليون دولار، وأنه سوف يردّها إذا ما تحسن إنتاج النفط عنده. ويضيف الأستاذ السقاف «ورفضنا أن ندخل في تدقيق الأرقام، وهي أكثر من هذا بكثير، فالتنمية التي قدمتها الكويت لليمن بشطريه لا تقاس بالدراهم، وفي مقدمتها تنمية الإنسان اليمني وإخراجه من الكتاتيب إلى المدارس والجامعات، عدا رصف الطرق وإنشاء محطات

الكهرباء وسدود المياه ومعاملة أبناء اليمن كالكويتيين في المدارس والكليات والتدريب في الكويت»[٣٣].

إن موقف اليمن من الاحتلال لا يعتبر مخالفاً بالحدة نفسها التي وجدناها في حالة الأردن وإن كان الاختلاف في درجة التحرك الفعال لترجمة هذه الرؤية إلى أفعال. وسوف نحاول هنا أن نعرض وجهة النظر اليمنية في موقفها الشعبي والرسمي والنخبوي، وذلك كما عبر عنها الدكتور محمد عبدالملك عبد الكريم المتوكل الذي يعمل أستاذاً في جامعة صنعاء وقبل ذلك كان وزيراً سابقاً!![٣٤].

ويمكن أن نجمل وجهة النظر اليمنية كما شرحها الدكتور محمد عبدالملك عبدالكريم في النقاط التالية:

أولاً ـ الموقف الشعبي:

١ ـ عاش الشعب اليمني في حالة من الحزن والغضب مع أنباء الغزو الأولى، وخرجت المظاهرات الأولى منددة بالاجتياح العراقي للكويت، ولم تهدأ النفوس إلا حين أعلن طه ياسين رمضان نائب الرئيس العراقي في صنعاء عن عزم العراق على الانسحاب من الكويت.

٢ ـ تحول الموقف سريعاً حين ظهرت بوادر المساعدة الأجنبية والأمريكية بشكل خاص، وبينما كانت النخبة في مجالسها ومقايلها تحاول التحليل وتبين الموقف، كان المواطن العادي قد نزل إلى الشارع يهتف ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وضد عملائها في المنطقة، وقد كان تركيزهم في بداية نزولهم العفوي وغير المنظم على السفارات الأمريكية والبريطانية والسعودية والمصرية.

٣ ـ تصاعدت شعبية العراق بعد أن قدم العراق مبادرته في ١٢ آب / أغسطس ١٩٩٠ والتي ربط فيها احتلال الكويت بالمشكلة الفلسطينية، ولم تعرف سهول اليمن وجبالها موقف تأييد وتعاطف

كما حدث في هذه الآونة، فقد أقيمت الموالد لنصرة العراق. وكانت المساجد في كل قرية ومدينة تدعو للعراق في كل فرض من فروض الصلاة. وكان التبرع الشعبي بالمال والدم سخياً بلا حدود.

٤ ـ انهارت شعبية مصر وسوريا بشكل مخيف في الوقت الذي تابع فيه اليمنيون بإعجاب المواقف الشعبية والرسمية في كل من الأردن والسودان والجزائر وتونس وموريتانيا، وكذا الموقف الشعبي في المملكة المغربية، ولقد توقع اليمنيون من ليبيا موقفاً أكثر تأييداً للعراق ولكنهم شعروا بخيبة أمل.

ثانياً ـ موقف النخبة:

١ ـ اتجهت النخبة اليمنية إلى تشكيل إطار منظم لتحركها، فشكلت اللجنة الشعبية للدفاع عن العراق والأمة العربية وحددت أهدافها كما يلي:

أ ـ تعبئة الجهود والطاقات الشعبية وتنظيم مشاركتها لدعم ومؤازرة شعب العراق والأمة العربية في التصدي لقوات الإمبريالية والصهيونية.

ب ـ ترسيخ وحدة اليمن كمنطلق أساسي لوحدة عربية شاملة.

جـ ـ تعزيز روح التضامن العربي والإسلامي لمواجهة المخاطر والتحديات التي تواجه الأمة العربية والشعوب الإسلامية «كأن الكويت ليست من هذه الدول»!

٢ ـ توالت البيانات والبرقيات التي أرسلتها اللجنة الشعبية، وكان أول بيان لها بتاريخ ١٩٩٠/٨/١٤، وقد أوضح موقف النخبة اليمنية من أنها تعتبر أن كل ما حدث هو جزء من مؤامرة أمريكية صهيونية لضرب العراق سواء قام بغزو الكويت أو لم يقم بذلك.

٣ ـ وصلت اللجنة أيضاً إلى قناعة بأن ما يحدث هو ضرب للمشروع الحضاري للأمة العربية يهدف إلى تأصيل تمزقها واستلاب أرضها

وثروتها، وترسيخ تبعيتها للمشروع الغربي الاستعماري في كل المجالات.

٤ - اتجهت اللجنة الشعبية اليمنية إلى تقوية علاقات التنسيق والتعاون بين اللجان الشعبية المماثلة في الأردن والسودان ودول المغرب العربي وساهمت بفعالية في كل المؤتمرات التي عقدتها.

لم يكن هذا هو كل موقف النخبة اليمنية، فقد كان قطاعاً منها مؤيداً للكويت، وقد تكونت لجنة شعبية مضادة للجنة الأولى أطلق عليها «اللجنة الشعبية لمناصرة الكويت»، برئاسة عبدالله بن الأحمر رئيس مجلس الأمة، وبعض رؤساء القبائل المستنيرين. وقد مارس هذا القطاع في الجنوب تحركاً شعبياً محدوداً مؤيداً للكويت ولكنه لم يبرز بسبب المد الإعلامي والعاطفي الجارف المناصر للنظام العراقي الذي كان يسود الشارع اليمني.

ثالثاً ـ موقف الحكومة اليمنية:

١ - يلخص تقرير من وزارة الخارجية اليمنية الموقف الرسمي في النقاط التالية:

أ ـ عدم موافقة اليمن على الغزو العراقي وضمه للكويت والمطالبة بانسحاب العراق من الكويت.

ب ـ رفض اليمن التدخل العسكري الأجنبي في المنطقة، ومطالبته بحل القضية بالطرق السلمية وفي إطار الأسرة العربية.

جـ ـ إدانة اليمن للإجراءات العسكرية ضد العراق.

د ـ موافقة اليمن على بحث قضايا المنطقة وتأييده للمبادرة العراقية بتاريخ ١٢/٨/١٩٩٠.

٢ - كان مندوب اليمن عبدالله الأشطل هو ممثل المجموعة العربية خلال هذه الفترة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وقد تغيب عن التصويت عندما طرح القرار ٦٦٠ بإدانة العراق، وصوّت ضد قرار

عقوبات العراق مرتين، وامتنع عن التصويت خمس مرات في كل قرار كان يمثل إدانة أو فرض عقوبة على العراق.

٣ - رفض اليمن إدانة العراق في مجلس الأمن ثلاث مرات:

أ - في مجلس الأمن عندما تغيب المندوب اليمني عن التصويت على القرار ٦٦٠ الذي يدين الغزو، وعلّل اليمن ذلك بأن مندوبه كان ممثل المجموعة العربية ولم يكن للمجموعة العربية في هذا الوقت رأي موحد، لذا ففي غياب قرار عربي موحد قرر المندوب أن يتغيب هو أيضاً.

ب - في القاهرة عندما رفضت اليمن البيان الذي أصدره وزراء الخارجية العرب قبل اجتماع القمة العربية في ٩٠/٨/١٠، وعلّل ذلك بأنه قد بلغه أنباء أن الرئيس العراقي قد وافق على الانسحاب، وأعلن طه ياسين ذلك لرجال الصحافة ونشر تصريحه في جريدة الثورة اليمنية ٤/ ٩٠/٨، وقد رفض اليمن قرار إدانة العراق الصادر من القمة العربية التي عقدت في القاهرة لأنه وجد أن هذا القرار قد أعد سلفاً - على حد ادعاء وزير الخارجية اليمنية عبدالكريم الأرياني - وقتها - ومتفق عليه من الأغلبية.

هذه هي الخطوط العامة للموقف اليمني من الأزمة وهو موقف يحمل في طياته العديد من المبررات الواهية التي يحاول من خلالها أن يقيم منطقه الخاص بعيداً عن مجريات أحداث الأزمة، ولكن النظر الموضوعي لهذه الأحداث يمكن أن يكشف لنا عن تداعيات الموقف اليمني ليس في هذه الأثناء - فترة الاحتلال فقط - ولكن أثناء حرب التحرير أيضاً.

ويمكن القول إن رصد ومتابعة رد الفعل اليمني يبين بوضوح حرص اليمن على عدم تدويل الأزمة، ومحاولة حصرها في إطار عربي - عربي، ورغم الموقف المتصلب والعنيد من الجانب العراقي إلا أن اليمن قد وجد له أكثر من عذر في هذا الأمر ويمكن تقسيم رد الفعل اليمني إلى ثلاث مراحل مختلفة:

أولاً ـ موقف اليمن قبل وقوع الغزو العراقي للكويت.

ثانياً ـ الموقف اليمني أثناء الاحتلال.

ثالثاً ـ الموقف اليمني أثناء حرب تحرير الكويت.

أولاً ـ موقف اليمن قبل وقوع الغزو العراقي للكويت:

١ ـ استقبل اليمن الدكتور عبد الرحمن العوضي مبعوثاً من القيادة الكويتية في ١٩٩٠/٧/٢٠ لشرح أبعاد الأزمة التي فرضها النظام العراقي على الكويت، وقد أكدت صنعاء حرصها على حل المشكلة عربياً ورفض تدويلها.

٢ ـ نسقت القيادة اليمنية مع القيادة الأردنية لإزالة الشوائب السياسية التي بدأت تخيم بين مصر والعراق أملاً في تنقية الجو، وإفساح المسار أمام سيادة الرأي العراقي.

٣ ـ رحب مجلس الرئاسة اليمني في اجتماعه بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٥ باستجابة العراق والكويت للمساعي الرامية إلى حل الخلافات بينهما عن طريق المباحثات.

ثانياً ـ الموقف اليمني أثناء الاحتلال:

١ ـ فور حدوث الغزو العراقي عقد مجلس الأمن الدولي جلسة طارئة بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢، أدان فيها العراق وطالبه بسحب قواته فوراً وبلا شروط، ودعا العراق والكويت إلى إجراء مباحثات مكثفة لحل الخلافات فيما بينهما، وقد صوتت ١٤ دولة لصالح هذا القرار، بينما قرر وفد اليمن ـ وهو الوفد العربي الوحيد في المجلس ـ الغياب وعدم المشاركة في التصويت بحجة أنه لم تكن هناك تعليمات محددة لرئيس الوفد السفير عبدالله الأشطل من صنعاء.

٢ ـ حاول الرئيس اليمني أن يجد حلاً عربياً حسب تصوره فأجرى اتصالاً

مع الإدارة الأمريكية وأكد حرص اليمن على عدم تدمير العراق والسماح لفرض حل عربي للأزمة.

٣ - صوت اليمن في اجتماعات المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية ضد قرار هذا المجلس الذي تضمن إدانة صريحة للعدوان العسكري العراقي، ومطالبته بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية إلى مواقعها قبل ١٩٩٠/٨/١.

٤ - حاول اليمن مع عدد من الدول إجراء تعديلات في مؤتمر وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي على البيان الذي كان المؤتمر يعد لإصداره بهدف إتاحة الفرصة لدور إسلامي يتواكب مع مستجدات الأزمة التي كان اليمن يرى أنها تتمثل في دخول القوات الأمريكية للمنطقة، وليس الاحتلال العراقي للكويت، ولكن المؤتمر رفض بأغلبية ٣٨ دولة هذه التعديلات، وكانت النتيجة هي امتناع اليمن عن التصويت.

٥ - عقد الرئيس اليمني اجتماعاً للقيادة المسلحة في ١٩٩٠/٨/١٢، جرى خلاله مناقشة التهديدات والتحديات الخارجية ووسائل التصدي لها وأسفر الاجتماع عن تكليف مجلس الرئاسة بمواصلة جهوده في تطويق المشكلة عربياً واستمرار بذل مساعيه لدى الأشقاء والأصدقاء لتجنيب المنطقة خطر التدخلات الأجنبية.

٦ - امتنعت اليمن عن التصويت على قرارات القمة العربية الطارئة في ١٠/ ١٩٩٠/٨ وقد أعلن مجلس الرئاسة اليمني أن هذا الامتناع عن التصويت لا يعني إقرار وتأييد استخدام القوة لحل المشاكل بين الأشقاء، ولكن حل الأزمة لن يكون إلا من خلال الجهود العربية المكثفة والإيجابية والثقة المتبادلة بين الأطراف المعنية، وباقي الأشقاء للوصول إلى حل عربي سلمي للأزمة يعزز التضامن العربي.

٧ - على المستوى الشعبي في البداية أدانت كل الأحزاب السياسية الغزو العراقي للكويت، ولكن الملابسات التي أحاطت بانعقاد القمة العربية أعطت الانطباع بأنها قد عقدت لإضفاء الشرعية على الوجود الأجنبي في المنطقة، وقد تحول هذا إلى تعاطف مع العراق، وتوافدت جموع الناس على السفارة العراقية بينما تصاعدت التظاهرات المعادية لمصر، وصلت إلى حد الاعتداء على السفارة المصرية وشركات الطيران.

ثالثاً - الموقف اليمني أثناء حرب التحرير:

١ - اتصف الموقف اليمني من حرب الخليج بالتحيز الواضح إلى جانب النظام العراقي، وتصاعدت تصريحات المسؤولين السياسيين اليمنيين في هذا الاتجاه، وأعلن الرئيس اليمني علي عبدالله صالح: «إن إجبار العراق على الانسحاب من الكويت هو ذريعة لتدمير العراق الشقيق».

٢ - صرح حيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء اليمني في لقائه بأعضاء البعثة الطبية اليمنية المتوجهة إلى بغداد للمساهمة في معالجة المصابين العراقيين في ١٩٩١/٢/١٢ قائلاً إن صمود العراق أمام العدوان الغاشم مستمد من التقاليد العربية العريقة ومن الدين الإسلامي الحنيف.

٣ - أعلن عن وقوع انفجار «٩١/٢/٣» قرب السفارة الإيطالية في صنعاء. كذلك حدثت اعتداءات على مقر سكن سفراء الولايات المتحدة وتركيا واليابان، ثم حدث انفجار مماثل بالقرب من السفارة الفرنسية.

٤ - أعرب مندوب اليمن في الأمم المتحدة عن أمله ألا تتصاعد الحرب لأن الحرب البرية في رأيه سوف تكون لها خسائر فادحة على كل الأطراف.

٥ - رحب رئيس مجلس الرئاسة اليمني علي صالح باستعداد العراق للالتزام بقرار مجلس الأمن ٦٦٠ مقابل التزام دول التحالف بوقف

إطلاق النار وسحب قواتها من المنطقة، وطلب مجلس الرئاسة اليمني في بيانه من مجلس الأمن إصدار قرار عاجل بالوقف الفوري لجميع العمليات العسكرية «١٦/٢/٩١».

مما سبق يتبين لنا أن موقف اليمن يمكن إجماله في النقاط التالية:

١ ـ حدث تحول أساسي في الموقف الرسمي والشعبي اليمني من الغزو العراقي للكويت وبسرعة، فبعد أن كان الاستنكار هو النغمة الأساسية ضد الغزو في الأيام الأولى تحول ـ مع دخول القوات الأمريكية ـ إلى نوع من التعاطف ثم التأييد والدعم القوي للعراق.

٢ ـ لم ينس اليمن أنه عضو أساسي في مجلس التعاون العربي الذي كان العراق عضواً فيه وبذلك فقد رتب سياسته على هذا الأساس وبدت سياسته شبيهة بالأردن العضو الآخر في المجلس، ولم يشذ عن ذلك سوى مصر.

٣ ـ إن الدعم والتأييد اليمني للعراق قد فرضتهما العلاقات التي كانت في تزايد مستمر بين البلدين خاصة في أعقاب إعلان الوحدة اليمنية والموقف العراقي الداعم لها، وهو موقف متميز للعراق على سائر الأنظمة العربية الأخرى، كما كان أيضاً للعلاقات الوطيدة بين العراق واليمن الجنوبي أكبر الأثر على الموقف السياسي لليمن الموحد. إضافة إلى كل ذلك العناصر والقوى السياسية النشيطة في اليمن الموالين لحزب البعث العراقي، مدعومة بتمويل مادي ومعنوي وإعلامي.

موقف السودان

كان موقف السودان خلال احتلال العراق للكويت، والحرب التي تلت امتداداً للمواقف السابقة التي ربطت السودان بالعراق منذ دخل في حرب الخليج الأولى مع إيران. ففي إبان هذه الحرب كون السودان «الهيئة الشعبية السودانية لنصرة العراق» التي ساعدت في التحاق المئات من المتطوعين في جبهة القتال مع العراق ضد إيران وسقط منهم العشرات. وقد ردّ العراق على ذلك بأن ظلّ يزوّد السودان بالنفط حتى خلال أشد الأيام سواداً تحت حكم النميري.

وكذلك استمر الدعم العراقي للسودان أثناء حرب الجنوب عندما ساعد الحكومة على تحرير مدينة_«الكرمك» السودانية من أيدي الانفصاليين وظل يدعم القوات المسلحة السودانية وأقام الجيشان العراقي والسوداني علاقات وثيقة فيما بينهما.

وربما كان الفارق الأساسي هنا أن الكويت كانت قد قدمت إلى السودان العديد من المعونات التنموية، التي ظهرت في العديد من المدارس والطرق والمستشفيات والمصانع، وهذا هو الفرق، فقد كان النظام السوداني يحاول أن ينقذ سمعته العسكرية أمام الهزائم المتوالية التي ألحقها به جيش الجنوب، وكان العراق هو أمله في ذلك.

من هنا كان هذا التفاعل السوداني الفوري من أزمة الخليج والانحياز

المطلق إلى جانب العراق. وكان السودانيون متأثرين تماماً بوقائع الحرب الإعلامية التي سبقت الحرب والتي ادّعى العراق فيها أنه سوف يقوم بضرب إسرائيل ولم يهتم أحد كثيراً بأن الهدف الذي قام صدام بضربه لا يمت إلى إسرائيل بصلة. وكانت المظاهرات التي خرجت في الشارع السوداني يوم ٤/ ١٩٩٠/٨ هي أول مظاهر تأييد للاحتلال العراقي تخرج في العالم العربي، وقد طافت شوارع العاصمة وانتهى بها الأمر أمام السفارة العراقية وبدا واضحاً منذ اللحظات الأولى أن النظام السوداني وقطاع واسع من الشعب السوداني في الداخل لا يريدان أن يسمعا أي وجهة نظر أخرى.

ولعل السودان هو البلد العربي الوحيد الذي لم يقدم تبريراً حول موقفه حتى الآن. ولعله الوحيد أيضاً الذي لم يتنصل من تبعات هذا الموقف المؤيد حتى بعد انكشاف كل مزاعم النظام العراقي وهو الذي لم يتخذ الموقف الملتبس الذي اتخذه كثير من الأنظمة العربية حين أدانت الغزو ولكنها ـ على حد زعمها ـ قد غيرت موقفها بعد تدخل القوات الأجنبية. فالسودان منذ لحظات الأزمة الأولى كان محدد الموقف وهو أنه إلى جانب العراق مهما كان التصرف الذي يقوم به.

ويمكننا رصد جوانب الموقف السوداني من أزمة الخليج في المواقف التالية:

أولاً ـ الموقف الشعبي:

١ ـ لم تتوقف المظاهرات الشعبية ـ العفوية والمنظمة ـ وانتشرت صور صدام حسين مع صور عرفات وعبدالناصر في كل مكان وتلقت سفارتا مصر وأمريكا نصيبهما الأكبر من السخط الذي توجهه الجماهير.

٢ ـ أعلن عن فتح باب التطوع للحرب في صفوف العراق وتم فتح مراكز في الاتحادات النقابية والجامعة بل وفي السفارة العراقية أيضاً.

٣ ـ انصبت خطب الجمعة ودعوات الأئمة على الدعوة لنصر العراق

وازدادت نسبة تسمية المواليد باسم صدام بل وظهرت موضة جديدة للزي التعبي السوداني المميز للمرأة السودانية أطلق عليه «ثوب صدام».

٤ ـ اشترك الإعلام إلى حد كبير في زيادة هذه المشاعر المنحازة، فقاطعت الجماهير الصحف المصرية التي كانت لها شعبية كبيرة في السودان واهتمت بأخبار التلفزيون التي كانت تعرض أخبار صدام بالتفصيل وكذلك بالغت هذه الأجهزة في نقل أخبار مظاهرات التأييد في الأرض المحتلة والأردن واليمن وتونس والمغرب والجزائر ولبنان وباكستان.

ثانياً ـ الموقف الرسمي:

١ ـ دأبت الصحف التي تمتلكها الحكومة رسمياً على تبني وجهة النظر العراقية للأزمة منذ يومها الأول وبدأت منذ اليوم الثاني للغزو تتحدث عن قيام ثورة في الكويت واستدعاء حكومة الثورة للقوات العراقية لمساعدتها وكذلك رحبت هذه الصحف بمزاعم النظام العراقي حول قيام الوحدة بين العراق والكويت وبعد أن انتقدت حكومة الكويت السابقة دعت إلى «الجهاد» من أجل نصرة العراق.

٢ ـ لم تطلب الحكومة السودانية في أي بيان من بياناتها سحب القوات العراقية من الكويت ولكنها رفضت الإدانة كأسلوب يزيد من تعقيد الأزمة ورفضت الوجود الأجنبي في المنطقة ودعت إلى حل عربي عن طريق التفاوض.

٣ ـ رفض السودان إدانة العراق خلال مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة وأعلن اللواء البشير أن السودان سيقوم مع بقية الدول التي لم تصوت إلى جانب القرار بتحركات لاحتواء الأزمة عربياً.

٤ ـ قام الرئيس السوداني بمحاولات على طريق الحل للأزمة زار فيها

العراق وعدداً من الأقطار العربية وأعلن عن وجود مبادرة سودانية الأزمة دون الكشف عن تفاصيلها ثم عن تحرك سوداني — مشترك.

ثالثاً ـ موقف النخبة:

١ - الأحزاب: اتخذت الأحزاب السياسية السودانية مواقف مختلفة ولـ انصبت جميعاً في تأييد العراق والتعبئة ضد التدخل الأجنبي واسـ الشعب السوداني للمواجهة وقد أصدرت معظم الأحزاب حتى المسموح لها بالعمل العلني بياناً وقعت عليه جميعاً أشادت فيه بـ العراق ودعت الحكومة السودانية للقيام بإجراءات عملية لموا الأزمة منها إطلاق المسجونين السياسيين وإيقاف الحرب في الجـ وفتح مراكز التدريب للمتطوعين في الحرب بجانب العراق.

أما الحزب الشيوعي وحزب الأمة وقسم من الاتحاديين فقد اتـ موقفاً مختلفاً ومعارضاً للحكومة وكذلك فقد ظل هذا الأمر متوا لموقفهم السابق ضد العراق إبان حربها مع إيران.

٢ - الحركة الانفصالية في الجنوب:

أعلنت هذه الحركة بقيادة جون غارانغ تأييدها للحرب ضد العـ وأنها على استعداد لإرسال مقاتلين إلى السعودية للقتال إلى جا القوات السعودية.

٣ - النقابات السودانية:

اتخذت النقابات موقفها إلى جانب العراق ضد التدخل الأجنبـ بخاصة الاتحاد العام لنقابات عمال السودان الذي دعا إلى مسيرة تأ ضخمة للعراق والتنديد بقرار مؤتمر القاهرة، وكذلك جعل من مـ مركزاً لتسجيل المتطوعين للقتال في صفوف العراق.

٤ ـ المثقفون والمتعلمون الذين لا ينتمون إلى أحزاب:

اتسمت مواقف هذه الفئة بمعارضة العراق في احتلال الكويت، وكذلك لتعارضه مع السيادة والقانون الدولي. كما أن فئة أخرى وقفت مع الحرب ضد العراق نكاية في نظام البشير. وكذلك اتخذ هذا الموقف العديد من المثقفين المعارضين والذين يقيمون في الخارج.

مما سبق يمكن أن نرجع الموقف السوداني المؤيد للعراق إلى العوامل التالية:

١ ـ حدوث ردود أفعال سريعة للجماهير ساهمت فيها عملية التغطية والتضليل الإعلامي الذي مارسته أدوات الإعلام السودانية بإغفالها الحقائق وعدم توضيحها الجانب الموضوعي والإنساني والشرعي للأزمة، وبذلك بقي الانفعال العاطفي وغير الموضوعي هو الغالب على نظرة الشارع السوداني للأزمة.

٢ ـ ساد الموقف كله نوع من الانتهازية السياسية سواء من جانب الحكومة أو الأحزاب المتصارعة على الساحة. وغلبت الأزمة الداخلية التي يعاني منها السودان سواء كانت اقتصادية أو متاعب الصراع مع الجنوب على نظرته للأزمة وسعيه إلى تأييد العراق على أمل أن يساعده نصيبه من الصفقة على الخروج من مأزقه الاقتصادي والسياسي.



موقف الاتحاد المغاربي

تشتت واضطراب وتباعد في المواقف الرسمية والشعبية، هذا هو الوضع الذي يعكسه موقف دول الاتحاد المغاربي عشية الأزمة الكويتية العراقية، ثم احتلال الكويت، ومن بعد ذلك حرب التحرير، ورغم أن هذه الدول الخمس «ليبيا ـ تونس ـ الجزائر ـ المغرب ـ موريتانيا» يجمعها اتحاد واحد، تتناوب فيه كل دولة منها الرئاسة، دورة من الزمن، إلا إن الأزمة قد كشفت عن مدى التباعد والتباين بين مواقف هذه الدول من جهة وبينها وبين مؤسساتها الشعبية والجماهيرية من جهة أخرى.

لقد أظهرت الأزمة، كما أظهرت قمة الدول العربية في القاهرة التي عقدت في إبانها مباشرة، ذلك التضارب في المواقف المختلفة في هذه الدول، بحيث عبّر تصويتها على قرارات القمة على خمسة مواقف متباينة، كما أن هذه المواقف قد تباينت وتباعدت وسط الأحداث المتلاحقة للأزمة، وبدا واضحاً أن هناك غياباً في التنسيق في السياسة الخارجية والعربية على الأقل بين هذه الدول، ويمكن إرجاع هذا التباين في المواقف إلى:

١ - إن الاتحاد المغاربي كان كياناً سياسياً حديث النشأة نسبياً لم يحتل الدور الإقليمي اللائق به كما لم توضع له الأسس والتقاليد السياسية الكفيلة بقيام التنسيق بين أعضائه على اختلافهم.

٢ - إن أنظمة الحكم في الاتحاد المغاربي تنتمي إلى أشكال متعددة

ومختلفة، بعضها ملكي والآخر شمولي والثالث عسكري، وبالتالي تختلف المواقف السياسية حسب طبيعة كل نظام ودوافعه ونظرته إلى ارتباطاته الآنية والمستقبلية.

٣ - اختلاف المصالح الاقتصادية بين دول الاتحاد، وكذا اختلاف المشكلات الداخلية في كل دولة حتم عليها أن تتخذ موقفاً مغايراً للدولة الأخرى.

ويمكن رصد مواقف هذه الدول ومعرفة وجهة نظرها من خلال الأوراق التي قدمت عن هذه الأزمة[٣٥]. ومن خلال الدراسات التي قدمها المثقفون المغاربة في أكثر من مناسبة، وتتشابه المواقف الرسمية في بعض النقاط العامة ولكنها تختلف في درجة حديثها إزاء بعض تفاصيل الأزمة وتداعياتها.

ويمكن أن نجمل وجهة النظر المغاربية في النقاط الآتية[٣٦]:

أولاً ـ الموقف الشعبي:

١ - فوجىء الرأي العام المغاربي باجتياح القوات العسكرية العراقية للكويت في الثاني من آب / أغسطس ١٩٩٠، واعتبرت الجزائر هذا العمل عملاً قطرياً بحتاً بعيداً عن أي عمل قومي، وقد ردت بعض الصحف في البداية على دعاوى صدام حسين بأن هذه الخطوة هي على طريق الوحدة، وبأن ظروف القرن العشرين لا تسمح لصدام حسين بأن يحقق الوحدة العربية بقوة السلاح.

٢ - كان الأمر مختلفاً في المغرب حيث انتاب المثقفين المغاربة نوع من الحماس جعلهم يتغاضون منذ اللحظات الأولى عن الاجتياح وأن يدبجوا عشرات المقالات عن الحدث من منظور أيديولوجي يهدف إلى تحويلها إلى حدث قومي يعلن قيام الوحدة وإعادة توزيع الثروة العربية وتحرير فلسطين.

٢ - رغم أنه كانت هناك بعض الكتابات التي تضع كثيراً من علامات الاستفهام حول ممارسات النظام العراقي اللاديمقراطية، إلا أن هذه الانتقادات قد تراجعت واكتفى المثقف المغاربي بتقديم موقفه وشهادته في دعم العراق عن طريق إبراز قيمة الفتح العراقي، ثم في إدانة الغطرسة الأمريكية، وإدانة العرب الذين ضيعوا الثروة العربية وفتحوا الطريق أمام العدو الأمريكي حتى يعود إلى الأرض العربية مزهواً بقدرته على توجيه التاريخ.

٤ - سادت نغمة المنطق التآمري في تفسير الأحداث وكان الرأي السائد أنه قد تم استدراج العراق من طرف الغرب للوقوف أولاً ضد إيران بسبب الثورة الإسلامية، ثم استدراجه لاحتلال الكويت وذلك من أجل إيجاد ذريعة مناسبة لضرب العراق بعد ذلك وتحطيم قواه.

٥ - كان الإعلام في دول الاتحاد المغاربي يمثل قوة ضاغطة في اتجاه واحد، ولا تترك الفرصة لأي حوار حتى يتضح الموقف المؤيد للكويت، ويقدم لنا السفير السيد عبدالمحسن ناصر الجيعان سفير الكويت في تونس صورة عن هذا المناخ الإعلامي المعادي قائلاً «إن هناك كويتيين كان في نيتهم البقاء في تونس خلال الأزمة، ولكن هذا الزخم الإعلامي غير الودي جعلهم يتركون تونس، وفي لقاءاتنا مع المسؤولين كان الجواب الذي نتلقاه دائماً أن تونس لا تزال على موقفها، فمشكلتنا هي مع ازدواجية خطاب السلطة، وما يعلن لنا في اللقاءات الرسمية لا يمارس»[٣٧].

ثانياً - الموقف الرسمي:

١ - مع بداية التدهور في العلاقات العراقية الكويتية وبعد أن أخذ العراق يكيل الاتهامات للكويت، كانت دول الاتحاد المغاربي ضمن محطة التحرك السياسي، وقد توالت عليها الوفود الكويتية والعراقية ليشرح كل

واحد منها وجهة نظره، وقد دعت القيادات المغاربية إلى ضرورة تطويق الخلاف بالتفاهم وبما يعزز التضامن بين الأشقاء ويدعم صفوفهم، ودعت الجماهيرية الليبية إلى تشكيل لجنة تقص للحقائق حول الأحداث التي عكرت صفو العلاقات بين الدولتين، وقدمت إلى الجامعة العربية مذكرة رسمية تطلب منها تشكيل هذه اللجنة بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٢.

٢ - مع الاجتياح العراقي للكويت وتصاعد حدة الأزمة، بادر المكتب الليبي للاتصال الخارجي «وزارة الخارجية» إلى إصدار بيان يؤكد أن أي تدخل خارجي سيعتبر اعتداء على الأمة العربية، ونددت الجزائر أيضاً بالعدوان العراقي، ومال الموقف الموريتاني إلى تفهم الاعتبارات التي أدت إلى العملية العسكرية العراقية وكذلك تميز الموقف المغربي بالتشدد في إدانة الاجتياح العراقي للكويت.

٣ - تباينت مواقف دول الاتحاد المغاربي من مؤتمر القمة العربي، فقد امتنعت الجزائر عن التصويت، وتحفظت موريتانيا عليها، وعارضت الجماهيرية الليبية القرارات التي توصل إليها، بينما تغيبت تونس عن القمة أصلاً، وعبر الموقف المغربي عن استمراريته في إدانة العراق، فوافق على قرار الإدانة وقرر إرسال وحدة مغربية للمشاركة في حرب الخليج قوامها ١٢٠٠ جندي.

ويقدم لنا الوفد الشعبي الكويتي الذي تشكل عقب مؤتمر جدة في الفترة من ١٣ ـ ١٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٤، والذي كتب تقريره عضو الوفد الأستاذ عبدالعزيز الصرعاوي صورة شاملة عن الموقف الشعبي والرسمي في بلدان المغرب العربي، كما شاهدوه على الطبيعة، فقد قام الوفد بزيارة البلدان الرئيسية الأربعة ما عدا موريتانيا التي كانت مضطربة سياسياً على إثر محاولة انقلابية فاشلة، ولم تقتصر زيارة الوفد على رؤساء الجمهوريات والمسؤولين والرسميين فقط، ولكنها شاركت في العديد من المؤتمرات الشعبية التي

كانت تؤيد الكويت، والتي كانت تقف ضده أيضاً، وأجروا حواراً مع معظم القوى السياسية التي كانت على الساحة، وتبدو حركة الوفد من خلال التقرير الذي كتبه الأستاذ الصرعاوي(٣٨) منفتحة على استعداد لتقبل الرأي والرأي الآخر، وعلى إيمان عميق أيضاً أن الحوار قادر وحده على إيضاح كل الملابسات الغامضة التي صاحبت ظروف الغزو العراقي للكويت، ويمكن تلخيص حركة الوفد في النقاط التالية:

١ - على المستوى الرسمي، تقابل الوفد مع رئيس الجمهورية الجزائرية الشاذلي بن جديد وغيره من المسؤولين الجزائريين، وقد استمع الرئيس لما قدمه الوفد من شرح للموقف، ثم أوضح أنه يفكر في أن يقوم بدور ما إذا وجد أن هذا سوف يحل المشكلة، وفي تونس لم يتمكن الوفد من مقابلة رئيس الجمهورية، ولكنه تقابل عوضاً عنه مع الوزير الأول حمد القروي ومع عدد كبير من المسؤولين التونسيين، وقد منعت الحكومة تظاهرة كانت من المفروض أن تكون في استقبال وصول الوفد في المطار، أما في المغرب فقد عقد الوفد لقاء مع الملك الحسن الثاني بالقصر الملكي بالرباط، وقد أكد الملك للوفد أنه كان أول من شجب العدوان، وأن موقفه ما زال ثابتاً بالرغم من محاولات الكثير من الأحزاب المغربية المتأثرة والموالية للعراق والتي يشكل أنصارها قطاعاً لا يستهان به في الشارع المغربي. أما في ليبيا فقد عقد الوفد عدة لقاءات مع المسؤولين الليبيين، وعلى رأسهم العقيد معمر القذافي، الذي أكد للوفد أنه يدرك تماماً أنه ليس للعراق أي حقوق تاريخية في الكويت، ورغم ذلك فقد اقترح على الوفد أن تتنازل الكويت عن جزيرتي وربة وبوبيان حلاً لهذه المعضلة، وبعد أن أبدى أعضاء الوفد وجهة نظرهم المخالفة لهذا الاقتراح تراجع الرئيس الليبي عنه ووصف تصرّف الرئيس العراقي بالجنون والغرور، وأبدى استعداده لمد الكويت بالرجال والمال والسلاح إذا رغبوا في ذلك.

٢ - على المستوى الشعبي: شارك الوفد في العديد من المؤتمرات الشعبية والحزبية التي عقدت في دول الاتحاد المغاربي، وقد كانت هناك تجمعات شعبية حاشدة خاصة في الجزائر والمغرب، فقد حضر الوفد اجتماعاً في ملعب جويلية بالعاصمة الجزائرية حضره حوالى ٤٠ إلى ٥٠ ألف شخص، وتفاوتت فيه مشاعر الجمهور مع توجهات الخطباء الذين هاجم بعضهم الكويت ودول الخليج، بينما شجب البعض الآخر ممارسات العراق واحتلاله للكويت، وفي تونس منعت السلطات التونسية لقاء شعبياً كان سيحاضر فيه أعضاء الوفد، وعوضاً عن ذلك فقد عقدوا لقاء مع اللجان الوطنية التونسية المساندة للكويت وحضر اللقاء حوالى ٢٠٠ شخص، كما قام الوفد بزيارات لعدد من الأحزاب التونسية المؤثرة على الساحة. وفي المغرب قام الوفد بزيارة الأحزاب المهمة، وعقد معها أكثر من لقاء وأكثر من مقابلة ظهرت على التلفزيون المغربي.

هذه هي شهادة اللجنة وجولتها، ويلاحظ أنها قد أخذت بعين الاهتمام الموقف الرسمي والشعبي حتى يمكن أن تصل إلى الإطار العام الذي ساد دول الاتحاد المغاربي أثناء الأزمة وبعدها، وفي إطار حرب تحرير الكويت، وقد عكست الأزمة الحالة التي وصل إليها الاتحاد المغاربي سواء على مستوى دوله أو على مستوى الاتحاد كإطار مؤسسي حيث فشلت كل الاتصالات التي جرت لمحاولة عقد اجتماع طارىء للاتحاد في أعقاب اجتياح العراق للأراضي الكويتية.

ويمكن تتبع خطوط ردود الفعل من خلال الوقائع وبنظرة أقرب إلى الموضوعية من خلال البيانات الرسمية والشعبية التي تابعت تفاصيل الأزمة سواء أثناء الاحتلال أو بعد قيام حرب التحرير:

أولاً - موقف دول الاتحاد المغاربي أثناء احتلال الكويت:

١ - كان البيان الليبي غامضاً في تحديد موقف واضح من احتلال العراق

للكويت، فقد أعلن بيان مكتب الاتصال الخارجي «وزارة الخارجية الليبية» دعوته للأشقاء إلى الالتزام بميثاق الجامعة العربية إلا أنه أكد أن أي اعتداء خارجي سوف يعتبر اعتداء على الأمة العربية، وكذا فقد أشار إلى أن السياسة النفطية لبعض الدول قد أضرت بالمصالح الاقتصادية للأمة العربية في إشارة واضحة إلى تبني وجهة النظر العراقية في النظر إلى أسباب النزاع.

٢ - أعلنت تونس قلقها البالغ حيال التدهور العسكري في النزاع العراقي الكويتي، وأكدت أنه من الضروري أن يسحب العراق قواته بهدف جمع الشروط الملائمة لإنجاح الجهود الهادفة إلى حصر الخلاف العراقي ـ الكويتي وأكدت أن الجامعة العربية تبقى الإطار الملائم لتسوية الأزمة بالطرق السلمية.

٣ - أصدرت الجزائر بياناً نددت فيه تنديداً شديداً بعدوان النظام العراقي وطالبت بالانسحاب الفوري للقوات الغازية دون قيد أو شرط، والتأكيد على سيادة الكويت واستقلالها.

٤ - مال الموقف الموريتاني إلى تفهم الاعتبارات التي أدت إلى العملية العسكرية العراقية ومن ثم عدم الموافقة على إدانة العراق على الرغم من تأكيد موريتانيا في البيان نفسه رفض استخدام القوة لحل النزاعات بين الأشقاء.

٥ - تميز موقف المغرب بالتشدد في إدانة الاجتياح العراقي للكويت، وترأس الملك اجتماعاً وزارياً استثنائياً في يوم الغزو نفسه، وأصدر بياناً أكد فيه أن الغزو العراقي للكويت يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية.

٦ - ألقى وصول الحشود العسكرية الأمريكية والغربية بطلب من كل من السعودية والكويت ظله على التباين في مواقف دول الاتحاد المغاربي،

فقد تشابه نمط التصويت على البيان الصادر عن المجلس الوزاري للجامعة العربية وعلى البيان الذي أصدره مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية، فقد وافقت كل من المغرب وتونس والجزائر على القرارين في حين امتنعت موريتانيا عن التصويت وغاب وفد ليبيا عن المشاركة.

٧ - استمر هذا التباين واضحاً لموقف دول الاتحاد المغاربي عندما طرحت قرارات القمة العربية الطارئة التي أقيمت في القاهرة، للتصويت ففي حين وافقت المغرب على القرارات، امتنعت الجزائر عن التصويت، وتحفظت موريتانيا عليها وعارضتها الجماهيرية الليبية بينما تغيبت تونس عن القمة أصلاً.

٨ - أعلن العقيد القذافي عن مبادرة جديدة في ذكرى الثورة الليبية في الأول من أيلول / سبتمبر ١٩٩٠، طالب فيها بإحلال قوات الأمم المتحدة محل القوات العراقية في الكويت وانسحاب القوات الأمريكية من السعودية، وفك الحصار عن العراق، ووضع نظام داخلي للحكم في الكويت، ووضع سياسة نفطية لا يجوز الخروج عنها وتسوية مسألة الديون والتعويضات، وتمكين العراق من جزيرة بوبيان، وكان مصير هذه المبادرة مثل بقية المبادرات العربية الكثيرة التي طرحت وأهملت ولم يأبه بها أحد.

ثانياً ـ موقف الاتحاد المغاربي أثناء حرب تحرير الكويت:

١ ـ ليبيا وحرب تحرير الكويت:

- بعد ساعات من الحرب وجه العقيد القذافي نداء إلى الأمم المتحدة يدعوها فيه إلى وقف الغارات الجوية على العراق ثم قاد مظاهرة ضخمة اشترك فيها مليون متدرب طافت شوارع طرابلس تطالب بوقف القصف الجوي لبغداد، وفي لقاء له مع الطلاب الليبيين جسّد الزعيم الليبي الأزمة التي يعاني منها قائلاً: «إنه عندما تقف الآن مع العراق فإنك تقف ضد

شعب الكويت وضد مصر وسوريا والمغرب والسعودية والبحرين وقطر والإمارات الذين هم جميعاً يقاتلون في صف واحد مع الكويت».

- بعث الزعيم الليبي رسائل إلى الملوك والرؤساء العرب تتعلق بضرورة العمل المشترك والسريع لوقف الحرب في الخليج، كما اتصل بزعماء العالم الإسلامي وبعث بالعديد من الرسائل الى الأمين العام للأمم المتحدة يدعوه لوقف الحرب.

- رأت القيادة الليبية أن العراق في حالة دفاع عن النفس، رغم اعترافها بأن القيادة العراقية هي التي تسببت في هذه الحرب، وأكد القذافي أن العراق كان يحضر لاحتلال الكويت منذ عشر سنوات وأنه قد أقحم العرب في موقف دون استشارتهم.

- طالبت ليبيا بإيقاف إطلاق النار أكثر من مرة، وطرحت أكثر من مبادرة، وقال القذافي إن الحرب ليست لتحرير الكويت ولكنها بالتأكيد عمل انتقامي لتدمير العراق.

٢ ـ تونس وحرب التحرير:

- أعربت تونس عن استيائها الغميق لاندلاع الحرب، وتواصلت في مختلف أنحاء البلاد المظاهرات والمسيرات الداعية إلى وقف الحرب والتنديد بالعدوان الوحشي الذي يتعرض له الشعب العراقي، وكانت أكبرها تلك المظاهرات التي نظمها الاتحاد العام التونسي للشغل في ٩١/١/٢٠، وشارك فيها الآلاف في العاصمة التونسية.

- قامت تونس بتحرك دبلوماسي نشط ووجهت الرسائل إلى مختلف الدول تدعوها فيها إلى التدخل لوقف الحرب، وصرح وزير خارجية تونس الحبيب بولداس أن ما يحدث ليس هدفه تحرير الكويت وإنما تدمير العراق، وأكد الرئيس التونسي المعنى نفسه في أكثر من خطاب له، واتهم القوات المتحالفة في حرب الخليج بقيادة الولايات المتحدة بإساءة

استخدام التفويض الذي منحته لها الأمم المتحدة لطرد العراق من الكويت.

- أكد المسؤولون التونسيون في أكثر من مناسبة على تضامن الشعب التونسي مع شقيقه العراقي، وذكروا أن الأهداف التي يجري تدميرها ليست عسكرية وإنما هي أهداف مدنية وعلمية.

- في ٩١/٢/٢٧ أعرب وزير خارجية تونس عن ارتياحه لتحرير الكويت ولكنه أعرب عن قلقه البالغ من استمرار العمليات العسكرية ودعا إلى وقف فوري لإطلاق النار.

٣ ـ الجزائر وحرب تحرير الكويت:

- فور نشوب الحرب أعلن وزير خارجية الجزائر أن محاولة تدمير الإمكانات الاقتصادية والعسكرية للعراق تشكل انحرافاً عن الهدف الأصلي لقرار الأمم المتحدة الذي يسمح باستخدام القوة لتحرير الكويت، وقد حاولت الجزائر أن تنفي عن نفسها صفة الغموض الذي يسود موقفها مؤكدة أنه موقف مبني على المبادىء، وإن كانت تشعر بالإشفاق على العراق الذي يقف موقفاً متشدداً سوف يؤدي إلى تحطيمه.

- طلبت الجزائر في إطار الاتحاد المغاربي من مجلس الأمن أن يتدخل لوقف القتال، وسافر مبعوث جزائري إلى بغداد لمقابلة الرئيس العراقي، وصرح بعد عودته بأن الرئيس العراقي مستعد للتفاوض بقدر تصميمه على مواجهة الحرب.

- طلبت الجزائر من إيران السماح بمرور المساعدات إلى العراق عبر أراضيها، وأعربت عن قلقها العميق إزاء تورط تركيا، كما ناشدت الجزائر سكرتير الأمم المتحدة التدخل لإيقاف الحرب ودعت إلى اجتماع بلدان عدم الانحياز.

٤ ـ المغرب وحرب الخليج:

- فور الحرب أصدرت الحكومة المغربية بياناً أكدت فيه أن الفرصة ما زالت سانحة للتراجع عن الحرب في الوقت نفسه الذي أيّدت فيه الإضراب العام الذي أعلن في المغرب تعبيراً عن تعاطفه مع ضحايا الشعب العراقي، وأكد سفير المغرب لدى إسبانيا أن تأييد الحكومة المغربية لهذا الإضراب لم يكن المقصود به تأييد صدام حسين وإنما هو تعاطف مع الشعب العراقي.
- أجرى المغرب العديد من الاتصالات لوقف الحرب، وأوضح أن القوات المغربية المتمركزة في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات ليست قواعد عدوان، وإنما أرسلت للدفاع عن أراضي دولة شقيقة، وأنها تخضع لقيادة السعودية والإمارات وليس لقوات التحالف.
- قال الملك الحسن الثاني عاهل المغرب في رسالة إلى الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت في ١٩٩١/٢/٢٥ إنه «لن يهدأ إلى أن تتحرر الكويت ويعود شعبها إلى دوره العربي والإسلامي تحت قيادتكم الحكيمة»..

٥ ـ موريتانيا وحرب تحرير الكويت:

- أعلنت موريتانيا عن مساندتها للعراق ودعت إلى وقف فوري لإطلاق النار.
- نفت وجود زوجة الرئيس العراقي أو أي مسؤول عراقي على أراضيها.
- طلب وزير خارجية موريتانيا حسن ولد ديدي من مجلس الأمن في ١/٣١/ ١٩٩١ أن يضطلع بمسؤولياته في مواجهة أعمال التدمير التي يتعرض لها العراق.

وهناك العديد من العوامل التي أثرت على هذا الموقف المتباين لدول الاتحاد المغاربي، وخصوصاً تلك الإدانة الحادة التي أبداها المغرب الرسمي، وهذا التأييد المطلق الذي أبدته موريتانيا، بينما تقع مواقف ليبيا وتونس

والجزائر في الوسط من هذين الموقفين، ويعود هذا للأسباب التالية:

١ - أن النظام الملكي المحافظ في المغرب كان ميالاً دائماً للظهور بموقف الحليف من دول الخليج العربي، ولم يكن راضياً بطبيعة الحال عن انفراد العراق بتوجيه الأحداث في المنطقة وفق طموحاته الكبرى، وقد تدعم موقف المغرب مع المملكة العربية السعودية، عندما آزرته في بناء قوته العسكرية أثناء حرب الصحراء المغربية، وقد قام المغرب بإرسال قواته العسكرية إلى السعودية والإمارات رغم عدم موافقة أحزاب المعارضة عن هذا الأمر.

٢ - اتخذت موريتانيا موقفاً واضحاً في تأييد العراق ويعود ذلك إلى العلاقات المتميزة بينهما خصوصاً حين ساندها العراق أثناء الخلاف مع السنغال، وقد شبت المظاهرات في نواكشوط وهاجم المتظاهرون السفارة الأمريكية.

٣ - إدانة تونس احتلال العراق للكويت ولكن الحزب الحاكم وسبعة أحزاب معارضة أعلنت معارضتها ضد أي هجوم ضد العراق، كما أن هناك تأييداً ضخماً قد أبدته الجماعات الأصولية في تونس للعراق ضد ما أسمته بالهجمة الامبريالية والصهيونية.

٤ - تشابه الموقف الجزائري مع التونسي، ويبرز الوزن والأثر الذي لعبته الجماعات الأصولية المتشددة في إدانة التدخل الأجنبي ودعم العراق وقد انعكس هذا الأمر على الموقف الرسمي. ويصف الصحفي عيسى صيوده التغيير الذي طرأ على موقف الجبهة الإسلامية بأنه يشبه الانقلاب، فقد تحولت الجبهة من العداء الصريح للطرح العراقي في مسألة غزو الكويت الى المساندة الكاملة له والاستعداد لإرسال آلاف المتطوعين للحرب بجانبه. ويعود هذا لأن زعماء هذه الجبهة كانوا يتصرفون كرؤساء مقبلين للجزائر وقد عرضوا وساطتهم لحل الأزمة

وقاموا بزيارة المملكة العربية السعودية حيث تجاهلهم مسؤولوها الكبار ولم يستقبلوهم، وقد اعتبروا ذلك نوعاً من الإهانة، لا سيما وأن صدام حسين استقبلهم بنفسه وبكل المظاهر الرسمية المعهودة في استقبال الرؤساء ولذلك ما إن عادوا الى الجزائر حتى انقلب موقفهم من النقيض إلى النقيض[٣٩].

٥ - وقفت ليبيا موقفاً عقلانياً في البداية من الأزمة في محاولة منها لفك إطار العزلة الدولية والعربية حولها، وقد حاولت أن تتخلى عن الصورة الشائعة عنها من أنها تميل دائماً لتأييد حالات التطرف، لذا فقد أدانت احتلال الكويت ولكن اللجان الثورية قامت بعدة تظاهرات رسمية للتنديد بالتدخل الأمريكي في الخليج، ولكنها في موقفها لم تفلت كثيراً من افتقاد التوازن خاصة إزاء تزايد وجود القوات الأجنبية في المنطقة.



رد فعل
الحركات الأصولية العربية

عند دراسة رد فعل الحركات الأصولية أو «الإسلام السياسي» على أزمة الغزو وما أعقبها، لا مناص من العودة لتتبع جذور هذه الحركات إذا إن هذا التتبع لازم لفهم ردود أفعالها.

ولقد ظهرت الأصولية الدينية كتوجه داخل المجتمعات الدينية في صورة أفراد وحركات، وتمثل هذا التوجه بقصد الحفاظ على هويتهم المميزة، إن إحساسهم بأن هذه الهوية معرضة للخطر دفعهم إلى تحصينها بعقائد ومعتقدات دينية استرجاعية منتقاة من الماضي المقدس لكي تكون سداً بوجه التيارات والثقافات العلمانية اللادينية.

إنها وإن كانت تنطلق من الماضي لكن المراد بها توجيه المستقبل عن طريق وجود قيادة شخصانية متسلطة وقاعدة أخلاقية ـ اجتماعية صارمة يلتزم بها الأتباع والمؤيدون، وهكذا تتحدد هوية الخصوم وتتحدد مهمات الحركة الدينية في إعادة بناء المجتمع، لكن مما لا خلاف عليه أن الحركات الأصولية محتم عليها التورط والتعامل مع الحياة السياسية المعاصرة، وتتشارك فيما بينها بلغة عامة فيما يتصل بالتحديث والتطور والبناء السياسي والتخطيط الاقتصادي.. وإنها ـ وإن اختلفت قليلاً في بعض توجهاتها ـ تبقى هادفة إلى العودة إلى الإسلام الحقيقي النقي، (عن طريق السيادة في الدولة) أي ملك السلطة.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه في مواجهة أزمة سياسية وعميقة مثل كارثة غزو الكويت كيف تصرفت هذه الجماعات، وكيف فهمت المتناقضات التي طرحتها مثل هذه الأزمة، والأكثر دهشة من ذلك كيف انحازت هذه الجماعات في مجملها العام إلى نظام «علماني» كان يجهر دائماً بهذه العلمانية، ويضطهد كل من يناوئه أو لا يناوئه إن هو التمس التمسك بالدين، في الوقت الذي تخلت فيه هذه الجماعات والأحزاب عن دول الخليج المحافظة التي طالما احتضنتها ووفرت لها الدعم والحماية على مدى سنوات طويلة.

يقول الدكتور محمد أبو القاسم مستشار المركز الإسلامي العالمي في واشنطن(٤٠):

لقد احتضنت دول الخليج الكثير من هذه الجماعات التي كانت مضطهدة ومطاردة في بلادها، ليس حباً في هذه الجماعات، ولكن معاداة للأنظمة التي كانت تحاول أن تقمعها، وأعني بها نظام الناصرية في مصر وحزب البعث في بلاد الشام والعراق. فقد كانت هذه الدول على خلافات مستترة أحياناً ومعلنة في أحيان أخرى مع هذه الأنظمة، وقد وجدت هذه الجماعات ـ خاصة الإخوان المسلمين ـ دعماً كبيراً في بلاد الخليج حتى أصبح لها مؤسساتها الخاصة وصحفها الخاصة واكتسبت قوة ذاتية مؤثرة بمعزل عن الأنظمة التي احتضنتها حتى أنها حاولت أن تؤثر في هذه الدول وتجعلها تخضع لتوجهاتها وآرائها.

لقد كان الخلاف موجوداً بين دول الخليج وهذه الجماعات وكل ما فعله الغزو العراقي للكويت هو أنه فجر هذه الخلافات وكشف كل الأقنعة، لقد نبهنا أكثر من مرة إلى وجود هذه الخلافات، والجماعات الإسلامية التي وقفت بجانب العراق لم تفعل ذلك حباً في النظام العراقي، فهي أول من يعرف مساوئه ومدى ابتعاده عن أهداف الإسلام، كما يرونها، ولكنهم فعلوا ذلك حنقاً على دول الخليج التي لم ترضخ لمطالبهم وتنفذ توجيهاتهم.

الدين والواقعية السياسية

الاستجابات الإسلامية تجاه حرب الخليج

على الرغم من اندحار قوات صدام الغازية وهزيمتها بشكل ماحق براً وجواً إلا أنه ربح سمعة أدبية لأنه واجه وحيداً القوة الهائلة التي قادتها أمريكا، بما في ذلك ضربه إسرائيل بالصواريخ، الأمر الذي أدى بملايين المسلمين إلى التعارض مع حكوماتهم واعتباره «بطلاً مسلماً» مما أبرز الدين كأهمية مركزية تقع في قلب الأزمة السياسية للعالم الإسلامي.

لم يكن صدام حسين أو نظامه البعثي في يوم ما محط أمل للإسلام السياسي قبل أزمة الخليج ولم يتورع عن إعدام آية الله محمد باقر الصدر وشقيقته شنقاً في نيسان / أبريل ١٩٨٠.. لكن النظر إليه على أنه بطل إسلامي من معظم - وليس كل - الإسلام السياسي، كان أكثر الأمور إثارة. وفي هذا المجال فإن النداء العاطفي للقضية الفلسطينية التي تؤجج الغضب المستتر والتعرض للدول الخليجية التي استدعت القوات الأجنبية والشكوك في دوافع استجابة تلك الدول وجيوشها جعل الحركات والجماعات الإسلامية الأصولية تحدد جدول أعمالها السياسي إزاء الأزمة.

لم تكن الأوهام المعادية للسعودية والكيان الصهيوني في خطاب صدام حسين من قبيل المصادفة، فالسعودية وفلسطين تمثلان رموزاً عاطفية متداخلة في التداعيات الفكرية السياسية لدى المسلمين، كلاهما يمثل المدن المقدسة للإسلام وارتباطهما بحياة النبي - ﷺ - وحين طرح صدام حسين مبادرته في ١٢ أغسطس ١٩٩٠ ربط بشكل واضح انسحابه من الكويت بالانسحاب الإسرائيلي من الأرض المحتلة، مستغلاً الشعور الديني العميق لدى المسلمين جميعاً تجاه هذه القضية، محاولاً تحويل الأنظار عن احتلاله للكويت، وبالضرب على الوتر الحساس بشكل مخادع وجد تجاوباً في معظم شوارع العالم الإسلامي.

فقد أدان خطيب المسجد الأقصى بحدة أمام عشرة آلاف مصل، قائلاً «القادة العرب يمنحون أراضي المسلمين للأمريكيين»[41]، وفي الأردن دعا الإخوان المسلمون إلى تطهير الأرض المقدسة لفلسطين ونجد والحجاز من الصهاينة والامبرياليين، وفي لندن تجمع المسلمون وصرخوا بشعارات معادية للسعودية وحتى المسلمون في الصين شعروا بأن الإسلام قد أهين، وأن معارضة صدام للقوات الأجنبية تستحق التأييد، لذلك حرص السعوديون على استصدار فتوى دينية من الشيخ ابن باز تقر السماح بوجود مثل هذه القوات لمقاومة العدوان والدفاع عن البلاد، كما أصدر مجلس كبار العلماء موافقته على دعوة الملك فهد لهذه القوات وأن عليه أن يسعى لطلب أية مساعدة من أية قوة تمكنه من تحقيق ذلك الهدف.

وقد ألقى هذا الوضع الفريد بظلاله على الوضع الداخلي للمملكة العربية السعودية في ظل الدعاية الضخمة التي قام بها النظام العراقي لتشويه صورة النظام السعودي وشيوع العديد من الأقاويل حول قيام جنود القوات الغربية بممارسة شعائرها الدينية على أرض المملكة، وكان البعض يتساءل: إذا دخل أرضك كلب هل تستقدم أسداً للتخلص منه؟

الشارع الإسلامي واستجابة الأصوليين

لقد كانت قيادة الحركة الإسلامية في جميع أنحاء العالم الإسلامي في مأزق، فمن جهة يميل أعضاؤها للتعاطف مع صدام، ومن جهة ثانية فإنها تعتمد في تمويل معظم أنشطتها على الأموال القادمة من النشاطات الشعبية في الدول الخليجية خصوصاً المملكة العربية السعودية والكويت.

إن الحماس الذي ظهر لصدام حسين كان نتيجة شعور عام بالخيبات التي رافقت المسلمين في فلسطين والأردن والجزائر وشعور بالسخط تجاه الأنظمة الخليجية حيث جلبت الثروة لهم حسد وعداء وبغض الآخرين من فقراء العرب والمسلمين.

وعلى الرغم من الأموال الهائلة التي أنفقتها دول الخليج لصالح العرب والمسلمين إلا أنها لم تجن ثمار ذلك من التأييد، ولعل ذلك يعود إلى الربط الخاطىء الذي يعتقد به البعض والقائم بين الثروة الخليجية والاقتصاد الأمريكي من جهة، ودور الاقتصاد الأمريكي في مؤازرة الاقتصاد الإسرائيلي من جهة أخرى، كما قد يكون ذلك أيضاً نابعاً من حالة «الإحباط» الذي أصاب التنمية في بلدان الكثافة البشرية العربية، وقد رافق ذلك شكوك متوارية في النوايا الغربية تجاه العالم الإسلامي الذي لم يكن شعوراً معادياً للغرب، لم يختف من الذاكرة التاريخية العامة لدى المسلمين حيث رأت الجماعة الإسلامية في المغرب «أن هدف الغرب ليس تحرير الكويت بل تدمير البنية الاقتصادية والعسكرية للعراق الذي يمثل قوة عربية.. مع هدف تعزيز القوة الإسرائيلية والسيطرة على الثروة النفطية العربية»[٤٢]، كل هذه التفسيرات ساعدت على التأييد التلقائي الذي برز لدى الجماهير في الشارع الإسلامي العربي وسار بها وراء صدام، كما ساعدت على تفسير الضغط الذي نجم من القاعدة إلى القمة مسبباً مأزقاً حقيقياً للحكومات العربية والمعارضة الإسلامية على السواء والتي ستكون حمقاء إن عرضت علاقتها المالية مع دول الخليج للخطر وستكون طائشة ومتهورة لو لم تستجب لشعور أعضائها المؤيد لصدام.

حركات المعارضة الأصولية الشيعية العراقية

مع بدء الهزيمة العراقية في حرب الخليج ونتيجة للضعف السياسي برزت عدة حركات سياسية كبيرة ومتنافسة تتشارك في الابتهاج الشديد لقيام الصعوبات بوجه نظام صدام حسين، ومع هذا فقد تمكن صدام حسين من القضاء عليها وبقوة، الأمر الذي وجد فيه الأصوليون العراقيون أنفسهم في موقف محفوف بالمخاطر: حصار تجاري وحرب محدودة ضد العراق، وقبول الأطراف الأخرى لها بشكل حذر مع التركيز على وحدة الأراضي العراقية ومواجهة مطلقة مع نظام لا يمكن احتماله.

ورغم أن دول التحالف ودول الخليج كانت ترغب في غياب نظام صدام حسين لكن ليس بأي ثمن، لأنها لم تكن راغبة في فتح «صندوق باندورا» أو الحرب الأهلية كما أنها لم ترغب وهذا الأكثر أهمية في إذكاء نار قيام دولة أصولية على النمط الإيراني على الحدود الشمالية للسعودية والكويت.

ورغم فشل الانتفاضة الشيعية أثناء اندحار صدام بعد بضعة أسابيع على قيامها إلا أن حركة المعارضة الإسلامية العراقية ظلت أقوى عناصر المعارضة ضد صدام بالنسبة لسكان العراق الناطقين بالعربية «يشكل الأكراد ١٨٪ من الشعب العراقي ولهم لغتهم الخاصة و٥٥٪ من الشيعة و٢٣٪ من السنة» (هذه النسبة الأكثر قبولاً لدى كثير من الدارسين).

رد الفعل تجاه الكويت

كان رد فعل أهم أربع منظمات إسلامية معارضة «حزب الدعوة، وأمل، ومنظمة العمل الإسلامي، والمجلس الأعلى»، متطابقة من الناحية العملية حيث شجبت جميعها الغزو وبصرامة باعتباره جريمة تتناقض مع الشريعة الإسلامية ومبادئها.

أما موقف هذه الحركات تجاه الوجود الغربي في المنطقة فقد اتسم بالتعارض، ففي حين دعت المجتمع الدولي لمعاقبة صدام ونظامه، فإنها تغاضت بذلك ولو ضمنياً عن الوجود الغربي في المنطقة.

ولأن هذه الحركات تقف في الجانب المتطرف المعادي للولايات المتحدة فإنها لم تستطع مقاومة إغراء مهاجمة الغرب، وعادة ما تشجب وجود الجيوش المسيحية في المنطقة، كما لم يكن لدى الجماعات الإسلامية المعارضة للنظام العراقي أي شك في أن الأمريكيين يتذرعون بالغزو العراقي للكويت لاحتلال المنطقة الغنية بالنفط لتحقيق أهدافهم الخاصة بهم، وأحياناً يطالبون بالإجلاء الفوري للقوات الأجنبية وترك حل المشكلة للأمة الإسلامية، وهذا مستمد من البيان الرسمي المشترك الذي نشر

للحركات الأصولية الشيعية وشاركها فيه الأحزاب الكردية والحزب الشيوعي وبعثيون سابقون[٤٣].

هذه الرؤية المتناقضة تجاه الغرب انعكست في أسلوب المصطلحات المستخدمة من قبل الأصوليين الإسلاميين العراقيين، فحين يكون النداء لطلب مساعدة الغرب فإنهم يصوغونه بأسلوب مناشدة المجتمع الدولي والرأي العام العالمي، أما في حالة شجب الغرب فإنهم يدعونه «الامبريالي» أو «قوى الاستكبار»، ونظراً لأن وسائل الإعلام الغربية تتجاهلهم فإنهم استخدموا أزمة الغزو لدخولهم الإعلامي إليها وعرض قضيتهم عبر تلك الوسائل.

اللحظة الحاسمة: الأصولية الإسلامية الفلسطينية

أزمة الخليج ومأزق حماس

الموقف الذي تبنته حماس في أزمة الخليج يحتاج أن ينظر إليه في إطار تنافسها مع منظمة التحرير الفلسطينية من أجل الهيمنة السياسية في المناطق المحتلة، بل ويمكن تقييم موقف حماس أنه قد أصيب بشيء من الارتباك، لقد وقعت قيادة حماس ما بين المطرقة والسندان، الرأي العام الفلسطيني المؤيد لصدام حسين بانجراف شامل من جانب، والاعتماد المالي على الدعم الشعبي من الدول النفطية من جانب آخر.

إن أزمة الخليج وفق رؤية حماس الخاصة تمثل مرحلة أخرى في الصراع بين الخير والشر، حرب «صليبية» جديدة يقوم به الغرب، و «مؤامرة نصرانية كريهة ضد ديننا وحضارتنا وأرضنا»، فالولايات المتحدة «تأمر كل القوى المعادية للإسلام والمسلمين»، وجورج بوش هو «زعيم الآلهة المزيفين» و «قائد قوى الشر».

كذلك رفضت حماس دعوى التحالف بالدفاع عن القانون الدولي: «أين كانت هذه الدول حين استولى اليهود على أرض فلسطين وسيناء ومرتفعات الجولان؟ وأين كانت يوم غزت إسرائيل جنوب لبنان»؟ أما مجلس الأمن

الدولي فهو يمثل «ديكتاتورية عالمية في أكثر الأشكال خفاء»، هل ننسى استخدام بريطانيا حق الفيتو حيث قامت من خلال «وعد بلفور» بزرع هذا الجسد السرطاني «إسرائيل» في بلادنا، ومن خلال أمريكا، «الحليف الاستراتيجي لأبناء الأفاعي» فالقوى الأمريكية «غيرت رداءها الاستعماري القديم لتلبس زياً جديدة يتمثل بتأييد الإدارة الدولية في الدفاع عن الحق والعدالة والشرعية. لكننا لا نعيش الوهم، إن العملية في الحقيقة الاستعداد لغزو العراق وتسهيل عملية غزو إسرائيل للأردن»[٤٤].

لقد صادقت حماس على مبدأين متلازمين: الأول: «ضرورة حل المشاكل العربية في إطار العائلة العربية» والثاني ضرورة الامتناع عن استخدام القوة الذي لا يؤدي إلا إلى سفك الدماء فيما بين أبناء الأمة الواحدة ويفتح الباب للقوى المعادية»[٤٥]

إن البيان الصادر في ١٣ آب / أغسطس ١٩٩٠ سلط الضوء على مطالب الحركة: «انسحاب القوات الأمريكية من المناطق العربية التي انتهكت حرمتها وترك الشؤون العربية للعرب أنفسهم»، كما نص البيان على «أن الكويت والعراق إخوة كبقية الدول العربية، وأنهما يجب عليهما العمل لحل المشاكل القائمة بينهما بأنفسهم» إلا أن البيان ذاك لم يطالب بالانسحاب العراقي، وسكت عنه.

أما البيان رقم ٦٣ لحركة حماس فيتعلق بالقضية الكويتية من جانبها الإنساني والسياسي، حيث نص البيان على التالي: «نحن هنا في فلسطين، وفي عمق العذاب، نشعر أكثر من أي طرف آخر بمرارة فقدان الوطن، ومعاناة التشريد والهجرة.. إن شعبنا الفلسطيني المخلص لا ينسى إحسان وكرم أهل الكويت تجاه الشعب الفلسطيني خلال محنته»، ولكن سرعان ما أضافت حماس «نحن على يقين أن إخواننا العراقيين سوف يمنحون أخوتهم الكويتيين الأمن والحماية لأنفسهم وأموالهم وممتلكاتهم وحرياتهم»، وما كانت تتوقعه حماس أن يعامل العراق أهل الكويت بالعدل، كما دعت «شعب

الكويت إلى حق تقرير مستقبل بلادهم» وأن النزاعات «يجب أن تحل في إطار العمل العربي أو الإسلامي، الذي يعد من واجبه البحث بشكل دقيق في الدعاوى العراقية سواء بالتحكيم ورسم الحدود أو بإلغاء الديون المترتبة على العراق بسبب الحرب مع إيران»[٤٦].

في البيان رقم ٦٤ ترى حماس وجوب «تمكين الكويتيين من ممارسة حقهم بتقرير المصير واختيار النظام السياسي وفقاً لما يرونه مناسباً لهم»، بهذا الأسلوب لم تؤيد حماس الموقف العراقي بشكل كامل حتى وإن حدث شيء من التعاطف مع بعض الادعاءات العراقية كما أنها لم تنحز تماماً مع الموقف الكويتي، وكانت قضية فلسطين هي الجوهر الرئيسي للموضوع: «إن صراعنا في الخليج ضد الصليبيين هو ذات الصراع في فلسطين ضد الصهاينة»[٤٧]

هذه التوجهات تدفع إلى الاستنتاج أن حركة حماس كانت تسعى ألا ينظر إليها كمعارضة للرأي العام الفلسطيني، وفي الوقت ذاته لا تستطيع أن تقدم المبرر لقطع المساعدات المالية الخليجية التي تعتمد عليها لتمويل أنشطتها خاصة أن منظمة التحرير الفلسطينية ـ خصمها الرئيسي ـ قد بدا عليها الضعف بسبب انحيازها التام مع العراق والذي كان من نتيجته أن فقدت المصادر المالية الخليجية.

الاستجابة غير الواثقة:

الحركة الإسلامية في مصر

حزب العمل

لقد عارض حزب العمل الغزو العراقي للكويت لكن لم يحدث أن أدانه لأنه يعتقد أن أسلوب الإدانة يعرقل نجاح مساعي الوساطة، يضاف إلى ذلك اعتقاد الحزب أن للعراق سبباً مشروعاً للشكوى من الكويت، ولم يخف الحزب اعتقاده أن الكويت أداة بيد الغرب الساعي للسيطرة على المصادر

لنفطية، بهذا المفهوم يميز الحزب بين التذمر العراقي المشروع من الكويت من جهة، والغزو اللامشروع للكويت كأسلوب لمعالجة هذا التذمر من جهة ثانية!

لقد أدان الحزب التحالف الدولي على أساس أنه يهدف إلى تدمير أو إضعاف الإمكانات العسكرية للأمة العربية والإسلامية حتى تتحقق السيطرة الأمريكية الإسرائيلية على مقدرات المنطقة.. من هذا المنطلق انتقد حزب العمل المشاركة المصرية الرسمية في التحالف الدولي ضد العراق، لأن تلاعب أمريكا بسياسات مصر أحدث ضرراً فادحاً بمصالحها في العالم العربي، خاصة أن مصر انضمت إلى التحالف دون الأخذ بعين الاعتبار عدد المصريين الهائل العاملين في العراق، ودون ضمان القبول الأمريكي لطلب مصر بتجريد إسرائيل من الأسلحة النووية مقابل تحجيم القوة العسكرية العراقية، كذلك فإن الحكومة المصرية لم تربط كل ذلك في أن يكون لها دور عسكري أكبر في مرحلة ما بعد الحرب.

ووفقاً لرأي الحزب فقد كان الاتحاد السوفييتي حليفاً متضامناً مع الولايات المتحدة، ولذلك انتقدت جريدة الحزب بشدة دور السوفييت في التفاوض مع العراق قبل الهجوم البري الذي اندلع يوم ٢٥ شباط / فبراير ١٩٩١، ووصفت الجريدة الدور السوفييتي بالدور الفاسد، واتهمتهم بخيانة العراق وربطت التورط السوفييتي في هذه الأزمة وفقاً لما هو شائع بخداعهم لعبد الناصر عام ١٩٦٧.

لقد وصف الحزب التحالف الدولي كحملة صليبية ضد قيام الإسلام والعروبة، ونسب ذلك إلى كون العديد من المسؤولين الاستراتيجيين الغربيين من اليهود مع إشارة خاصة إلى وزير الخارجية السوفييتي الجديد وقتها، وقد ترافق ذلك مع مقالات حماسية ملتهبة ضد الولايات المتحدة في مقابل الحديث عن العراق بلغة الثناء والإطراء.

الإخوان المسلمون

إن علينا أن نشرح موقف الإخوان المسلمين في مصر ببعض من التفصيل لأنه أكبر هذه التنظيمات الإسلامية من ناحية، ومن ناحية أخرى لأن تأثير هذه الجماعات لا يقتصر فقط داخل حدود مصر، ولكنه يمتد ليشمل بقية أفرع الجماعات الأخرى التي يجمعها مع الجماعة الأم تنظيم دولي، وبذلك فإن آراء الجماعة تبدو في مختلف البلاد مثل نشرية الأواني المستطرقة تؤثر كل جماعة في الأخرى، كما أن لهذه الجماعات منابر معروفة وأسماء ورموز واضحة يمكن من خلالها رصد ردود أفعال هذه الجماعة عبر كل ملامح الأزمة.

اختلف موقف الإخوان المسلمين في مصر مع التطورات المتلاحقة التي سارت فيها الأزمة، وقد بدأت المرحلة الأولى مع بداية الأزمة ثم ما أعقبها من قيام العراق بكارثة الغزو، وشملت المرحلة الثانية قيام حرب تحرير الكويت بين العراق والقوات المتحالفة، أما المرحلة الثالثة والأخيرة فقد أعقبت انتهاء الحرب، وما ترتب على ذلك من آثار، ويمكن رصد ملامح موقف الإخوان باختلاف هذه المراحل:

أولاً ـ الإخوان المسلمون وكارثة الغزو

١ - أرجع الإخوان الأزمة لأسباب عديدة منها الأسباب الدينية المعتادة وهي ما يتعلق بابتعاد المسلمين عن أمور دينهم، وتولي حكام لا يقيمون شرع الله، ومنها الأسباب السياسية مثل تحميل الولايات المتحدة مسؤولية الغزو وتحريض العراق على القيام بالغزو الأمر الذي توافق مع ميول حكام العراق.

وهكذا نرى أن الإخوان المسلمين قد عارضوا واقعة الغزو في البداية، وأصدروا بياناً أعربوا فيه عن رفضهم ومعارضتهم للغزو العراقي للكويت، وما تلا ذلك من استباحة الأنفس والأعراض والأموال وترويع

الآمنين، وطالبوا بسحب القوات العراقية من الكويت وتركها لأهلها، مؤكدين أن هذا العمل «الاحتلال» سوف يفتح أبواب شر كبيرة وسوف يؤثر على مجريات كفاح الشعوب الإسلامية في كل الأرجاء وخاصة فلسطين المحتلة، وقد ناشد البيان قادة العراق أن يعيدوا النظر فيما أقدموا عليه، كما أهاب بشعوب وقادة الأمة الإسلامية ببذل مساعيهم ونفوذهم لدى العراق لسحب قواته من الكويت(٤٨).

٢ - تغير موقف الإخوان المسلمين بعد ذلك مع تواتر أنباء وصول القوات الدولية إلى المنطقة، فأصدروا بياناً ثانياً بعد أسبوع واحد عبروا فيه بصورة مفصلة عن موقفهم ورؤيتهم للأزمة، فأكدوا من جديد رفضهم ومعارضتهم لاستخدام القوة في العلاقات بين الدول العربية والإسلامية، وضرورة أن تتم تسوية مثل تلك الخلافات بالطرق السلمية، وندد البيان واستنكر بشدة التدخل الأمريكي العسكري في أزمة الخليج وطالب بانسحابها وانسحاب كافة القوى الأجنبية الأخرى من المنطقة على الفور، مؤكدين أن وجود مثل هذه القوات - أياً كانت مبرراته وأسبابه - يعيد الى الأذهان عصور الاحتلال والحماية السافرين للمنطقة(٤٩).

وقد صعد المستشار مأمون الهضيبي وهو واحد من أهم زعماء الإخوان المسلمين من حدة انتقاداته التي شملت تصريحات الرئيس مبارك عقب لقاء مبارك بوزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر في شهر أيلول / سبتمبر ١٩٩٠، والتي جاء فيها أن المنطقة لن تعرف الاستقرار إلا بإلغاء الأسلحة الموجودة لدى العراق، حيث أكد المستشار الهضيبي أنه من غير المعقول أن تبقى إسرائيل بقوتها النووية وأسلحتها الكيماوية ثم يقال لدول عربية وإسلامية مهددة بالتوسع الإسرائيلي إنه لا بد أن تنزع أسلحتها(٥٠).

٣ - ثم جاء موقف الإخوان المسلمين بالمطالبة بإرسال قوات إسلامية أو

عربية بصفة عامة وقوات مصرية بصفة خاصة تكون بمثابة منطقة عازلة وقوة حاجزة بين كل من العراق والسعودية، إلى أن يتم التوصل إلى حل سلمي للأزمة، ثم تبدل هذا الموقف أيضاً مع وصول القوات الأمريكية والمتحالفة إلى المنطقة، وعاد الإخوان يطالبون بعدم اشتراك أي قوات عربية وإسلامية لأن هذا سوف يجعلها تحت إمرة الولايات المتحدة، وبالتالي ستتحول هذه القوات إلى مظلة لإضفاء الشرعية على القوات الأجنبية، ومن هنا جاء رفض الإخوان لكافة مظاهر الوجود العسكري على الأرض العربية بالخليج أجنبية كانت أو عربية إسلامية.

ثانياً ـ موقف الإخوان أثناء حرب تحرير الكويت:

١ - مع بداية الحرب صعّد الإخوان المسلمون من هجومهم ضد القوات المتحالفة وعلى رأسها الولايات المتحدة واتهموا النظم العربية المتحالفة معها بالتبعية ومن ذات المنطق انتقدوا موقف هذه النظم، وطالبوا رؤساء الدول العربية والإسلامية الأخرى ببذل مزيد من الجهود لوقف هذه الحرب والتوصل إلى حل سلمي، واستنكر البيان الذي صدر بعد الحرب مباشرة الحرب التي يشنها الغرب ضد العراق وأسلوبها الهمجي التدميري الذي لا يتفق والأهداف المعلنة عن طبيعة عمل قوات التحالف، حيث رأى الإخوان في ذلك الأسلوب طريقة لتدمير العراق، ورأى الإخوان أنه أياً كانت خطيئة حاكم العراق ونظام حكمه الذي وصفته بالمستبد الكريه، فإن ذلك لا يمكن أن يغيّر من حقيقة أن الملايين من أبناء شعب العراق هم جزء هام من الأمة العربية، وكذا شن البيان هجوماً عنيفاً على الحكومة المصرية، بسبب انحيازها لأمريكا حليفة العدو الصهيوني[٥١].

٢ - ومع اشتداد القتال صعّد الإخوان من درجة هجومهم ضد الولايات المتحدة وحلفائها وأصدروا بياناً أدانوا فيه بشدة هجوم قوات التحالف

على ملجأ «العامرية» في بغداد حيث لقي عدد كبير من المدنيين العراقيين حتفهم، ودعا البيان إلى وقف الحرب فوراً ثم أصدروا بعد ذلك مباشرة بياناً رحبوا فيه بالمبادرة العراقية التي أعلنها مجلس قيادة الثورة العراقية في ١٥/٢/١٩٩١ وهي المبادرة التي عدل فيها عن اعتبار الكويت جزءاً من العراق وإقراره بكيان الكويت كدولة حرة مستقلة ذات سيادة، ودعا البيان الدول الإسلامية والعربية إلى ضرورة مساندة مطلب وقف الحرب والبدء في مفاوضات سلمية عبر هذه المبادرة التي تحقق صالح جميع الأطراف(٥٢).

٣ - تجدر الإشارة هنا أنه رغم كل هذه البيانات المتعاطفة مع العراق إلا أن الإخوان المسلمين أكدوا أكثر من مرة في أكثر من مناسبة معارضتهم للنظام العراقي وحكم صدام حسين الديكتاتوري، وقد تم التأكيد على لسان المستشار مأمون الهضيبي أن موقف الإخوان من الحرب لم يكن من منطق التعاطف مع صدام حسين وإنما رغبة في الحفاظ على الأمة، وكذا فقد رفض الإخوان ادعاء العراق بالدفاع عن الإسلام والقضية الفلسطينية(٥٣).

ثالثاً ـ موقف الإخوان المسلمين بعد حرب تحرير الكويت:

١ - فور انتهاء المعارك سارع الإخوان بالإعراب عن فرحتهم بعودة الكويت إلى أهلها، وانتهزوا الفرصة للمطالبة بالاعتبار مما تعرضت له البلاد، وطالبوا بضرورة أن يمارس الشعب الكويتي وغيره من الشعوب العربية والإسلامية حقها في حياة شورية سليمة، تعبر عن إرادته الحرة، مؤكدين أن ما حدث في منطقة الخليج يرجع في المقام الأول إلى استبداد الحكام وفساد الأنظمة وغياب الشورى الإسلامية(٥٤).

٢ - ومع اندلاع الاضطرابات في شمالي وجنوبي العراق أعاد الإخوان هجومهم على الدول الغربية وعلى رأسهم أمريكا، محملين إياهم

مسؤولية ما يحدث، ومؤكدين أن ذلك أمر مخطط ومستهدف منذ اندلاع الأزمة[٥٥].

ويمكن إجمال عدة ملاحظات حول موقف الإخوان المسلمين في أزمة الخليج في النقاط التالية:

١ - في المرحلة الأولى يمكن القول إن موقفهم المبدئي كان ضد الغزو، ومطالبة العراق بالتراجع، وحاولوا خلال هذه المرحلة الوصول إلى رؤية متوازنة في سياق الحديث عن أسباب المشكلة وأصولها، بحيث نظروا إلى عناصر الأولويات الداخلية داخل النظام العراقي وكذا عناصر التآمر الخارجي ممثلاً في الولايات المتحدة.

٢ - في المرحلة الثانية تغير موقف الإخوان مع اندلاع القتال، وحذروا من خطر خلط الأوراق، وأن إدانتهم للحرب التي شنتها الولايات المتحدة ضد العراق لا يعني قبولهم للغزو العراقي مؤكدين على موقف جوهره أنه لا يمكن علاج الخطأ بخطيئته، كذا فقد شهدت هذه المرحلة إمداداً في خطاب الإخوان على ضرورة قيام الأمة الإسلامية والعربية بواجباتها لدرء الخطر الناجم عن أزمة الخليج، وكان ترحيبها كبيراً بكل المبادرات التي طرحت لوقف القتال وكذا كان تنديدها كبيراً بالولايات المتحدة لرفضها هذه المبادرات على حد قول البيان.

٣ - في المرحلة الثالثة أكد الإخوان عن رضاهم لتحرير الكويت، ورجوع أهلها وعبروا في بياناتهم عن مجموعة من القضايا الأساسية، فقد أكدوا على تشابك قضايا الأمة الإسلامية، إذا أكدوا على أسباب ما حصل هو شيوع الاستبداد في الممارسات السياسية وغياب الشورى وتغيب الشعوب كعناصر أساسية في تسيير دفة الحكم، وكذا محاولة كشف النقاب عن عناصر الازدواجية في مفهوم الشرعية الدولية حيال أحداث المنطقة العربية بالرغم من تشابكها وترابطها.

وهكذا يبدو موقف الإخوان المسلمين في مصر معادياً لتصفية الكويت وتحرير أهلها فقد تم خلط كثير من الأوراق وإدخال كثير من القضايا الفرعية والقديمة ثم قضية حديثة وأساسية حتى تتوه أوراقها الأساسية، كل ذلك الموقف السلبي يبدو معتدلاً إن قسناه لما صدر من بيانات مبالغ فيها عن جماعات الإخوان في بلاد أخرى مثل الأردن والجزائر، حيث كان رد الفعل مباشراً ودون محاولة لتلمس أي موقف متوسط، وهو الأمر الذي أثار ثائرة الإخوان المسلمين داخل الكويت، وأعلنوا انسحابهم من التنظيم الدولي منه، رغم أنهم كانوا من أنشط الجماعات الموجودة بداخله وأكثرها سخاء وأسرعها إلى فعل الخير، وقد كتب لسان حال الإخوان المسلمين في الكويت الدكتور إسماعيل الشطي رئيس تحرير مجلة المجتمع الكويتية رسالة إلى المرشد العام للإخوان المسلمين السيد حامد أبو النصر يعلن هذا الأمر قائلاً: «يا فضيلة المرشد، إنه ليؤمن أن يكتب قلمي عن موقف مخالف للإسلام يقفه الإخوان وبإصرار حتى هذه اللحظة، لقد وقف الإخوان المسلمون الكويتيون مذهولين من هول ما يسمعونه ويرونه ووجدوا صعوبة بالغة في فهم هذا الموقف وتفسيره»[٥٦].

وقد أحدثت أزمة الكويت موقفاً متباعداً بين عناصر التنظيم المختلفة ما زالت مستمرة حتى الآن.

وقد حدثت عدة محاولات للمصالحة أبرزها ما قام به الكاتب فهمي هويدي حين كتب عدة مقالات في جريدة الشرق الأوسط التي تصدر في لندن حاول أن يبرر فيها المواقف المتباعدة بأن الذين أيدوا الكويت من الإخوان المسلمين كانوا يتبعون فقه «دفع الصائل»، أما الذين وقفوا ضد الكويت وضد التدخل الأجنبي في المنطقة بأنهم يتبعون «فقه الموازنات»، وأن كلا الفريقين كانا على حق وهو تبرير واه لا يمتلك منطقاً يقيمه.

الجماعات الإسلامية

نظرت الجماعات الإسلامية لأزمة الخليج نظرة ذات شقين: الأول، أن أزمة الخليج ليست إلا مؤامرة غربية للسيطرة على المسلمين وإذلالهم، والثاني: أن صدام حسين جزء من هذه المؤامرة لعدوانه على الكويت، وعدائه للحركة الإسلامية في بلاده والثورة الإسلامية في إيران، أما الكويت فإنها في نظر الجماعة جزء من المخطط الغربي وأنها لا تطبق الشريعة الإسلامية.

لقد اختلفت هذه الجماعات فيما بينها بالنسبة للتفاصيل، فزعيم منظمة الجهاد العسكري المسجون عبد اللطيف حسن الزمر أبدى تحذيراً من أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى إعادة تشكيل العقل العربي الإسلامي لكي يقبل فكرة التفوق الغربي ومن ثم يقبل الإذلال، في حين صرح عمر عبدالرحمن زعيم جماعة الجهاد الإسلامي من منفاه في الولايات المتحدة: أن المسلم الذي يقتل في حرب لا يخوضها من أجل إعلاء كلمة الله لا يعد شهيداً، ومما يجدر ذكره أن الزمر وعبدالرحمن دعيا إلى القتال والجهاد إلى جانب العراق.

وهناك أقلية من هذه «الجماعة» كأولئك الموجودين في بني سويف في مصر العليا، تعتقد أن الأزمة هي نزاع بين الولايات المتحدة ممثلة الشيطان الأعظم وأتباعها في العالم العربي الإسلامي من جهة والإسلام من جهة أخرى ولذلك دعوا إلى الجهاد ولصالح العراق.

اختبار القوة الإسلامية الجزائرية

إن محاولة صدام حسين اللعب بالورقة الإسلامية من خلال الإعلان عن مقاومة العراق لقوى التحالف الذي تقوده أمريكا في صورة «الجهاد»، قد تم تجاهله من المعلقين الغربيين على أساس أن تلك دعوى زائفة في ضوء العقيدة العلمانية لحزب البعث، وسجله الممتلىء باضطهاد الحركات

الإسلامية في العراق، ورغم ذلك فقد حول الرأي العام المساند للعراق صدام حسين إلى بطل شعبي.

والحركة الإسلامية دائمة العداء للبعث لأنه يقوم على المعنى العلماني للعروبة متجاوزة الانقسامات الدينية والاجتماعية السائدة في المشرق العربي، أي أن البعث يقود المجتمع أيديولوجياً وفكرياً وليس دينياً، في حين أن الوضع مختلف في المغرب العربي لأن الدين هو الذي يقوم بهذا الدور التوحيدي للمجتمع على اختلاف طبقاته لانعدام وجود الفرق بين السني والشيعي وعدم وجود المسيحية أيضاً، لذلك يكون الإسلام هو القوة الرئيسية لتجاوز الانقسامات الطبقية والاختلافات العرقية واللغوية بين العرب والبربر.

ولذلك فإن التعارض بين التيار العروبي والتيار الإسلامي هو أمر طبيعي في المشرق، لكن ليس له وجود في المغرب، فالحركة الإسلامية الجزائرية المعاصرة تستمد رؤيتها من الأطراف المتشددة في الحركة الإسلامية التي تطورت في المشرق، والتي تعيش جالة تعارض دائم مع الأنظمة السياسية الوطنية العلمانية، ولذلك تبنت الحركة الإسلامية بشكل عام تحامل الحركات المشرقية ضد الأنظمة العلمانية البعثية فضلاً عن اتخاذها موقف العداء لاشتراكية الدولة، يضاف إلى ذلك الروابط القائمة بين الحركة الاسلامية في الجزائر والسعودية والدول الخليجية الأخرى التي تتلقى منها المساعدات المالية، ورغم وقوف الحركة الإسلامية في الجزائر على النقيض مع علمانية البعث، فإنها كانت تميل إلى جانب بغداد استجابة لتنامي الرأي العام الجزائري كلما تعمقت أزمة الخليج.

في بداية الأمر أخذت جبهة الإنقاذ موقفاً متوازياً، إن لم يكن غامضاً، بإدانة الغزو العراقي بشكل مبكر، فقد صرح يوم ١٧/٨/١٩٩٠ البروفسور عباسي مدني أحد مؤسسيها أنه لا سبب لوجود حدود بين الدول المسلمة، في حين أن عضوها البارز الممثل لتيار الشباب علي بلحاج اعتبر الأمر كارثة مستهزئاً بالرئيس العراقي على أنه «هدام» و «خدام» قبل شجبه الكويتيين

كونهم يجمعون الثروات الضخمة «ضد الإرادة الإلهية»، كما صرح أن الأماكن المقدسة مثل مكة والمدينة هي ملك لكل المسلمين وأنه يجب إسناد إدارتها إلى العلماء وليس إلى المملكة العربية السعودية.

في يوم ١٩٩٠/٩/١٣ أعلن مدني أن جبهة الإنقاذ مندمجة في عملية وساطة وذهب مع علي بلحاج إلى منطقة الخليج وزار بغداد مرتين وجدة ثلاث مرات ولم تلق محاولاتهما نجاحاً ورغم تململ ناخبيها فإنها لم تقطع علاقتها مع السعودية محافظة على موقف متوازن.

لكن هذا الموقف أخذ يتعرض لنقد بن بيلا الذي عاد إلى الجزائر يوم ٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٩٠ بعد زيارة قام بها لبغداد متخذاً دور المناصر للعراق.

ومع العد التنازلي للحرب وتنامي الشعور الشعبي كانت جبهة الإنقاذ ملزمة أن تتحرك بثبات إلى جانب الموقف العراقي حتى تظل في صدارة التأييد الشعبي لها، وقد حققت ذلك فعلاً عبر موقف يتسم بالوسطية، إذ وقفت قريباً من مساندة بغداد، لكنها جعلت من الوجود العسكري الغربي القضية المركزية.. بالتأكيد أن جبهة الإنقاذ لم تقتنع بقيادة صدام حسين لعملية الجهاد، كما أنها لم تشجع مؤيديه باعتباره بطلاً، لكن ما إن بدأت الحرب حتى تبين أن جبهة الإنقاذ أكثر المؤيدين ضمناً للعراق، خاصة مع قيام التظاهرات الضخمة التي حدثت في الجزائر يوم ١٨ يناير/ كانون الثاني ١٩٩١ وقد ضمت التظاهرات ٤٠٠ ألف فرد وشاركت فيها كل الأحزاب السياسية في الجزائر.

الأحزاب الإسلامية الأخرى كانت أقل حدة من موقف جبهة الإنقاذ ويعود ذلك التراخي إلى فقدان هذه الأحزاب الى القدرة على تحريك الجماهير مقارنة بجبهة الإنقاذ لعدم رغبتها الدخول في انتخابات حزيران / يونيو ١٩٩٠. يضاف إلى ذلك ضعف قاعدة الأحزاب السياسية الانتخابية. ويمكن القول إن موقفها كان أكثر اعتدالاً تجاه الأزمة، ولقد برز في هذا الاتجاه

تصريح الشيخ النحناح الذي شجب الوجود الغربي العسكري في الخليج كما شجب بشدة الغزو العراقي للكويت ولم يشجع الاتجاه الشعبي الذي يميل إلى تضخيم شخصية صدام حسين، وبهذا يختلف عن جبهة الإنقاذ التي جعلت من الوجود العسكري الغربي القضية المركزية وأما الغزو العراقي فهو أمر يبعث على الأسى(٥٧).

يمكن القول بشكل عام إن جميع الاتجاهات الإسلامية والرأي العام في الجزائر قد أدانت الغزو العراقي للكويت في البداية، لكنها أدانت بقوة أكبر الوجود الغربي بمنطقة الخليج حيث تجلى ذلك في مساقين أيديولوجيين: مساق التضامن العروبي ومعاداة الامبريالية، أما المساق الثاني فإنه يتصل بمسألة الشرف، فصدام حسين غدا بطلاً لأنه يستخف بأمريكا، ويحفظ «كلمته» حين قال إنه سيهاجم إسرائيل، «وكلمة الشرف لها موضعها في التقليد الجزائري» وليس من موقع للإسلام في هذين المساقين.

خاتـمة

كما أسلفنا في المدخل والإطار، فإن ردود الفعل العربية على اختلافها قد كشفت عن كوامن العقل السياسي العربي وآليات تفاعله على مستوى الشعور واللاشعور السياسي الذي يتداخل أحدهما في الآخر.

كما أزاحت هذه التفاعلات كثيراً من المسلمات «القومية» إلى أركان بعيدة تجعلها في موضع تساؤل حقيقي حيال التفكير في المستقبل العربي.

لقد حدث اختلاف حول تعبير الأزمة عند الإشارة إلى عملية الغزو وما أعقبها، ثم اتفق بعض المختلفين، ولعلنا نتفق معهم حول أن مسلسل الغزو وعواقبه بدأ أزمة تحولت إلى كارثة، وثمة من ذهب إلى أنها أزمة لم تتوقف، وكارثة تفضي إلى كوارث، لكننا لا نمضي في التشاؤم إلى هذا الحد الذي يغلق علينا كل أبواب المستقبل.

نعم، كان ما حدث أعمق من أزمة فهو كارثة، ولكنها بقدر ما كانت عنيفة الآلام، فإنها كانت كآلام الجسد الذي يخفي علة في داخله، وما الألم إلا مؤشر إلى موضع العلة، وإعلان عن حقيقة وجودها، وفي حال كشفها وتحديدها بداية لإزالتها، إن توافرت الإرادة للعلاج، لا التغطية عبر التسكين التي تزيل الألم وتخفي العلة، لكنها في النهاية تفضي إلى الموت الأكيد.

وقد كشفت الأزمة ـ الكارثة العديد من الأقنعة السياسية من على وجه

المواطن العربي والسياسي العربي على السواء، ويمكن أن نوجزها في المظاهر التالية:

أولاً ـ كشفت الكارثة (عبر ردود الأفعال العربية) عن مدى تحكم آليات العقل السياسي العربي القديم في كثير من أركانه على مستوى النخبة والعامة، فما زال الإذعان ـ ولو باللاشعور ـ لنقائص العمل السياسي العربي مستمراً في كثير من تجليات هذا العقل وأوضحها التفاعلات الناشئة عن الأزمة/ الكارثة، فروح القبيلة اللاعقلانية، وغلبة الانفعالات، ومنطق الأسلاب والغنائم في التعامل مع الغير، وتقديس الرؤى المعتقدية السياسية أحادية الجانب، كل هذه النقائص البائدة أظهرت أنها ما زالت تحيا في كوامن العقل السياسي العربي، خاصة لدى من انصاعوا لغوغائية الدعاية الصدامية وتعاموا عن شرور الديكتاتور حلماً بالغنيمة. إضافة إلى ذلك فقد أثبتت هذه الظواهر مدى خضوعها للسلطة «البطريكية» بمعنى الإذعان لقعقعة الذكورية الفارغة في ادعاءات المقارعة بالسيف العربي، ومناطحة الغرب، بينما يتم التغاضي عن أن الأولى بالمقارعة هو بعض من التكوين العربي نفسه.

ثانياً ـ ثمة مظاهر لتفاعل العقل السياسي العربي مع الكارثة وتوابعها، كشفت عن اضطراب لغة الخطاب السياسي العربي كما أسلفنا، وكشفت عن مدى حاجتنا إلى وسائط غير تقليدية في دراسة تجليات هذا العقل، فعلى سبيل المثال ثمة ردود أفعال تم اتخاذها لا بناء على معطيات الموقف، بل للثأر من طرف آخر، فالأحزاب السودانية المعارضة على سبيل المثال كان موقفها نكاية في النظام السوداني أكثر من أي شيء آخر، كما أن مواقف بعض الأنظمة كانت نوعاً من أخذ الثأر من أحد أطراف الصراع، وهذه مظاهر تعزى إلى آليات الدفاع النفسي أكثر من كونها مواقف سياسية مدروسة، كما أن اختلاف الأقنعة السياسية لم ينف حقيقة «السلفية» التي تتملك الكثيرين من مفكري اليسار واليمين العربي على السواء، مما أدى إلى التقاء خطوط الأيديولوجيات المتنافرة أمام امتحان تضمنته كارثة الغزو وعواقبها.

ثالثاً ـ الخلط السياسي للأوراق القديمة والجديدة أدى إلى اختلاط الموقف أمام رؤوس سياسية عديدة فبعض المقدسين لشعار التحشيد ضد الاستعمار والغرب فاتهم أن ثمة كارثة غير مسبوقة في التاريخ العربي تتمثل في غزو دولة عربية لدولة عربية أخرى، وهنا التقى اليسار المؤتمت «أي المضبوطة مفاتيحه بشكل ميكانيكي وآلي على كل ما يسمى غرب أو إمبريالية حتى لو كان ذلك النعت سطحياً»، واليمين المؤتمت أيضاً «والمضبوطة مفاتيحه على كل ما يسمى غرب صليبي حتى وإن كانت التسمية ملفقة».. التقى هؤلاء وهؤلاء نتيجة للسير الأعمى وراء الشعار إلى التعامي عن كارثة غزو دولة عربية لدولة أخرى، أو دولة إسلامية لدولة إسلامية، وصارت «أم المشاكل» لديهم هي مواجهة الغرب الإمبريالي «في قاموس هؤلاء» أو الصليبي «في قاموس هؤلاء»، متناسين تلك المعضلة التي تتمثل في عجز النظام العربي عن ردع المعتدي وإخراجه من الكويت «البلد العربي المسلم المعتدى عليه من بلد يفترض أنه عربي ومسلم أيضاً»، ولقد كانت هذه النقطة ـ أي العجز العربي عن إخراج العراق من الكويت ـ واضحة لدى من يملكون جرأة التفكير السياسي ووضوحه ومنهم الرئيس السوري حافظ الأسد الذي وجه هذا السؤال صريحاً «هل تستطيع إخراج العراق من الكويت؟» لكثير من القادة العرب ولم يحصل على إجابة إلا بالنفي.

رابعاً ـ انهيار منطق التجمعات العربية الإقليمية، فقد بدأت الحرب إحدى دول مجلس التعاون العربي، واشتعلت النار في قلب مجلس التعاون الخليجي، وظهرت الخلافات واضحة بين دول الاتحاد المغاربي، وهكذا بددت الكارثة الكثير من الشعارات السياسية التي كانت مطروحة على الساحة، وربما يمكن القول إن التجمع العربي الوحيد الذي تماسكت أطرافه وتجمعت قواه أثناء الأزمة هو مجلس التعاون الخليجي لأن الخطر الذي كان يتهدده كان واحداً.

خامساً ـ ازدواجية الخطاب العربي بين ما تعلنه الأنظمة عبر وسائل إعلامها

وبين ما تقوم به سراً، وقد انعكس هذا أيضاً في ازدواجية المواقف التي اتخذتها هذه الأنظمة، كما أن غياب أجهزة قياس الرأي العام قد جعلت قبولنا لهذا الرأي يأتي دفعة واحدة دون معرفة لاختلاف الآراء داخل المجتمع الواحد، وقد أثبتت أزمة الخليج أنه لا يوجد أي قياس علمي موثوق به يمكن أن نستطلع به رأي الجماهير بعيداً عن تأثير النخبة الحاكمة.

إذن ثمة لا عقلانية، ولا واقعية، سادت الكثير من ردود الأفعال العربية المؤيدة للغزو.

لكن الحقيقة التي تجعلنا أقل تشاؤماً مستقبلياً هي أن الجسم العربي لم يتهاو كله في قبضة النقائص، فثمة تيار مناهض أصغى للغة العصر ولم ترهبه عمليات التلويح بالشعارات «القومية» المتقادمة، وكان هذا التيار معاصراً حقاً باحترامه لما استقر في الضمير الدولي، وما تمثله المؤسسات الدولية من احترام لسيادة الآخر، قريباً كان أم بعيداً، وإذا كان من صنع الأزمة/ الكارثة هو غزو عربي لبلد عربي، فإن من لعب دوراً كبيراً في تحرير هذا البلد العربي كان من العرب أيضاً، فمجال الكفر بكامل النظام العربي ينبغي ألا يتسع حتى ينفي هذا النظام عن خريطة المستقبل.

لا بد من عقل سياسي عربي جديد، ونظام سياسي عربي جديد يتأسس على معطيات هذا العقل الذي ينبغي عليه نبذ همجية القبائل، ومنطق الأسلاب، وتقديس الفكرة الواحدة، والإذعان لصنم «الزعيم»، «الأب الشامل»، «الديكتاتور العادل».

لقد اتهم أحد وزراء الخارجية الفرنسيين العرب بأنهم وهم كبير..

وهذا الاتهام حق وباطل، حق إن ظل العقل العربي خاضعاً لآلياته القديمة بينما لا يكف عن الغناء للوحدة التي تضر بها هذه الآليات في الصميم، وباطل إن جعلتنا آلام الكارثة نفطن إلى موضع الداء ونجد في استئصاله. وهذا هو الدرس الحقيقي من رصد ردود الفعل العربية تجاه كارثة الغزو العراقي للكويت وتوابعه وقراءتها.

مراجع البحث

(١) محمد عابد الجابري «العقل السياسي العربي، نقد العقل العربي» بيروت ١٩٩٠ مركز دراسات الوحدة العربية ـ ص ٧ ـ المقدمة.

(٢) المرجع السابق.

(٣) حسن وجيه، «أزمة الخليج ولغة الحوار السياسي في الوطن العربي»، القاهرة ١٩٩٢ مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ـ ص ١١ ـ المقدمة.

(٤) حليم بركات، حرب الخليج خطوط في الزمن والرمل ـ بيروت ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ ص ٩.

(٥) حسن حنفي ـ جريدة الأهرام في ١٩٩٠/١١/٧.

(٦) زكريا نيل ـ جريدة الأهرام في ١٩٩٠/٩/٨.

(٧) فيليب جلاب ـ جريدة الأهرام في ١٩٩١/٣/١٤.

(٨) فهمي هويدي ـ جريدة الأهرام في ١٩٩١/١١/٢٣.

(٩) حسن وجيه «أزمة الخليج ولغة الحوار السياسي في الوطن العربي» ص ١٧.

(١٠) المرجع السابق ص ٢١.

(١١) المرجع السابق ص ١٢٦.

(١٢) محمد عابد الجابري «العقل السياسي العربي ـ نقد العقل العربي» ص ١٣٣.

(١٣) المرجع السابق ص ١١.

(١٤) حسن وجيه «أزمة الخليج ولغة الحوار السياسي في الوطن العربي» ص ٢١٧.

(١٥) المرجع السابق ص ١٦٩.

(١٦) مجموعة من الباحثين «الأمة في عام ـ تقرير حولي عن الشؤون السياسية والاقتصادية» ـ «أمة برس» والاستشاريين العرب ـ دار الوفاء ـ مصر ١٩٩٢.

(١٧) محمود المراغي ـ لقاء جرى تسجيله في الكويت كانون الأول / يناير ١٩٩٤.
(١٨) تقرير الأستاذ أحمد السقاف إلى سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الكويتي عن نتائج مهمة وفد المؤتمر الشعبي إلى الدول العربية ١٩٩٠/١١/٢٦.
(١٩) أحمد الجاسم ـ لقاء جرى تسجيله في الكويت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.
(٢٠) محمد مساعد الصالح ـ لقاء جرى تسجيله في الكويت كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣.
(٢١) المصدر رقم ١٨.
(٢٢) المصدر السابق.
(٢٣) أحمد السقاف ـ صيف الغدر ـ الكويت ١٩٩٢ ـ ص ٦٤.
(٢٤) حليم بركات ـ حرب الخليج خطوط في الزمن والرمل ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ ١٩٩٢ ـ ص ٢٠٤.
(٢٥) د. فهمي جدعان ـ لقاء جرى تسجيله في الكويت ـ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.
(٢٦) تقرير الوفد الكويتي الشعبي الى دول الشرق العربي وقد تفضل الأخ الكريم عبدالرحمن خالد الغنيم بتوفير نسخة منه للباحث.
(٢٧) ليلى شرف ـ موقف الأردن من أحداث الخليج، ورقة مقدمة إلى ندوة أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ٢١ ـ ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩١، القاهرة ـ الكويت.
(٢٨) صحيفة الدستور الأردنية الافتتاحية ١٩٩٠/٨/٣.
(٢٩) حديث فهمي جدعان ـ سبق ذكره.
(٣٠) حديث الملك حسين لمحطة س. بي. اس. ١٩٩٠/٨/٧.
(٣١) Margeret Thatcher «The Downing Street Years» Harper Collins Publishers 1993.
(٣٢) محضر الاجتماع وجد في الأوراق التي تركها العراقيون بعد الانسحاب ونشر في صوت الكويت بتاريخ ١٩٩١/٨/٢٧.
(٣٣) أحمد السقاف ـ سبق ذكره ـ ص ١٣٠.
(٣٤) محمد عبدالله المتوكل ـ موقف الجمهورية اليمنية الشعبي والنخبوي والرسمي من أزمة الخليج العربي، ندوة مركز الدراسات العربية ـ سبق ذكرها.
(٣٥) عثمان سعدي ـ ردود فعل الرأي العام الجزائري إزاء أزمة الخليج والعدوان على العراق، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية سبق ذكرها.

(٣٦) كمال عبد اللطيف ـ المثقفون المغاربة ـ حرب الخليج ـ مجلة المستقبل العربي عدد ٧٧١ تاريخ ٥/٩٣.
(٣٧) حديث مع السفير الكويتي في تونس عبدالمحسن ناصر الجيعان مع صحيفة «حقائق» التونسية، عدد ٢٦٦ بتاريخ ٢٨/٩/١٩٩٠.
(٣٨) تقرير أعده الأستاذ عبدالعزيز الصرعاوي عضو وفد المؤتمر الشعبي الكويتي لدول المغرب العربي، وقد تفضل مشكوراً بإعطاء الباحث نسخة منه.
(٣٩) عيسى صيوده. شهادة خطية كتبت في الكويت أيار/مايو ١٩٩٤.
(٤٠) مقابلة خاصة مع د. محمد أبو القاسم في الكويت شباط/فبراير ١٩٩٤.
(٤١) جيمس ـ بيسكاتور ـ الحركات الأصولية الإسلامية وأزمة الخليج ـ ترجمة أحمد مبارك البغدادي ـ مؤسسة الشراع العربي ـ الكويت ١٩٩٢.
(٤٢) المرجع السابق نفسه ص ١٦٨.
(٤٣) المرجع السابق نفسه ص ١٧٠.
(٤٤) المرجع السابق نفسه ص ١٦٣.
(٤٥) المرجع السابق نفسه ص ١٦٥.
(٤٦) المرجع السابق نفسه ص ١٧١.
(٤٧) نص البيان منشور في جريدة الشعب بتاريخ ٤/٩/١٩٩٠.
(٤٨) نص البيان منشور في جريدة الشعب بتاريخ ١١/٩/١٩٩٠.
(٤٩) المرجع السابق نفسه.
(٥٠) حريدة الشعب بتاريخ ٢٠/١/١٩٩١.
(٥١) جريدة الشعب في ١٤/١/١٩٩١.
(٥٢) جريدة الشعب في ٢٦/١/١٩٩١.
(٥٣) مجلة تشرين الأول/أكتوبر ـ حديث مع المستشار مأمون الهضيبي ـ ١٠/٣/١٩٩١.
(٥٤) جريدة الشعب في ٢٧/٤/١٩٩١.
(٥٥) جريدة الشعب في ٢٧/٤/١٩٩١.
(٥٦) صوت الكويت في ٢/٧/١٩٩١.
(٥٧) جيمس بيسكاتور ـ مرجع سبق ذكره ص ٢٧١.



المحتويات





من موقعه كمتابع إعلامي دقيق، رصد محمد الرميحي خلفيات وظروف الحرب التي سريعاً ما تحولت إلى أحد أبرز الأحداث الدولية.

لكنه، كمعني بالشأن الكويتي والعلاقات العربية خصوصاً، تابع ردود الفعل على الغزو والتحرير، على الأصعدة الرسمية والإعلامية والشعبية، مسجلاً المواقف في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ومصر، وسوريا، ولبنان، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والأردن، واليمن، والسودان، والاتحاد المغاربي، والحركات الأصولية العربية.

إنه مرجع لا بد منه في التعرف إلى تلك الحرب التي لا تزال أسئلتها تفوق إجاباتها.

محمد الرميحي كاتب ومثقف كويتي، تخرج في العلوم الاجتماعية من جامعة درهام ببريطانيا.

درّس في جامعة الكويت، ونال عدداً من الجوائز التقديرية، كما أصدر كتباً عدة منها «البترول والتغير الاجتماعي» و«الكويت قبل النفط».

وهو، منذ ١٩٨٢، رئيس تحرير مجلة «العربي».

ISBN 1 85516 783 2

